

ما منعه سبيويه
وعليه شاهد قرآني أو حديثي

د/ المتولي محمود المتولي عوض حجاز (❖)

يُعَدُّ السماع اللغوي عند سيبويه المحور الأساسي لفكرة هذا البحث، فالسماع الأصل الأول من أصول النحو العربي عند سيبويه، وهذا السماع مخصوص بفصحاء العرب ممَّن لم تتغير لغتهم الأم، وكل لغات العرب فصيحة عنده غير أنها تتفاوت في درجة فصاحتها، والفرق بينها ليس فرقاً في الفصاحة وعدمها، وإنما هو فرق في الاطراد والشيوع وكثرة الاستعمال، وجماع ذلك قوله: "فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر"⁽¹⁾، وتعددت مصادر السماع عند سيبويه، فهي القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً مع تفاوت بينهما في نسبة الاستشهاد، غير أن الاستشهاد بكلام العرب قد استحوز على اهتمام سيبويه والنحاة قاطبة لأسباب عدة - سيأتي ذكرها - أبرزها: مناسبة تلك الشواهد لمقتضيات التحليل والتوجيه الحر من الناظر في كلام العرب رغبة في التنظير له وسنّ قواعده دون قيد شرعي بنص مُقدَّس من القرآن الكريم أو الحديث الشريف، وكان جَمْعُ سيبويه لكلام العرب مُشافهة أو نقلاً عن شيوخه قائماً على معيار كثرة الاستعمال والشيوع جغرافياً من خلال محورين زمني ومكاني بلا شرط أو قيد إلا النقل الصحيح عن فصحاء العرب، ولا يلجأ سيبويه إلى قياس مع السماع الصحيح، فالسماع مُقدَّم عنده ولا يُعارض بقياس نحوي.

يظن كثير من الناس أن سيبويه قد أحاط بجميع كلام العرب، وهذا وهم لا أصل له؛ لأنَّ كلام العرب "لا يحيط به إنسان غير نبي"⁽²⁾، ولكنه معلوم موجود في أذهان عامة علمائها، ولا تكاد تجد رجلاً جَمَعَ

1 (الكتاب لسيبويه: 266/1.

2 (الرسالة للشافعي: 42/1 .



العِلْمُ كله، ولكنَّ "الناس لِفَرَطْ جمودهم على ما أَلْفُوا يظنون أنَّ ما قاله سيبويه هو الحق الساطع، وأنَّ قوله المنتهي في معرفة كلام العرب، ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار، فأما أن يُعْتَقَد أنه أحاط بجميع كلام العرب، وأنه لا حقَّ إلا ما قاله فليس الأمر كذلك، فما من أحد إلا ويُقَبَّلُ قوله ويُردُّ منه"⁽¹⁾، إلا المعصوم - صلى الله عليه وسلم - نعم تلك حقيقة غائبة عن أذهان كثير من الباحثين، فهناك سماع حصل في عهد سيبويه على يد الكوفيين وغيرهم لم يعلمه سيبويه وعِلْمَه تلميذه الأخفش الأوسط (ت 215هـ) بسبب طول عمره، حيث عمَّر بعده أكثر من ثلاثين عاماً، فَسَمِعَ من أفواه العرب ما لم يسمعه شيخه سيبويه، ووافقهُ الكوفيون وغيرهم فيما سمعه في مسائل عدة⁽²⁾، منها: زيادة الفاء في الخبر، والوقوف على المنصوب والمنون بلا ألف... إلخ، وهناك سماع آخر حصل بعد عهد سيبويه، بل هناك سماع يمثل لغات قديمة لم يعلمه سيبويه، أقرَّ بذلك سيبويه في غير موضع منها قوله: "فإنَّ كان عربياً نعرفه، ولا نعرف الذي اشتقَّ منه، فإنما ذاك؛ لأنَّا جَهِلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علمٌ وصل إلى الأوَّل..."⁽³⁾.

يهدف هذا البحث إلى وضع لُبنة أو ترميم أخرى من لبنات صرح النحو العربي القائم على السماع اللغوي أصالة، هذا السماع الذي لم يُحِط به بَشَرٌ، فإنَّ كان لسيبويه - رحمه الله - فضل السبق والريادة في إقامة بنيان هذا الصرح الشامخ، فإنَّ هذا البناء يحتاج منا إلى أن نرجع البصر

(1) هذا القول نسبته السيوطي لـ (عبد المجيد أبي الفرج الراؤدراوري)، انظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي: 262/3.

(2) انظر في ذلك الكتاب: "خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري" د/ هدى جنهويتشي.

(3) الكتاب: 102/2 - 103.



كرّتين لترميم لبناته أو لإتمام ما نقص منها على مرّ العصور من خلال رصدنا لسماعات جديدة أدركها النحاة في عهد سيبويه وبعده، ولم يعلمها سيبويه، ولا سيما في مجالي القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف بعد تدوين القراءات القرآنية وتصنيفها بعد سيبويه إلى متواترة وشاذة، وكذا تدوين الحديث الشريف وتمييز صحيحه من سقيمته على يد جهابذة هذا الفن من علماء الحديث الشريف الذائين عن حياضه ليل نهار، وقد آثرت أن يكون الاستشهاد لصحة وقوع بعض التراكيب التي منعها سيبويه بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف لأسباب عدة يأتي تفصيلها في التمهيد، ولا تقتصر مواطن الجودة في هذا البحث على تنمة الاستقراء الناقص بشواهد قرآنية، بل اشتمل أيضاً على تحليل البنى والتراكيب المشكّلة في كتاب سيبويه في ضوء معطيات لغوية جديدة، ومنجزات علمية معاصرة.

وبعدُ فقد استقام لي الحديث في هذا الموضوع "ما منعه سيبويه وعليه شاهد قرآني أو حديثي"، في مقدمة بينت فيها أهمية الموضوع، والمحور الأساسي الذي قام عليه والهدف منه، ثم التمهيد، وفيه حديث مُفصّل عن سبب اختيار الموضوع وتخصيصه بالشاهد القرآني أو الحديثي دون كلام العرب شعراً ونثراً، وعرّجتُ على ذكر أشهر المصطلحات التي استخدمها سيبويه للدلالة على هذا المنع، وحصرت مواضعها في الكتاب، ثم اخترت بعض المسائل والقضايا التي وصلت في إحصائي أكثر من خمسين مسألة دون غيرها طلباً للاختصار واكتفاءً بها عن غيرها توضيحاً لفكرة هذا البحث، وتلك المسائل التي اخترتها بلغت سبع عشرة مسألة، صنفتها في أبواب كما يلي:-

- في باب الجملة الاسمية اخترت مسألتين هما:



المسألة الأولى: ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا).

المسألة الثانية: جواز حذف (الفاء) من جواب (أمّا).

- وفي باب النواسخ الحرفية والفعلية اخترت ست مسائل هي:

المسألة الثالثة: نصب الجزأين بـ(إنّ) وأخواتها.

المسألة الرابعة: حذف اسم (إنّ) وأخواتها.

المسألة الخامسة: كسر همزة (إنّ) وفتحها قبل (لام) الابتداء.

المسألة السادسة: حذف (لام) الابتداء من خبر (إنّ) المُخَفَّفَة غير

العامة.

المسألة السابعة: إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة.

المسألة الثامنة: اقتران خبر (كان) بـ(أنّ).

- وفي باب حروف الجر اخترت ثلاث مسائل هي:-

المسألة التاسعة: استعمال (من) في ابتداء الغاية الزمنية.

المسألة العاشرة: زيادة (من).

المسألة الحادية عشرة: حروف الجر بين التناوب والتضمين.

- وفي باب النداء اخترت مسألة واحدة هي:

المسألة الثانية عشرة: حذف حرف النداء مع اسم الجنس المُعَيَّن واسم

الإشارة.

- وفي باب العطف اخترت مسألتين هما:

المسألة الثالثة عشرة: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار.



المسألة الرابعة عشرة: العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل.

- وفي باب الإضافة اخترت مسألة واحدة هي:

المسألة الخامسة عشرة: الفصل بين المتضايين.

- وفي باب الأساليب اخترت مسألة واحدة هي:

المسألة السادسة عشرة: التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب مباشرة.

- وفي باب ماهية وحدّ الكلمات في العربية اخترت مسألة واحدة هي:

المسألة السابعة عشرة: سيوى بين الظرفية والاسمية.

وأخيراً جاءت الخاتمة وفيها تحصيل لأبرز النتائج.

ثم ختمت البحث بقائمة للمصادر والمراجع.



التمهيد:

لا يخفى على كل ذي لب سليم أننا نعرف لسيبويه ريادته في العربية ، ولا ننتهمه في روايته عن العرب وسماعه منهم ، لكن المنهج العلمي الصحيح يتطلب من الباحثين إعادة النظر والتدبر في أقواله وأحكامه ، ويحق لنا بعد الدرس والتمحيص موافقتها ، أو مخالفتها وفق قراءات متعددة متجددة من حين لآخر لأصول تراثا التلبد نظماً ونثراً في ضوء منجزات علمية معاصرة ، فهؤلاء هم أسلافنا من النحاة ، يقدمون لنا النموذج الأمثل في المدارس والبحث العلمي الجاد دون تعصب لرأي أو لشيخ بلا إفراط أو تفريط ، ومن هؤلاء الأعلام ابن الطراوة (ت 528هـ) صاحب كتاب "الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح" في الرد على أبي علي الفارسي (ت 377هـ) في كتابه "الإيضاح العضدي" ، وعلى الرغم أن أصل الخلاف بين العالمين خلاف عقدي أصولي ، فأبو الحسن بن الطراوة سني ، يُقدّم النقل على العقل ، ولا يُعمل القياس مع وجود السماع أو النص ، أما أبو علي الفارسي فمعتزلي ، يُقدّم العقل على النقل ، نعم لم يكن الخلاف بينهما في بعض المسائل النحوية أو الصرفية فقط ، مع هذا نراه لم يُعْطِ أبا علي الفارسي حقه في غير موضع منها قوله:- " ... ثم فرّع القول في التأنيث والتوكيد فنظر وأمعن ، وأكثر فأحسن ، وذهب كل مذهب ، وبلغ منه إلى أبعد مطلب ، بين تصنيف مُحْكَم ، وتاليف مُتْرَاصِف مُتَّقَن ، مُسْتَظْهِراً بالشاهد من كلام العرب ، مُرْسِلاً ما شاء من عنان الأدب ، إلا نبذاً يسيرة من باب السهو والنسيان ، مُعْتَفَرَةً في جنب الإصابة والإحسان ، ثُمَّ في الكتاب على توالي الأبواب ، غير مُخِلَّة بما له في ذلك من الصواب ، والحق أحقُّ أن يُتَّبَعَ " (1).



من شيم العلم والعلماء إحقاق الحق، وردّ الفضل لأهله كما فعل ابن الطراوة وغيره إلا أنه لا يجب أن يُصدّنا تقدير العلماء واحترامهم عن مناقشة أفكارهم وأفهامهم وأنظارهم، فهُم بَشَرٌ تتراوح أعمالهم بين الصواب والخطأ، والعالم مَنْ عُدَّتْ هفواته، نجد ذلك جلياً في تعليق ابن الطراوة على حديث سيبويه عن ائتلاف الكلام وتمامه في العربية بقوله: "وقد ألم سيبويه بشيء من هذا في قوله: زيداً منطلقاً ظننت⁽¹⁾، وهذا من الوهم الذي لا يخلو منه البشر، وما كان من عند غير الله وُجدَ فيه اختلافٌ كثيرٌ، ولا تثريب علينا فيما نُلمُّ به من الخلاف على سيبويه - رحمه الله - في اليسير من نظره، لا شيء من نقله، لأنّ تقليدَ الصادق في نقله واجبٌ، والاعتراض عليه في نظره جائزٌ، فمن ثَمَّتْ له التَّفَرُّقَةُ بين هاتين الحالتين عُوِفِيَ من إنزال الظنّة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا"⁽²⁾.

النحو الذي نُظِّمه سيبويه وغيره من النحاة صَنَعَةٌ نقلوا بها هذا الفن من مجرد المعرفة إلى العلم، إلا أنّ هذا النحو لا يمثل كل كلام العرب قاطبة، فما أهملوه لا يقل أهمية عما اعتمدوه في قواعدهم، يؤكد ذلك ردُّ أبي عمرو بن العلاء على سائل له: "أخبرني عمّاً وضعت مما سمّيته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله، فقال: لا، فقال: - أي: السائل - كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجَّة؟ فقال: أَعْمَلُ على الأكثر،

(1) أصل هذا الكلام في الكتاب قوله: "وكلما طال الكلام ضَعُفَ التأخير إذا عملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنّ، فهذا ضعيف كما يَضَعُفُ زيداً قائماً ضربت؛ لأنّ الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عَمِلَ" الكتاب 1/ 120 ، إلا أنّ ابن الطراوة عبّر عن ذلك بأسلوبه وأصله "زيداً أخاك أظنّ" أو "زيداً قائماً ضربت" حيث يرى ابن الطراوة أنّ الكلام يتم من

فعل واسمين ، ولا يكون من اسمين وفعل⁰

(2) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة: ص6 - 7.

وَأُسَمِّيَ مَا خَالَفَنِي لِفَاتٌ"⁽¹⁾، بَيَّنَّ أَبُو عمرو بن العلاء للسائل في النص السابق منهجه في جمع علوم العربية القائم على الأكثر وتأويل ما خالف الأكثر باللغات، وأضاف غيره إلى ذلك الضرورة الشعرية والتأويل بالحذف والتقديم والتأخير واللحن والخطأ... إلخ من العلل التي حاولوا بها تفسير وتوجيه النصوص المخالفة لأنظارهم وتطهيرهم النحوي واللغوي، فليس العالم حقاً مَنْ يَجْمَعُ وَيَسْتَقْصِي، وَلِذَا نَرَى كَلَامَ سَيَّبُوهِ قَدْ اعْتُبِرَ أَصَحُّ مَا وَضِعَ فِي إِبَانَةِ أَنْحَاءِ الْعَرَبِ وَلِغَاتِهَا"⁽²⁾، أما الإحاطة والاستقصاء الكامل فأمر فوق العلم وقدرات العلماء منفردين غير مجتمعين؛ لأنَّ العلم مُجَرَّدُ رُؤْيٍ وَأَنْظَارٍ مَبْنِيَّةٍ عَلَى وَقَائِعٍ وَشَوَاهِدٍ مَعْلُومَةٍ، وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ مَا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا أَقْلُهُ، وَلَوْ جَاءَنَا كَامِلاً لَمَّا أَحْطَيْنَا بِهِ لِأَنَّ: "لِسَانَ الْعَرَبِ أَوْسَعَ الْأَلْسِنَةِ مَذْهَباً، وَأَكْثَرُهَا أَلْفَاظاً، وَلَا نَعْلَمُهُ يُحِيطُ بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُنَبِيٍّ، وَلَكِنَّهُ لَا يَذْهَبُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى عَامَّتِهَا، حَتَّى لَا يَكُونَ مَوْجُوداً فِيمَا مَنْ يَعْرِفُهُ، وَالْعِلْمُ بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ كَالْعِلْمِ بِالسَّنَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْهِ⁰ لَا نَعْلَمُ رَجُلًا جَمَعَ السُّنَنَ فَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ. فَإِذَا جُمِعَ عِلْمُ عَامَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا أَتَى عَلَى السُّنَنِ، وَإِذَا فُرِّقَ عِلْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، ذَهَبَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنْهَا، ثُمَّ كَانَ مَا ذَهَبَ عَلَيْهِ مِنْهَا مَوْجُوداً عِنْدَ غَيْرِهِ"⁽³⁾.

فَطَنَ إِمَامُ النِّحَاةِ إِلَى تِلْكَ الْمُسْلَمَةِ، فَالْعِلْمُ حَقّاً لَا يَحِيطُ بِهِ وَاحِدٌ مِنَ الْبَشَرِ، لَكِنَّ الْإِحَاطَةَ بِهِ تَحْصُلُ بِمَجْمُوعِ عُلُومِ عَامَةِ الْبَشَرِ، أَقْرَ سَيَّبُوهِ بِتِلْكَ الْحَقِيقَةِ فِي قَوْلِهِ: "كُلُّ شَيْءٍ قَدْ لَزِمَهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَهُوَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ. فَإِنْ كَانَ عَرَبِيّاً نَعْرِفُهُ وَلَا نَعْرِفُ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ فَإِنَّمَا ذَاكَ لِأَنَّا جَهَلْنَا مَا

1 (طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: ص 39.

2 (النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلام الشنتمري 1/ 151

3 (الرسالة للشافعي: ص 42- 43.



عَلِمَ غَيْرُنَا، أَوْ يَكُونُ الْآخِرُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ عِلْمٌ وَصَلَ إِلَى الْأَوَّلِ الْمُسَمَّى ⁽¹⁾، فالاستقراء الناقص سِمة كل الفنون التي تنتقل من المعرفة إلى العلم وتصير صُنْعَةً كما هو الحال في النحو عند سيبويه وغيره من النحاة، والنصوص المتضافرة في كتاب سيبويه تشهد لهذا الفهم الصحيح لطبيعة العلم القائم على الاستقراء والإحصاء الناقص، فلم يَكُنْ هُمُ سيبويه في تنظيره تحصيل الاستقراء التام، بل كان عَمَلُهُ قائمًا على الاجتزاء والانتقاء والاختيار في جمعه وتحليله لنصوص العربية، وذلك نحو قوله في شأن (كان) وأخواتها: "... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يَسْتغني عن الخبر..." ⁽²⁾، يبدو مما سبق أن (كان) وأخواتها لم تكن محصورة عند سيبويه، أو أنه أشار إلى بعضها اجتزاء وانتقاءً وفقاً لسمات العلم مع علمه بأخواتها الأخرى، ولذا أَحَسَّنَ الأَعْلَمُ الشنتمري في إدراكه لماهية عَمَلِ سيبويه القائم على الاجتزاء والانتقاء للبنى والتراكيب اللغوية فلم يصف قول سيبويه في هذا الموضع ونظائره بالقصور والنقص كما يفعل مَنْ لا خبرة له بكلام العلماء المؤسسين، فكتاب سيبويه ليس مُعْجَماً لغوياً راصداً للظواهر اللغوية ومستقصياً لجزئياتها، ولكنه مِصْبَاحٌ دالٌّ على أصول المسائل.

في ضوء ما سبق طرحه من معطيات أثرت المشاركة في بناء لبنة أو ترميم أخرى من لبنات صرح النحو العربي في بحثي هذا الموسوم بـ (ما مَنَعَهُ سيبويه وعليه شاهد قرآني أو حديثي)، وقد خَصَّصْتُ هذا البحث بالشاهد القرآني أو الحديثي؛ لأنَّ النثر عامة هو المجال الحقيقي والوظيفي الذي تظهر فيه وظيفة اللغة الأساس في الإبلاغ والتفاهم والتواصل، وهو مجال

(1) الكتاب: 102/2 - 103.

(2) السابق: 45/1.



أرحب بلا شك من مجال الشعر المشكوك في صحة رواية بعضه وحجيته وجهالة نسبته إلى أصحابه وتعدد رواياته، ناهيك عن التغيير في مضمونه لفظاً ومعنى، بل يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره من مخالفات وخروقات من باب الضرورة الشعرية... إلخ، مما دعاني إلى الإعراض عن الاستشهاد بشواهد شعرية دالة على ما منعه سيبويه لما سبق ذكره من أسباب، ولأنَّ الشواهد النثرية عامة والقرآنية والحديثية خاصة تمتاز عن غيرها بصفة أساسية، هي: الصحة والثبوت القطعي، سواء في القرآن الكريم وقراءاته، أم في الحديث النبوي الشريف المدوَّن في كتب الحديث الصحيحة، وكذا لأنها في أعلى درجات الصحة، فالقرآن الكريم قطعي الثبوت نسبة إلى رب العزة - سبحانه وتعالى - بلا شك ولا مراء بإجماع الأمة، وكذا القراءات القرآنية المتواترة السبعية والعشرية والأربع عشرة، بل والبشادة أيضاً غالباً، ولا فرق بين القرآن الكريم والقراءات القرآنية إلا في طريقة الأداء والنطق، يُقرَّر ذلك الإمام الزركشي (ت 794هـ) في قوله: "واعلم أنَّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم - للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما"⁽¹⁾، والقراءات القرآنية تُعدُّ انعكاساً صادقاً لطبيعة اللهجات العربية في عصر التدوين وقبله، بل لقد تحولت القراءات القرآنية في صدر القرن الرابع الهجري على يد الإمام العَلَم ابن مجاهد (ت 324هـ) من مجرد تمثُّل اللهجات العربية إلى تصنيفها إلى صحيحة وشاذة، على الرغم من أنَّ أصحاب القراءات القرآنية كانوا ممن عاشوا في القرون الثلاثة الأولى عصور الاحتجاج اللغوي بداية من عبد الله بن عامر الشامي، مقرئ الشام

(1) البرهان في علوم القرآن للزركشي : 318/1.



(118هـ) وانتهاءً بـيعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي (ت205هـ).

أعلام النحو العربي كانوا قراءً ونحاةً ولغويين في عصر كانت سمته تعدد الأخذ المعرفي وتنوعه، فمن البصريين نجد: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) وعيسى بن عمر (ت149هـ)، وأبا عمرو بن العلاء (ت154هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، ومن الكوفيين نجد: الكسائي، علي بن حمزة (ت189هـ) والفرّاء، يحيى بن زياد (ت207هـ)، بل لقد ترجم ابن الجزري في "غاية النهاية"⁽¹⁾، لسيبويه، وعدّه من القراء، وذكر أنه روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وورد عنه قراءات رصدها العلماء منهم ابن جني في قوله: "... حكى سيبويه هذه القراءة (أثنًا)⁽²⁾، بسكون الثاء"⁽³⁾، ولقد "كان للشواهد القرآنية مكانة بارزة في نظر سيبويه، فقد بلغت المسائل التي أورد فيها آيات قرآنية تسعاً وثمانين ومائة مسألة، وكثيراً ما يسوق في المسألة الواحدة غير شاهد قرآني واحد، ولم يتقدّم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني إلا في ست عشرة مسألة أي بنسبة 8,4%"⁽⁴⁾، وقد كانت طبيعة الاستشهاد القرآني في كتاب سيبويه قائمة على جواز الترجيح والاختيار بين الوجوه الممكنة بتحكيم القياس على أساليب العرب، ووفقاً للمعنى، مع حرصه الشديد

1 (انظر: غاية النهاية في طبقات القراء للجزري: 602/1، الترجمة (2459)، وذلك في قوله: سيبويه " روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء 000 وعن الهذلي ، وروى القراءة عنه 1000 الجرمي " 0

2 (سورة النساء، الآية: 117، وأصل هذه القراءة قوله تعالى: " إِنَّا نَا " 0

3 (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني : 199/1، وانظر: طرفاً آخر من تلك القراءات فيما جمعه الدكتور/ محمد إبراهيم عبادة في كتابه القيم: "الاستشهاد بالقرآن في كتاب سيبويه" ص32، 33.

4 (الاستشهاد بالقرآن في كتاب سيبويه ص 405.



على الابتعاد عن رمي القراءة باللحن مطلقاً، فلم يثبت عنه أنه رمى قراءة بالضعف أو الندرة كما فعل المبرد والزمخشري وغيرهما، ولم يُفرّق سيبويه بين القراءات متواترة وشاذة؛ لأنه لم يكن قد عرّف بعد مصطلح القراء السبعة أو العشرة، ولم تصنّف المصنفات في درجات القراءة من حيث التواتر والآحاد، إلا بعد منتصف القرن الثالث الهجري على يد ابن كثير (ت 267هـ) وظهور مصطلح القراءة المتواترة والشاذة بجلاء على يد ابن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، ولهذا كان من الطبيعي استشهاد سيبويه بالقراءات القرآنية كافة والاحتجاج بها متواترة وشاذة كما هو جلي في كتابه، إلا أنه خفي عليه الكثير من هذه القراءات القرآنية، بل واستحضر الآيات القرآنية ذاتها في غير موضع من كتابه عند تحليله للتراكيب النحوية مما دفعه إلى القول بمنع استعمال بعض التراكيب والأساليب العربية لغياب تلك الشواهد القرآنية والقراءات عنه حينئذ، فلا غرو علينا أن نتمم عمله الجليل ونستدرك عليه ما فاتته - رحمه الله - .

أما الحديث الشريف فلم يكن مجالاً خصباً للاستشهاد به في كتاب سيبويه⁽¹⁾، لعدم تدوينه حينئذ، ولحرص سيبويه على ألا يكون

1 (ينظر في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف ما يلي: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية د/ محمد ضاري حمادي، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. د/ خديجة الحديثي، وحاصل الخلاف في هذه القضية راجع إلى انقسام النحاة في هذا الشأن إلى ثلاثة أقسام هي:

1- المانعون: ويمثلهم: أبو الحسن بن الضائع (ت 680هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ).

2- والمجيزون: على رأسهم "ابن مالك الأندلسي (672هـ).

3- والمتحفظون: ويمثلهم: أبو إسحاق الشاطبي (790هـ)، وقد تأوّل المانعون وردّوا الأحاديث بحجة روايتها بالمعنى وأنّ معظم روايتها من الأعاجم، ورّدّ على ذلك الاتهام =



مِمَّنْ يكذب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيدخل في معية الكاذبين على المصطفى الموعودين بجهنم وبئس المصير، ولعل الدافع الرئيس أيضاً لقلّة استشهاد سيبويه بالحديث الشريف يرجع إلى شغله بالقرآن الكريم وكلام العرب شعراً ونثراً، وانصرافه وشيوخه إلى السماع المباشر من الأعراب في البداية مما جعل كتابه غفلاً من هذا الرصيد اللغوي المتميز من كلام العرب.

مصطلح (الاستقراء) لم يرد عند سيبويه، ولعل أول استخدام له كان في صدر القرن الرابع الهجري على يد ابن السراج (ت316هـ) حيث قال في مقدمة كتابه: "وهو - أي: النحو - علمٌ استخراجُه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حين وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة..."⁽¹⁾، على حين أن سيبويه قد استخدم مصطلح (الإحصاء) بتنوعاته ودرجاته المتعددة بين القلة والكثرة والندرة والشذوذ... إلخ في غير موضع من كتابه، فمن عباراته الشهيرة التي صدّرت عن إحصاء دقيق قوله: "ليس من (في) كلام العرب"⁽²⁾، ونحو قوله: "ليس من كلام العرب

=برود كثيرة منها: أن الرواية بالمعنى لا حرج فيها إذا كان المعنى واحداً؛ لأنّ الحديث الواحد قد يتحدث به الرسول - صلى الله عليه وسلم - في غير مجلس، ورواته من العرب أصالة أو إلحاقاً بهم لأنهم صاروا من أرياب العربية السنّا وإن كانوا من غير العرب نسباً، بل هم ممن يجوز الاحتجاج بأقوالهم... إلخ، وقد أحسن الإمام الشاطبي بقوله: "ومن هنا أجاز المحققون ذلك للعارف بدلالات الألفاظ؛ لأن المعاني إذا سكّمت في النقل فلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة" المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي : 402/3.

1 (الأصول في النحو لابن السراج : 35/1).

2 (قد استدرك غير واحد من العلماء على سيبويه نحو: ابن خالويه (ت370هـ) في كتابه: (ليس في كلام العرب)، وابن جني (ت352هـ) في الخصائص، حيث عقد مبحثاً تناول فيه ما فات سيبويه، انظر: الخصائص 185/3 وما بعدها.



أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا، ومن كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيق الآخرة. وهو قول أبي عمرو⁽¹⁾، وقوله: "وَكُلُّ هذا من كلامهم"⁽²⁾، أما استخدامه للفظ الإحصاء فقد ورد في قوله: "... لأنها - أي: التاء - لم تكثر في الأسماء والصفة - أي: زائدة - ككثرة الأحرف الثلاثة والهمزة والميم أولاً. وتُعرفُ ذلك بأنك قد أحصيت كلَّ ما جاء فيه إلا القليل إن كان شدةً"⁽³⁾، ومصطلح (الإحصاء) الذي استخدمه سيبويه لا يستلزم الحصر، لأن هذا الحصر أراه نسبياً وفق العينة والنصوص التي جمعها وسمعتها من كلام العرب، ولا شك أن الإحصاء ودرجاته بين الكثرة والقلة والندرة والشذوذ... إلخ تختلف من عالم لآخر وفق كمية المسموع ونوعيته من كلام العرب، ولذا فهو مصطلح نسبي بدرجاته المتعددة، وهذا لا شك يفسر لنا تعدد التوجيه النحوي بسبب إغلاق المجال التطويري لقواعد العربية مع انفتاح مجال النصوص المسموعة من العرب وديمومته في عصور الاحتجاج وبعدها، فقواعد النحاة تمثل الثبات مقابل نصوص اللغة المسموعة التي تمثل المتغير، تلك هي النصوص المسموعة والمدونة في عصور الاحتجاج والتي لم يشملها التصور الذهني للناظر في كلام العرب حيث بنى الأوائل تصورهم للعربية لحظة الثبات، فلم يسمحوا بتوسيع عصور الاحتجاج وقصروها على القرون الثلاثة الأولى، بل تغاضوا عن النصوص المسموعة المُمثلة للهجات العربية في الأغلب، وبنوا قواعدهم على الأشهر والأكثر استعمالاً رغبة في حماية لغة القرآن من اللحن والتحريف، فاللغة عندهم ثابتة في مقابل الشريعة الإسلامية التي جاءت مُمثلة لواقع مُتغير مصحوب باجتهادات مستمرة تواكب التطورات المتعددة والواقع المتغير،

1 (الكتاب: 549/3.

2 (السابق: 83/1.

3 (السابق 317/4.



فصارت الثائية عندهم مبنية هكذا: اللغة تمثل (الثبات) والشرعية تمثل (المتغير).

أما عن المصطلحات التي استخدمها سيبويه في الدلالة على المنع فكثيرة، أحصيت منها ما يلي: مَنَعٌ⁽¹⁾، ويمنع⁽²⁾، ويمتنع⁽³⁾ ولم يجز⁽⁴⁾ ولا يجوز⁽⁵⁾، وغير جائز⁽⁶⁾، وخطأ⁽⁷⁾، وغلط⁽¹⁾، ولحن⁽²⁾، وليس من

1 (انظر: الكتاب 18/1، 19، 200، 305، 7/2، 94، 172، 226، 331، 369، 421، 12/3، 58، 167، 615، 629، 630، 468/4.

2 (انظر: الكتاب 149/1، 329/2، 421، 84/3، 234، 449، 543، 219/4، 130، 133، 138، 142، 177، 429، 434.

3 (انظر: الكتاب 61/1، 85، 89، 335، 385، 169/3، 311، 385، 526، 610، 614، 627، 628، 629، 632، 633، 635، 636، 643، 647، 128/4، 464.

4 (انظر: الكتاب 14/1، 40، 41، 45، 53، 55، 59، 63، 70، 101، 108، 132، 134، 135، 139، 159، 175، 181، 217، 224، 227، 231، 238.

264، 279، 294، 307، 329، 330، 331، 334، 348، 360، 398، 399، 414، 430، 436، 32/2، 53، 54، 60، 69، 88، 90، 121، 122، 128.

157، 181، 184، 189، 191، 195، 212، 218، 226، 263، 317، 326، 351، 362، 364، 368، 391، 413، 15/3، 16، 21، 23، 26، 28، 31.

49، 63، 71، 74، 75، 82، 84، 106، 111، 130، 131، 135، 137، 140، 144، 147، 149، 150، 179، 180، 186، 203، 242، 258، 259، 318.

324، 333، 355، 369، 404، 405، 455، 474، 545، 100/4، 438، 447، 457، 467، 468، 473، 478.

5 (انظر: الكتاب 36/1، 59، 63، 68، 124، 128، 130، 132، 138، 151، 217، 218، 225، 226، 252، 254، 261، 264، 273، 279، 294، 359.

361، 387، 392، 394، 395، 398، 402، 13/2، 14، 50، 53، 54، 55، 57، 59، 60، 69، 76، 124، 153، 169، 177، 178، 181، 187، 190.

195، 198، 208، 225، 234، 236، 251، 276، 284، 290، 297، 300، 302، 312، 326، 350، 364، 366، 367، 406، 408، 412، 418، 7/3.

12، 15، 26، 28، 56، 76، 102، 110، 111، 130، 139، 142، 147، 149، 180، 186، 204، 250، 307، 333، 334، 386، 359، 470، 501، 516، 535، 564.

457، 445، 443، 439، 438، 210، 97، 76/4، 633، 186، 204، 250، 317، 149، 147، 131، 87، 84/3، 188، 187، 168، 79/2.

6 (انظر: الكتاب 9/1، 244، 435، 441، 77/2، 99، 226، 373، 385، 7= (انظر: الكتاب 9/1، 244، 435، 441، 77/2، 99، 226، 373، 385، 62/3، 101، 119، 245، 312، 316، 393، 394، 426، 472، 525.



كلامهم⁽³⁾، ولم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها⁽⁴⁾، وقبيح⁽⁵⁾، ومنها أيضاً المشتقات من (قَبُح)، والضرورة، ومُحال، وخبيث، ولا يحق، ولا يستعمل، ولا يقع، وشاذ، ولا يُقال وفروعها، وقد أحصى الدكتور/ محمود سليمان ياقوت في كتابه "التركيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه. دراسة لغوية" في دراسة إحصائية رائدة⁽⁶⁾، إلا أنني بعد الاطلاع على هذا الكتاب ألفيت عملي يختلف كلياً عن الدراسة السابقة التي اهتمت بحصر التركيبي غير الصحيحة نحويًا في الكتاب وسردها والتمثيل لها من كتاب سيبويه، ولم يلتفت المؤلف لتفسير تلك التركيبي المشكلة إلا في النادر، أما دراستي فقد قامت أساساً على تفسير تلك التركيبي المشكلة في كتاب سيبويه والاستشهاد لها بشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وهو ما لم يهدف إليه صاحب كتاب: "التركيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب. دراسة لغوية"⁽⁷⁾.

(1) انظر: الكتاب 1/430، 3/462، 4/160، 356.

(2) انظر: الكتاب 2/184، 397.

(3) انظر: الكتاب 1/68، 2/115، 3/434، 4/444، 5/495، 4/114، 173، 306، 345، 347.

(4) انظر: الكتاب 3/527.

(5) انظر: الكتاب 1/124، 125، 227، 269، 270، 277، 278، 290، 298، 310، 334، 377، 389، 409، 23/2، 29، 31، 58، 153، 158، 182، 227، 357، 363، 392، 3/60، 83، 97، 562، 566، هذا الإحصاء اعتمدت فيه على

موسوعة (المكتبة الشاملة) على الحاسوب.

(6) انظر: إحصاء ببقية هذه المواضع المحتملة في: "التركيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه. دراسة لغوية" 15- 37.

(7) قارن في ذلك: تحليل الأستاذ الدكتور/ محمود سليمان ياقوت للظواهر الآتية:

- أ- الفصل بين المتضامين ص 176. ب- عطف المظهر على ضمير الرفع المتصل ص 177.
- ج- عطف المظهر على ضمير الرفع المجزوء ص 138 وغيرها كثير، قارن تلك الظواهر في كتابه، وتحليل لها في بحثي "ما منعه سيبويه وعليه شاهد قرآني أو حديثي" تجد الفارق الجوهرى بين الباحثين في التناول والمضمون والتحليل... إلخ.



المسألة الأولى:

لثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا)

اختار سيبويه إعراب الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية مبتدأ حيث قال: "و(لولا) تُبتدأ بعدها الأسماء"¹، ووافقه جمهور البصريين خلافاً للكوفيين الذين يعربونه فاعلاً، ثم اختلفوا في خبر هذا المبتدأ، فذهب سيبويه ومَن وافقه إلى وجوب حذف خبر المبتدأ لأنه كَوْنٌ مطلق، فقال: "ولكن هذا - أي: خبر المبتدأ بعد (لولا) - حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام"²، وعلى هذا فإنَّ ذكرَ خبر المبتدأ بعد (لولا) عند سيبويه شاذ أو ضرورة، وفائدته التنبيه إلى الأصل في الخبر، وذهب النحاة إلى التفصيل في تلك المسألة كما يلي:

- 1- إذا كان خبر المبتدأ بعد (لولا) كوناً عاماً وجب حذفه للعلم به.
- 2- وإذا كان الخبر كوناً خاصاً لا يُدرك معناه إلا بذكره وجب ذكر الخبر.
- 3- وإذا كان الخبر كوناً خاصاً يُدرك معناه دون ذكره جاز حذفه وثبوته.
- 4- ذهب ابن الطراوة إلى أن خبر المبتدأ بعد (لولا) هو الجواب نفسه.

حكى تلك الآراء أبو حيان الأندلسي قائلاً: "وَمَنْ ذهب إلى أن المرفوع بعد (لولا) و(لوما) للامتناع مبتدأ اختلفوا فقال ابن الطراوة: الخبر هو الجواب، وقال الجمهور: الخبر محذوف وجوباً ولا يكون إلا كوناً مطلقاً،

(1) الكتاب 139/3 - 140، وانظر نحوه في الكتاب: 129/2.

(2) الكتاب 129/2.



فإذا قُلْتُ: لولا زيدٌ لكان كذا، فالتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ، وذهب الرماني وابن الشجري، والأستاذ أبو علي إلى التفصيل فقالوا: إن كان كونه مطلقاً وجب حذفه، أو مقيداً، وذلك على حذفه دليلٌ، جاز إثباته وحذفه، أو لا يدلُّ وجب إثباته، واختار ابن مالك⁽¹⁾، هذا المذهب...⁽²⁾.

ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) مما خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري واختاره ابن مالك في "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" وخصه بكون مُقيد لا يُدرك معناه عند حذفه، ويشهد لصحة ذلك بعض الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة كما يلي:

1- قوله تعالى: (وَكُلُوا فَمِنْهُ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبِعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِنَّا قَلِيلٌ)⁽³⁾.

- والخبر في هذه الآية قوله تعالى: (لَاتَّبِعْتُمُ).

2- قوله تعالى: (لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)⁽⁴⁾.

- والخبر في هذه الآية هو قوله تعالى: (سَبَقَ).

3- قول النبي - صلى الله عليه وسلم- "يا عائشة لولا قومك حديثٌ عهدٌم - قال ابن الزبير: بكفر- لنقضت الكعبة فجعلت لها

(1) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: ص 65، 67.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: 1089/3، وانظر أصل هذا

التقسيم في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 65.

(3) سورة النساء الآية 83.

(4) سورة الأنفال، الآية 68.



4- وما جاء في حديث عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - "... فقال عبد الرحمن - أي: ابن الحارث- لأبي هريرة: إني ذاكركَ أمراً ولولا مروان⁽²⁾ أقسم عليّ فيه لم أذكره لك..."⁽³⁾.

رد سيبويه وجمهور البصريين المانعين لإثبات خبر المبتدأ بعد (لولا) الشواهد القرآنية بأن الخبر محذوف وجوباً، أما الأحاديث التي وردت شاهدة لهذا الإثبات فمروية بالمعنى لديهم، وذهب ابن أبي الربيع إلى أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم- "يا عائشة..." الحديث لم يثبت في الصحيح فقال: "وهذه الرواية لم أرها في الصحاح، فيبعد الأخذ بها"⁽⁴⁾، ثم تأول ذلك قائلاً: إذا ثبت صحتها، فتأويل ذلك على اعتبار⁽⁵⁾ {حديث عهدهم بكفر} جملة اعتراضية، والأصل عنده: "لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم"، واعتدّ صاحب البسيط برواية مالك دون غيرها من الروايات الواردة في صحيح البخاري وغيره "لولا حدثان قومك بالكفر"، لكن الصواب والراجح من خلال ما سبق عرضه بخلاف رأي سيبويه لثبوت السماع الصحيح بذلك تصريحاً في القرآن الكريم والحديث الشريف،

1 (صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي ح(126) ويلفظ: "يا عائشة، لولا أن قومك حديث عهدٌ بجاهلية لأمرت بالبيت فهُدم" كتاب الحج، ح(1586)، ورواه مسلم بلفظ: "لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية- أو قال: بكفر - لأنفتت كنز الكعبة في سبيل الله" كتاب الحج ح(1333)، ويلفظ: "لولا أن قومك حديث عهد بشرك لهدمت الكعبة" ح(1333)، وفي كل هذه المواضع وغيرها ذكر الخبر بعد (لولا).

2 مروان هو: ابن الحكم الخليفة الأموي المعروف.

3 صحيح البخاري، كتاب الصوم، ح(1926).

4 البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : 594/1 - 595.

5 انظر: السابق : 595 / 0



وليس الخبر في كل هذه الشواهد كونه مطلقاً مما يجب معه حذف خبر
المبتدأ بعد (لولا) عندهم، والصواب الموافق للمسموع التفصيل في ذلك وفق
ما ذكره ابن مالك (ت 672هـ) في "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات
الجامع الصحيح" ووافقه أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) في هذا التفصيل
والبيان، ولا حجة للمانعين في تأويلهم بالحذف للخبر، ورواية الأحاديث
بالمعنى، والقول بالاعتراض، ونحوه مما سبق ذكره.



المسألة الثانية:

لجواز حذف (الفاء) من جواب (أماً)!

حكم سيبويه بلزوم الفاء في جواب (أماً) المضمّنة معنى الجزاء بمنزلة (مهما) الشرطية حيث قال: "وأماً (أماً) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول: عبدُ الله مَهْمَا يَكُنْ من أمره فمَنْطَلَقٌ. ألا ترى أَنَّ الفاء لازمة لها أبداً"⁽¹⁾، ووافقه جمهور النحاة إلا أن ابن مالك قد جزم بأن دعوى الجمهور بعدم جواز حذف هذه الفاء إلا مع القول أو للضرورة تضيق لواسع وَحَجَزَ على المتكلمين في صوغهم للتراكيب والأساليب العربية وقصرها على الشائع دون الفصيح المسموع الثابت منها في الأحاديث الشريفة حيث قال: "ولا تُحذف هذه الفاء غالباً إلا في شعر، أو في قول أغنى عنه مقولة... وقد حُولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فَعُلِمَ بتحقيق عدم التضيق، وإنَّ مَنْ خصَّه بالشعر، أو بالصورة المُعَيَّنة من النثر مُقَصِّرٌ في فتواه، عاجز عن نُصْرَ دعواه"⁽²⁾.

يجوز حذف الفاء الواقعة في جواب (أماً) الشرطية مطلقاً في كلام العرب شعره ونثره، ولا يختص بالضرورة ولا بالقول، إلا أنه قليل قياساً على إثباتها في الخبر وفق مذهب الجمهور، ويشهد لصحة مذهب ابن مالك الآية الكريمة وجمهرة من الأحاديث الشريفة وذلك كما يلي:

1- قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)⁽³⁾.

- فالجواب قوله تعالى: (أَكْفَرْتُمْ)، ولا حاجة لتقديرات النحاة في هذه المواضع وفق ما ارتضاه صاحب "الضرورة الشعرية" 000⁽⁴⁾.

(1) الكتاب 235/4.

(2) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 137- 138.

(3) سورة آل عمران، الآية 106.

(4) انظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي د/ محمد حماسة عبد اللطيف : 357.



2- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : "... أما بعدُ أنكحْتُ
أبا العاص ابن الربيع فحدَّثني، وصدَّقني، وإنَّ فاطمة بضعة مني، وإنِّي
أكره أن يسوءَهَا" (1).

3- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : "... أما بعدُ، ما بال
رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في
كتاب الله فهو باطل..." (2).

4- قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث الإفك: "... أما بعدُ،
يا عائشة إن كنتِ قارفتِ سوءاً أو ظلمتِ فتوبي إلى الله، فإنَّ الله يقبل
التوبة عن عباده..." (3).

5- ما روته عائشة - رضي الله عنها - في حديث الإفك أنَّ رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "... أما بعدُ أشيروا عليَّ في أناس أبنُوا
أهلي، وأيم الله ما علمتُ على أهلي من سوء قط..." (4).

6- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - في حديث صلاة
الكسوف: "أما بعدُ، ما من شيء، لم أكن رأيتَه، إلا قد رأيتَه في مقامي
هذا، حتى الجنة والنار" (5).

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، ح (3729).

(2) صحيح البخاري، كتاب البيوع، ح (73).

(3) صحيح البخاري، كتاب التفسير، ح (4757).

(4) صحيح البخاري، كتاب التفسير، ح (4757)، وانظر نحوه في: صحيح مسلم، كتاب
التوبة، ح (2770).

(5) صحيح مسلم، كتاب الكسوف، ح (905)، ونحوه جاء في: صحيح البخاري، كتاب
الصلاة، ح (922).



7- ما جاء في الحديث: "كنا عند ابن عباس - رضي الله عنهما - فذكروا الدُّجَال، أنه قال: مكتوب بين عينيه كافرٌ. فقال ابن عباس: لم أسمعْه، ولكنه قال: أمّا موسى كأني أنظر إليه، إذ انحدر في الوادي يُلبّي..." (1).

8- قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - على منبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "... أما بعد أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر عقله" (2).

9- قول عائشة - رضي الله عنها - "... وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة، طافوا طوافاً واحداً" (3).

10- قول عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - ... "أما بعد يا عليّ إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان، فلا تجعلنّ على نفسك سبيلاً..." (4).

11- ما جاء في صحيح البخاري أنّ رجلاً سأل "البراء - رضي الله عنه - فقال: يا أبا عُمارة، أوَلَيْتُمْ يوم حنين؟ قال البراء - وأنا أسمعُ - أمّا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يُولَّ يومئذٍ" (5).

1 (صحيح البخاري، كتاب الحج، ح (1555).

2 (صحيح البخاري، كتاب التفسير، ح (4619).

3 (صحيح البخاري، كتاب الحج، ح (1638).

4 (صحيح البخاري، كتاب الأحكام، ح (7207).

5 (صحيح البخاري، كتاب الجهاد، ح (3042).



12- ما ثبت عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قام عمرُ على المنبر فقال: "أما بعدُ نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل" (1).

13- قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في رواية أخرى: "أما بعد، أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر..." (2).

لا حجة في تقدير النحاة لمحذوف مصدرٌ بالفاء الواجب ذكرها عندهم، والشواهد القرآنية والحديثية السابق ذكرها تدغم القول بأن هذا التقدير ليس لازماً إلا من باب سعيهم لطرد القاعدة النحوية على وتيرة واحدة، أما الشواهد الحديثية فهي ثابتة صحيحة في أعلى درجات الصحة لورودها في الصحيحين، وهي صريحة لفظاً ودلالة في جواز حذف الفاء في جواب (أماً)، فلا حجة صحيحة لحمل تلك الشواهد المتعاضدة من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة على الندرة أو الشذوذ مع تلك الكثرة التي أشرت إليها في تلك الشواهد، والصواب القول بأن هذا الاستعمال بحذف الفاء في جواب (أماً) صحيح فصيح لكنه في مرتبة أدنى من الأفضح، وهو: ذكرُ الفاء في جواب (أماً).

1 (صحيح البخاري، كتاب الأشربة، ح (5581).

2 (صحيح البخاري، كتاب التفسير، ح (4619).



تنصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها

جزم سيبويه بأنَّ خبر (إنَّ) وأخواتها لا يكون إلا مرفوعاً، ولا يجوز نصبه، وما ورد منصوباً في كلام العرب مؤول عنده على الحالية أو على المفعولية بإضمار الفعل قبله. قال سيبويه: "وتقول: إنَّ غيرَها إبلاً وشاءَ كأنه قال: إنَّ لنا غيرَها إبلاً وشاءَ، أو عندنا غيرَها إبلاً وشاءَ. فالذي تُضمَر هذا النحو ما أشبهه، وانتصب الإبلُ والشاء انتصاب فارسٍ إذا قلت: ما في الناس مثله فارساً. ومثل ذلك قول الشاعر: ⁽¹⁾

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

فهذا كقوله: ألا ماءً باردًا، كأنه قال: ألا ماءً لنا باردًا، وكأنه قال: يا ليت لنا أيام الصَّبَا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصَّبَا أقبلتُ رَوَّاجِعَا" ⁽²⁾.

وقد تبع جمهور البصريين وَمَنْ وافقهم ⁽³⁾ سيبويه في هذا الحكم، إلا أنَّ السماع اللغوي يشهد بجواز نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها ⁽⁴⁾، وذكر

1 (البيت منسوب إلى العجاج، وليس موجوداً في ديوانه، وقد عدّه البغدادي من شواهد سيبويه الخمسين غير المنسوبة، انظر: خزانة الأدب ولُبُّ لباب لسان العرب للبغدادي في سياق تعليقه على الشاهد رقم (841) : 236/10، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام: 78/1، والأصول في النحو: 247/1 - 248

2 (الكتاب: 141/2 - 142.

3 (انظر: الأصول في النحو 248/1، والخصائص 430/2 - 431، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني: 443/1 - 445، إلخ.

4 (اختار هذا الرأي جماعة من الكوفيين. انظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين :



ابن سلام أنها لغة بني تميم⁽¹⁾، ووافقه ابن السيد البطليوسي وابن الطراوة⁽²⁾، وأجاز الكسائي⁽³⁾، نصب الجزأين بعد (لعلّ) و(كأنّ) و(ليت) وقيل ذلك خاص بـ(ليت) خاصة، وعليه الفراء⁽⁴⁾، أما الشواهد القرآنية التي خُرّجت على نصب الجزأين بـ(إنّ) فهي كما يلي:

1- قوله تعالى: (إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)⁽⁵⁾.

حيث قرأ ابن عباس ويعقوب⁽⁶⁾، (علَّامٌ) بالنصب.

2- وقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ۖ) ⁽⁷⁾.

- وقد قرأ بعض المدنيين⁽⁸⁾: "إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ" بنصب لفظ الجلالة، وذكر السمين الحلبي أنها قراءة بكار.

3- وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمْتَأَلِكُمْ)⁽⁹⁾.

1 (طبقات فحول الشعراء 78/1 - 79، وينظر نحوه في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 424 /1

2 (قال المرادي: "قال ابن عصفور: وممن ذهب إلى جواز ذلك، في (إنّ) وأخواتها، ابن سلام في "طبقات الشعراء" وزعم أنها لغة روية وقومه. وقال ابن السيد: نُصِبَ خبر (إنّ) وأخواتها لغة قوم من العرب. وإلى ذلك ذهب ابن الطراوة، والجمهور على أن ذلك لا يجوز" الجنى الداني للمرادي: 394.

3 (انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 1242/3، والجنى الداني 393 - 394.

4 (معاني القرآن للفراء 410/1،

5 (سورة المائدة، الآية 109، 116.

6 (معجم القراءات د/ عبد اللطيف محمد الخطيب: 361/2، 376.

7 (سورة الأعراف، الآية 54.

8 (معجم القراءات 70/3، وانظر نحوه في: الدر المنصون للسمين الحلبي: 337 /5 - 338.

9 (سورة الأعراف، الآية 194.



- حيث قرأ سعيد بن جبير⁽¹⁾: "إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ" بتخفيف (إِنَّ) ونصب الدال واللام.

4- وقوله تعالى: (إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ)⁽²⁾.

- حيث قرئ في الشاذ "مُنْتَقِمِينَ" بالياء⁽³⁾.

5- وقوله تعالى: (كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَى، نَزَاعَةٌ لِّلشَّوَى)⁽⁴⁾.

- فقوله تعالى: "نَزَاعَةٌ"، بالنصب قراءة حفص عن عاصم وجمهور القراء⁽⁵⁾، "أما قوله "نَزَاعَةٌ" بالرفع فقرأ بها أبو جعفر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وأبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر ويعقوب وخلف وشيبة والأعمش"⁽⁶⁾.

6- ومن تلك الشواهد على نصب الجزأين بعد (إِنَّ) وأخواتها ما جاء في الحديث الصحيح عن أبي هريرة - رضي الله عنه - "إِنَّ قَعَرَ جَنَّهُمْ سَبْعِينَ خَرِيفًا"⁽⁷⁾.

وجه سيبويه وجمهور النحاة المانع لنصب الجزأين بـ(إِنَّ) وأخواتها الشواهد المسموعة نثرًا وشعرًا في هذا الشأن على أنها حال منصوبة أو

1 (معجم القراءات 238/3 - 240).

2 (سورة السجدة الآية 22).

3 (معجم القراءات 233/7).

4 (سورة المعارج، الآيتان 15- 16).

5 (معجم القراءات 82/10 - 83).

6 (معجم القراءات 83/10 - 84).

7 (هذا الحديث في حكم المرفوع حكمًا إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقيل هو من كلام أبي هريرة - رضي الله عنه - وقد أدرك الإمام مسلم في صحيحة في أحاديث الشفاعة في آخر كتاب الإيمان، وعلق عليه النووي بقوله: "وقع في معظم الأصول والروايات "لسبعين" بالياء، وهو صحيح أيضًا: انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: 72/3، وجاء الحديث في شرح الكافية للرضي هكذا: "إن قعر جهنم لسبعين خريفًا" القسم الثاني، المجلد الثاني 1237.



مفعولاً به منصوب بفعل مُضمر وفقاً لتوجيه سيبويه، أما تخريجهم لخبر (إنَّ) المنصوب في شواهد المجيزين على الحال المؤكدة أو المبيّنة فمردود⁽¹⁾، وذهب آخرون إلى أنه منصوب على الاختصاص أو الذم أو المدح، وهذا التوجيه من المانعين مخالف لمنطق اللغة وللمسموع الصحيح من القراءات القرآنية المتواترة أو الشاذة المروية عن كبار الصحابة والتابعين نحو: ابن عباس وسعيد بن جبير وغيرهما، بل تلك الشواهد على نصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها ثابتة سماعاً عن العرب قرأناً وسنةً، وقوية في القياس، جزم بذلك السهيلي في قوله: "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ أَعْمَلَهَا - أَي: إِنَّ- في الاسمين جميعاً، وهو قوي في القياس، لأنها دخلت لمعان في الجملة فليس أحد الاسمين أولى بأن تعمل فيه مِنَ الْآخَرِ"⁽²⁾، ولذا حَمَلَ غير واحدٍ مِنَ النحاة والمفسرين على النحاة المانعين لهذه الظاهرة مع كونها لغة لبعض العرب فقال السمين الحلبي: "ولم أرها خرّجوها على لغة مَنْ ينصب الجزأين بـ(إنَّ) وأخواتها...، ولو قيل به لكان صواباً"⁽³⁾.

طَرَدُ الحكم على وثيرة واحدة حَمَلَ النحاة على تأويل كل ما خالف قواعدهم ولو كان مسموعاً صحيحاً ثابتاً في قراءات متواترة وشاذة أو في

(1) قال أبو علي- أي: الفارسي- ولا أحمله على الحال؛ لأنه ليس في الكلام ما يعمل في الحال: "كشف المشكلات وإيضاح المضللات في إعراب القرآن وعلل القراءات" للباقولي 384/2.

(2) نتائج الفكر في النحو للسهيلي : 343.

(3) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي 643/2، تلك اللغة التي أشار إليها السمين الحلبي هي لغة رؤية وقومه، وحُكي ذلك أيضاً عن تميم مع لعل خاصة ، وفق ما ذكره ابن سلام (ت 231هـ) في طبقات فحول الشعراء 78/1، وأبو حيات الأندلسي (ت 745هـ) في ارتشاف الضرب من لسان العرب 1242/3، والبغدادى (ت 1093هـ) في خزانة الأدب في سياق حديثه عن الشاهد رقم (841).



حديث صحيح، والأولى في حقهم إثبات كل مسموع صحيح، وإن خالف قواعدهم وعدم رده أو تضعيفه ورميه بالشذوذ أو تأويله رغبة في تثبيت قولهم: كل لغات العرب حجة وإن تفاوتت في درجات الفصاحة والبيان، فلا ضير في إثبات نصوص المجيزين في هذه المسألة دون تأويل، ويجب حملها على الظاهر بنصب الجزأين بـ(إن) وأخواتها؛ لأنها لغة من لغات العرب وقراءة صحيحة ثابتة من القراءات القرآنية، ولا يضير وصفها بأنها فصيحة وليست فصيحى.

إذا أردنا تفسيراً لهذا التركيب المشكل عند سيبويه والنحاة (إن+ منصوب+ منصوب) يجب إدراك أن نظرية النحوي العربي قائمة على تقديم العامل على المفعول، وأن الابتداء بمعنى الرفع والتجرد من النواصب والجوازم ونحوها أصل في عرف سيبويه، وأن الأفعال الأصل في العمل، وما عملت إن وأخواتها إلا لمشابتها لل فعل لفظاً ومعنى، ولذا اعتبرها سيبويه: "بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال"⁽¹⁾، وتلك الحروف الناسخة: "بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل"⁽²⁾، فـ(إن) وأخواتها تنصب المبتدأ بعدها اسماً لها، وترفع الخبر ويصبح خبراً لها، واختلف النحاة في الخبر: هل يرفع بـ(إن) وأخواتها كما عند البصريين؟ أو يبقى مرفوعاً على أصله وفق اختيار الكوفيين.

لعل من المناسب في ضوء ما سبق تفسير التركيب المشكل (إن+منصوب+منصوب) في ضوء المشابهة التي عقدها سيبويه بين الأفعال القلبية أو الاعتقادية وتلك الحروف، حيث قال: "وإنما افتترقت حسبت وأخواتها والأفعال الأخرى؛ لأن حسبت وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ

(1) الكتاب: 131/2.

(2) السابق: 175/2.



ومبني عليه لِتَجْعَلَ الحديث شكًا أو علمًا. ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ...، فلما صارت حَسِبْتُ وأخواتها بتلك المنزلة جُعِلَتْ بمنزلة (إنَّ) وأخواتها إذا قلتَ إنَّي... لأنَّ إنَّ وأخواتها لا تُقْتَصَرُ فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها إنما دَخَلَتْ على مبتدأ ومبني على مبتدأ" (1).

في ضوء تلك المشابهة التي عقدها سيبويه بين (حَسِبْتُ) وأخواتها (وإنَّ) وأخواتها يمكن تفسير النصب لمعمولي (إنَّ) وأخواتها، فإذا كان المعمولان بعد (حسب) وأخواتها منصوبين لأنهما بمثابة الاسم الواحد جاز حينئذٍ نصب اسم (إنَّ) وخبرها لأنهما واقعان معًا في موضع المفعول به أيضًا، وذلك كما يلي:

حَسِبْتُ محمدًا ناجحًا ← إنَّ محمدًا ناجحًا

= حَسِبْتُ نجاحَ محمد ← = أَكَدْتُ نجاحَ محمد.

فعل + فاعل + مفعول به ← فعل + فاعل + مفعول به

ولا غرابة في هذا التوجيه فقد صرَّح سيبويه بجواز جعل الخبر اسمًا مركبًا من كلمتين نحو قوله: "والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا، كقولك: هذا حُلُوٌّ حامضٌ، لا تريد أن تقتض الحلاوة، ولكِنَّكَ تَزْعَمُ أَنَّهُ جَمَعَ الطَّعْمَيْنِ، وقال الله عز وجل: (كَلَّا إِنَّهَا لَظَى، نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى) (2) (3)، فسيبويه في الآية الكريمة قد جعل كلمة (نزاعة) بالرفع في قراءة مع كلمة (لظى) بمثابة الاسم الواحد الواقع موقع خبر (إنَّ) وهكذا نرى سيبويه قد سوى بين عمل (إنَّ) وأخواتها عمل أفعال القلوب في

(1) السابق: 368/2.

(2) سورة المعارج، الآيتان 15 - 16.

(3) الكتاب: 83/2.



العربية، وختاماً فإنني أرى أنَّ سبب ردِّ سيبويه والنحاة لهذا التركيب المُشكِّل يرجع إلى التضارب بين النظرية النحوية والاستعمال اللغوي مما أدى إلى شيوع (إنَّ+ منصوب+مرفوع) وجعله المثال والنموذج والقاعدة على الرغم من تحقق النصب فيها قبل الرفع، مما أدى إلى إهمال ورفض تركيب مُشكِّل (إنَّ+ منصوب+منصوب) حيث غاب الرفع فيه، مما حصل معه واقع لغوي غير متجانس مع القاعدة اللغوية وفق ما أدرك النحاة من أصول وتفسيرات لم تكشف غموض هذه التراكيب المُشكِّلة المُلبَّسة في النظرية النحوية العربية.



المسألة الرابعة:

[حذف اسم (إن) وأخواتها]

اختار سيبويه القول بمنع حذف اسم (إن) وأخواتها في النثر، وقال بجوازه في الشعر ضرورة، فقال: "وروى الخليل - رحمه الله - أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله: إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قول: ... الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَافِرِ لا يَعْرِفُ قَرَابَتِي. ولكنه أضر هذا كما يُضمر ما بُني على الابتداء" (1). وقوله: "وتقول: إن إياك رأيت، كما تقول إياك رأيت، من قبل أنك إذا قلت: إن أفضلهم لقيت، فأفضلهم منتصب بلقيت. هذا قول الخليل، وهو في هذا غير حسن في الكلام؛ لأنه إنما يريد إنه إياك لقيت، فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر" (2).

يبدو من النص الثاني الذي حكى فيه سيبويه قول الخليل أن الخليل يرى جواز حذف اسم إن في الكلام شعراً ونثراً، على حين خصه سيبويه بالشعر ضرورة دون النثر، والسمع اللغوي يؤيد مذهب الخليل، ويرد اختيار سيبويه وجمهور البصريين فيما حكاه ابن عصفور قائلاً: "يجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا دل عليه دليل، ... إلا أن يكون الاسم ضمير أمر أو شأن. فإنه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة،

1 (الكتاب: 134/2 - 136.

2 (الكتاب: 357/2.



بشرط ألا يؤدي حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل⁽¹⁾. و"ذهب الكسائي، والفراء، إلى أنه لا يجوز حذفه، إذا أدى إلى أن يكون بعد (إن) وأخواتها اسم يصح عملها فيه سواء أكان معمولاً لفعل متأخر أم مبتدأ"⁽²⁾.

هذا الاختيار لسيبويه يخالف المسموع من كلام العرب نثراً حيث ثبت حذف اسم (إن) وأخواتها في الحديث الشريف كما يلي:

1- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم- في شأن الدجال: "ما بُعث نبي إلا أُنذِرُ أُمَّتَهُ الأعورَ، الكذابَ، إلا إنه أعورُ، وإن ربيكم ليس بأعورَ، وإن بين عينيه مكتوبٌ كافرٌ"⁽³⁾.

2- قوله - صلى الله عليه وسلم- : "إن من أشد أهل النار يوم القيامة عذاباً المصورون"⁽⁴⁾.

3- قوله - صلى الله عليه وسلم- أبشروا فإن من يأجوج ومأجوج ألفٌ ومنكم رجلٌ"⁽⁵⁾.

4- قوله - صلى الله عليه وسلم- في وصف الدجال: "أعور عينه اليمنى، كأن عنبه طافية"⁽⁶⁾.

1 (المقرب لابن عصفور: 108/1 - 109، وشرح الجمل لابن عصفور 442/1 - 443

2 (ارتشاف الضرب من لسان العرب 1247/3.

3 (صحيح البخاري، كتاب الفتن، ح (7131).

4 (صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، ح(2109).

5 (صحيح البخاري، كتاب الرقاق، ح (6530)، وروي هذا الحديث بنصب "ألفاً" في صحيح مسلم، كتاب الإيمان ح (379).

6 (صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، في سياق الحديث عن الآية (16) سورة مريم، ح (3439).



5- وقوله - صلى الله عليه وسلم- في إحدى الروايات لعبد الله بن عمرو بن العاص: "وإنَّ لنفسك حقٌ" (1).

6- وقوله - صلى الله عليه وسلم- في بعض الروايات: "لعلَّ نزعها عرقٌ" (2).

وجّه سيبويه وجمهور البصريين تلك الشواهد على جواز حذف اسم (إنَّ) وأخواتها في الشعر على الضرورة، وفي النثر على إضمار ضمير الشأن طلباً لطرد القاعدة النحوية، النموذج الذي شاع استخدامه وهو: (إنَّ+ منصوب+ مرفوع) وتحقيقاً لمقولة عمل (إنَّ) وأخواتها لمشابتها للفعل، فكما أنَّ الفعل يَقتضي مرفوعاً ومنصوباً، فكذا (إنَّ) وأخواتها تقتضي مرفوعاً ومنصوباً إلا أنه قدِّم المنصوب معها لأنها فرع في العمل على الفعل، ولا يَسَلَم ذلك النظر إذ قد يستوي الأصل والفرع في العمل، واختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في خبر (إنَّ) وأخواتها، فقال البصريون إنَّ الرافع له الحرف الناسخ، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخوله.

لا يخفى أنَّ افتراض حذف ضمير الشأن ونحوه في الشواهد السابقة أملت الصنعة النحوية تفسيراً لتلك البنية أو التركيب المُشكِّل وهو: (إنَّ+ مرفوع+ مرفوع)، ولأنَّ قبول تلك البنية المُشكِّلة يُخلُّ بما صاغه النحاة من شروط أعمال (إنَّ) وأخواتها. وحينئذٍ يتساوى عند المتكلم تلك البنى أو التراكيب وهما:-

(إنَّ+ مرفوع+ مرفوع) = (إنَّ+ منصوب+ منصوب)

1) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، ح (1153).

2) صحيح البخاري، كتاب التهجد (الصلاة) ح (1153).



وأرى أنَّ من المناسب القول إنَّ التركيب (إنَّ + مرفوع + مرفوع) يمثله مرحلة أولى في استخدام تلك الحروف حيث استُخدم دالاً على تقوية الإثبات وتوكيده مع (إنَّ) وتخصيصه مع غيرها، فالمعنى العام لم يتغير وهو الإثبات لكنه خُصَّ بتلك الحروف فكان الملمح الدلالي لتلك الحروف هو المفعول عليه في بداية استخدام تلك الحروف، ولم تكن حينئذٍ عاملة فيما بعدها، وكذا نلاحظ أنَّ ما بعدها بقي على أصله جملة اسمية (مبتدأ مرفوع + خبر مرفوع)، وهذا التفسير الدلالي لـ (إنَّ) وأخواتها غير العاملة فيما بعدها يحتاج إلى دليل تاريخي من اللغات السامية لترشيحه، ولعلي أظفر به قريباً، ولا ضير أن تُفسَّر تلك البنية المُشكَّلة (إنَّ) وأخواتها معاني الأفعال التي تؤدي معناها، فـ (إنَّ) تقوية وتوكيد للإثبات، فهي مُضمَّنة معنى (أوكَّد) وفاعله معنوي وهو المتكلم، أما الجملة الاسمية بعدها (مرفوع + مرفوع) فلعلها في محل نصب مفعول به للفعل (أوكَّد) كما يلي: إنَّ محمدٌ ناجحٌ.

إنَّ + مرفوع + مرفوع

= أوكَّد + جملة اسمية (مرفوع + مرفوع)

= فعل + فاعل + الجملة (في محل نصب مفعول به للفعل)

أوكَّد + ضمير المتكلم المستتر

ولو اخترنا القول بأنَّ هذا التركيب المُشكَّك لغة من لغات العرب بإهمال (إنَّ) وأخواتها حملاً على أعمالها بنصب الجزأين في لغة رؤية وقومه لكان أولى.

المسألة الخامسة:

[كسر همزة (إن) وفتحها قبل (لام) الابتداء]

جزم سيبويه بمنع فتح همزة (إن) قبل (لام) الابتداء المؤكدة، وجعل دخول اللام فيما بعد (إن) دليلاً على أنه موضع ابتداء؛ "لأن هذه اللام لا تُلْحَقُ أبداً إلا في الابتداء"⁽¹⁾، ولذا حكم بوجوب كسر همزة (إن) حينئذٍ، لأن (لام) الابتداء إنما تدخل على الجمل، على حين أن الفتح يؤول معه الكلام إلى مفرد، وعقد سيبويه لذلك باباً قائلاً: "تقول: (أشهدُ إنَّه لمنطلقٌ)، ف(أشهدُ) بمنزلة قوله، (والله إنَّه لذهابٌ)، وإنَّ غيرُ عاملة فيها (أشهدُ)، لأنَّ هذه اللام لا تُلْحَقُ أبداً إلا في الابتداء، ألا ترى أنك تقول: (أشهدُ لعبدُ الله خيرٌ من زيد)، كأنك قلت: (والله لعبدُ الله خيرٌ من زيد)، فصارت (إن) مبتدأة حين ذكرت (اللام) هنا، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام. فإذا ذكرت اللام ههنا. لم تكن إلّا مكسورة، كما أنَّ (عبد الله) لا يجوز هنا إلا مبتدأ، ولو جاز أن تقول: (أشهدُ أنَّك لذهابٌ)؛ لقلت: (أشهدُ بذلك)، فهذه (اللام) لا تكون إلا في الابتداء، وتكون (أشهدُ) بمنزلة (والله)... وقال الخليل: (أشهدُ بأنَّك لذهابٌ غيرُ جائز، من قبل أن حروف الجر لا تُعَلَّقُ، وقال: أقول: (أشهدُ إنَّه لذهابٌ) و(إنَّه لمنطلقٌ)، أثبت آخره أوله، وإن قلت: (أشهدُ إنَّه ذاهبٌ) و(إنَّه لمنطلقٌ) لم يجرز إلا الكسر في الثاني، لأنَّ (اللام) لا تدخل أبداً على (أن)، و(أن) محمولة على ما قبلها، ولا تكون إلا مبتدأة بـ(اللام)"⁽²⁾.

1 (الكتاب: 146/3.

2 (السابق: 146/3 - 147.



يبدو في النص السابق إصرار سيبويه على منع فتح همزة (إن) قبل (لام) الابتداء المؤكدة إلا أن السماع اللغوي في عدد من القراءات المتواترة والشاذة يخالف ما ذهب إليه حيث ثبت دخول (اللام) في خبر (أن) المفتوحة الهمزة في عدد من القراءات كما يلي:

1- قوله تعالى: (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ)⁽¹⁾.

حيث قرئ "وَأَنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ" بفتح الهمزة⁽²⁾.

2- وقوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)⁽³⁾.

- "وقرأ أبو عمرو بن العلاء بفتح همزة (أن) "لعمرك أنهم" في رواية الجهمضي، ورويت أيضاً عن نصر عن أبيه"⁽⁴⁾.

3- وقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)⁽⁵⁾.

- حيث "قرأ سعيد بن جبير إلا (أنهم) بفتح الهمزة"⁽⁶⁾.

4- وقوله تعالى: (أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ، إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا نَخِيرُونَ)⁽⁷⁾.

1 (سورة الأنفال، الآية 42.

2 (معجم القراءات: 302/3.

3 (سورة الحجر، الآية 72.

4 (معجم القراءات 577/4.

5 (سورة الفرقان، الآية 20.

6 (معجم القراءات 335/6.

7 (سورة القلم، الآيتان 37- 38.



- حيث "قرأ طلحة والضحاك والأعرج وأبو الجوزاء والجحدري وأبو عمران (أَنَّ لَكُمْ) بفتح الهمزة" (1).

5- وقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ) (2).

- "وقرأ أبو السَّمال والحجاج والضحاك بن مزاحم وابن أخي ذي الرُّمَّة (أَنَّ رَبَّهُمْ... خبير" بفتح الهمزة ودخول اللام" (3).

قد وجّه المانعون لفتح همزة (أَنَّ) في تلك القراءات بالشذوذ، والرد إلى أصل القاعدة، والقول بزيادة اللام في الخبر تثبيتاً للقاعدة النحوية التي أصلها سيبويه بوجوب كسر همزة (إِنَّ) قبل (لام) الابتداء المؤكدة، والحق ناطق بأنه لا يسلم هذا التوجيه ورمي القراءات بالشذوذ لأنها منقولة عن أعلام القراء ومنهم: أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) اللغوي والقارئ البصري الشهير، صاحب القراءة السبعية المتواترة، وسعيد بن جبير، والضحاك بن مزاحم، وطلحة بن مُصَرِّف الكوفي (ت112هـ) والأعرج، والجحدري، وغيرهم من أئمة التابعين وتابعيهم، ومع هذا فقد ذهب المبرد (4) وأبو حيان (5) إلى القول بجواز فتح همزة (أَنَّ) قبل لام الابتداء المؤكدة.

(1) معجم القراءات 37/10.

(2) سورة العاديات، الآية 11.

(3) معجم القراءات 546/10 - 547.

(4) انظر: المقتضب للمبرد : 343/2 - 344.

(5) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 1267/3، نحو قوله: "ولا تدخل - أي: اللام- على خبر (إِنَّ) خلافاً للمبرد، وادعاء ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز دخول (اللام) على خبر (إِنَّ) ليس بصحيح، بل هو مسموع في النظم وفي النثر" 1267/3.



إذا تأملنا التحليل اللغوي للتركيب الوارد في النص السابق نلاحظ ما

يلي:

أولاً: صَدَّرَ سيبويه حديثه بأنَّ الفعل (أشهد) بمعنى القسم واليمين. والأصل فيه أنه من باب الشهادة ويتعدى بالباء، أشار إلى ذلك ابن خروف (ت 609هـ) بقوله: "والوجه الثاني تكون - أي: لفظة (أشهد) - بمعنى اليمين فكسر (إنَّ) بعدها على الجواب وهي ملغاة، ولا تُعْلَقُ لأنها ليست من أفعال التعليق كما ذكر، ولا يجوز فتح (أَنَّ) بعدها إذا أردت هذا المعنى، وكان القياس فتحها في القَسَمِ لأنَّ المعنى: أحلف على كذا ولم يفتحها أحد في الجواب وحالها حال المبتدأ والخبر إذا وقع جواباً، ولذلك دخلت اللام عليها كما دخلت على المبتدأ وقد تكون جواباً بغير اللام" (1)، وكأنَّ سيبويه يشير إلى أنَّ هذا الفعل (أشهد) ونحوه (أعلم) من الأفعال القلبية والنفسية بمثابة أدوات تخصيص للإثبات العام نحو (إنَّ) وأخواتها وتفصيل ذلك كما يلي:

- 1- "عبدُ الله خيرٌ من زيدٍ" ← إثبات عام مجرد من التخصيص.
- 2- "إنَّ عبدَ الله خيرٌ من زيدٍ" ← إثبات مُخَصَّص بالتوكيد تقوية للإثبات العام.

- 3- "أعلم عبدَ الله خيراً من زيدٍ" ← إثبات مُخَصَّص بالعلم ونحوه.
- يعمل سيبويه لهذا التركيب المُمَثَّل لدرجات الإثبات الثلاثة في كلام العرب بقوله: "إنَّما افترقت (حَسِبْتُ) وأخواتها، والأفعالُ الأخرى: لأنَّ (حَسِبْتُ) وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبنيٍّ عليه لتجعل الحديث شكاً أو علماً.

1 (تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف : ص 236، ونحوه في: شرح كتاب سيبويه للسيرا في 376/3.

ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الآخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها. ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ، فلما صارت حسيب وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة (إن) وأخواتها إذا قلت: إنني...؛ لأن (إن) وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها إنما دخلت على مبتدأ ومبني على المبتدأ⁽¹⁾.

ثانياً: مصطلح (الابتداء) في النص السابق لا يعني به سيبويه المعنى الاصطلاحي النحوي المشهور (المبتدأ)، وإنما يُقصد به التعليق في باب إعراب الجمل حيث جعل اللام المزحلقة (لام الابتداء) حائلاً دون عمل الفعل (أشهد) و(علم) ونحوهما لفظاً فيما بعدها، وهذا واضح بجلاء في قول سيبويه: "من ذلك أيضاً قولك: قد علمت أنه لخير منك. فإن هنا مبتدأة وعلمت هنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أيهم أفضل، معلقة في الموضعين جميعاً. وهذه اللام تُصرف (إن) إلى الابتداء"⁽²⁾، فالابتداء هنا يُقصد به الاستئناف والانقطاع والتعليق عن العمل؛ لأن "سبيل إن في كسرهما بدخول اللام عليها كسبيل الاسم في رفعه بالابتداء بدخول اللام عليه. لأن كسر (إن) يوجب الابتداء بها. كما أن رفع الاسم يوجب الابتداء به والذي أصارهما إلى ذلك: اللام، ولا يجوز، أشهد أنك لذهاب؛ لأن اللام إذا قدرناها قبل (أن) بمنزلة المبتدأ بها في اللفظ، و(أن) لا يبتدأ بها"⁽³⁾. ولهذا ذهب السهيلي إلى أن (أن) مفتوحة الهمزة لا تُقدر بالمصدر، وإنما تكون في

1 (الكتاب: 368/2، وانظر نحوه في: نتائج الفكر في النحو ص 347- 348.

2 (الكتاب 3/147- 148.

3 (شرح كتاب سيبويه للسيرافي 3/377، وانظر نحوه في: نتائج الفكر في النحو للسهيلي ص 346، حيث يقول: "فليس بين المكسورة والمفتوحة فرق في المعنى، إلا أنهم إذا أرادوا توطئة الجملة لأن يعمل الفعل الذي قبلها في معناها وأن يُصَيِّروها في معنى الحديث فتحوا الهمزة، وإن أرادوا قطع الجمل مما قبلها وأن يعتمدوا على التوكيد اعتمادهم على الترجي والتعني كسروا الهمزة ليؤذنوا بالابتداء عن الانقطاع عما قبل، وأنهم جعلوا التوكيد صدر الكلام، لأنه معنى كسائر المعاني" ص 346.



تأويل الحديث في نحو قوله: "كرهت أن زيداً منطلقاً"، حيث قال: "المفعول (هو الحديث) وهو معنى لا لفظ"⁽¹⁾، وفقاً لما ذهب إليه سيبويه⁽²⁾، ولذا نقل أبو حيان الأندلسي قول بعض النحاة:- "وقد أجاز بعضهم أن يُبدأ بها مفتوحة نحو: أن زيداً فاضلاً عندي"⁽³⁾.

الراجح لدي القول بجواز فتح همزة (أن) قبل (لام) الابتداء المؤكدة المسبوقة بفعل قلبي لثبوت القراءة المتواترة بذلك نحو: (قراءة أبي عمرو بن العلاء) وغيرها من القراءات الشاذة المروية عن أعلام التابعين نحو: سعيد بن جبير والضحاك بن مزاحم وطلحة بن مُصَرِّف الكوفي والأعرج والجحدري وغيرهم، ويمكن توجيه وجود تلك اللام في قول سيبويه الذي يرى وجوب كسرها حينئذٍ على توهم زيادتها، وفي رأي بعضهم أنها (لام) التوكيد، (وأن) مفتوحة الهمزة يجوز الابتداء بها، والفعل القلبي لا يعدو أن يكون مجرد أداة تخصيص للإثبات العام في الجملة الاسمية حينئذٍ.

1 (نتائج الفكر في النحو ص 345.

2 (انظر: الكتاب 144/3 - 145.

3 (ارتشاف الضرب من لسان العرب 1255/3.



المسألة السادسة:

لحذف (لام) الابتداء من خبر (إن) المخففة غير العاملة

يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنَّ زيدًا لذهَّب، وإنَّ عمروً لخيرٌ منك، لما خَفَّفها جعلها بمنزلة لكنَّ حين خَفَّفها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بين التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها". ومثل ذلك: (إنَّ كلُّ نفسٍ لما عليها حافظٌ) ⁽¹⁾، إنما هي لعلَّها حافظٌ. وقال تعالى: (وإنَّ كلَّ لما جميعٌ لديننا مُحضرون) ⁽²⁾، إنما هي لجميع، وما لغو... وَحَدَّثَنَا مَنْ نَثَقَ بِهِ، أَنْ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إنَّ عمرًا لَمَنطَلَقٌ، وأهل المدينة يقرءون: (وإنَّ كلاً لما ليوفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) ⁽³⁾، يخفَّفون وينصبون... وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذِفَ مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَلُهُ كَمَا لَمْ يَغْيَرِ عَمَلُ لَمْ يَكْ وَلَمْ أَبَلْ حين حُذِفَ، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضَمُّوا إليها ما ⁽⁴⁾. وأضاف سيبويه قوله: "وإنَّ توكيد لقوله: زيدٌ منطلقٌ، وإذا خَفَّفْتَ فهي كذلك تؤكد ما يُتكلَّم به وليثبت الكلام، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها" ⁽⁵⁾.

حكم سيبويه بوجوب اقتران خبر (إنَّ) المخففة بلام الابتداء، وجزم بوجوب ذكر تلك اللام الفارقة في الخبر كي لا تلتبس (إنَّ) المخففة من الثقيلة بـ(إنَّ) النافية، وجزم بأنَّ أكثر العرب تهمل (إنَّ) المخففة من الثقيلة، رغم حكايته عن بعض العرب أنهم يعملونها حينئذٍ، ولم يثبت

(1) سورة الطارق، الآية 4.

(2) سورة يس، الآية 32.

(3) سورة هود، الآية 111.

(4) الكتاب 139/2 - 140.

(5) السابق 233/4، وانظر نحوه في: 107، 109، 152، 104/3.



لديه حذف تلك اللام الفارقة في خبر (إن) المُخَفَّفة غير العاملة... هذا الاختيار لسيبويه وافقه جمعٌ من النحاة منهم الأخفشان وأكثر نحاة بغداد وابن عصفور وهو مذهب الفارسي وابن عصفور، وابن مالك، وغيرهم⁽¹⁾.

إلا أن السماع اللغوي من القراءات القرآنية والأحاديث النبوية يؤكد جواز حذف اللام الفارقة من خبر (إن) المخففة غير العاملة وذلك كما يلي:

1- قوله تعالى: (وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)⁽²⁾،

- حيث "قرأ أبو رجاء وأبو حيوه "لَمَّا" بكسر اللام، أي: للذي"⁽³⁾،

فاللام المكسورة في تلك الرواية هي اللام الجارة وليست الفارقة، و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) في محل جر باللام.

2- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - "وَأَيُّمَ اللَّهُ لَقَدْ كَانَ

خَلِيقًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ"⁽⁴⁾.

3- قول عبد الله بن بسر: "إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ"⁽⁵⁾.

يبدو من الشواهد السابقة الاستغناء عن ذكر تلك اللام الفارقة لعدم صلاحية المحل للنفي مع انتفاء اللبس، فاللبس مأمون للقريئة المعنوية السالفة الذكر، وقد أحسن ابن مالك بقوله: "وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي. وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق. ليجري الباب على سَنَنِ واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فَبَيَّنْتُ إغفالهم وأثبتُ الاحتجاج عليهم، لا لهم"⁽⁶⁾.

1 (انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 1271/3 - 1272.

2 (سورة الزخرف، الآية 35.

3 (معجم القراءات 374/8.

4 (صحيح البخاري، كتاب المغازي ح (4250).

5 (صحيح البخاري، كتاب العيدين، الحديث ورد في ترجمة الباب.

6 (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص52، ولمزيد من هذه الشواهد

ينظر: السابق ص50 - 51.



المسألة السابعة:

[إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة]

قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا، فأما قول الشاعر:

لا هيئتم الليلة للمطَيِّ

فإنه جعله نكرة كأنه قال: (لا هيئتم من الهيئتين)، ومثل ذلك: (لا بصرة لكم)... وتقول: (قضية ولا أبا حسن)، تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا، وإنما أراد عليًّا - رضي الله عنه - فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمل (لا) في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تُعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين (على) وأنه قد غُيبَ عنها..."⁽¹⁾.

يبدو من النص السابق أن الخليل لم يسمع إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة، ولذا حكم بوجوب أن يكون اسمها نكرة أبدًا؛ لأن النفي بها نفي عام مستغرق، وهذا النوع من النفي لا يُتصوَّر إلا في النكرات لا المعارف، وأجمع جمهور البصريين على موافقة الخليل وسيبويه فيما ذهبوا إليه، على حين رأى الكوفيون جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة⁽²⁾، ويشهد لصحة مذهب الكوفيين عدد من الشواهد الشعرية والنثرية منها الحديث الصحيح التالي:

- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال:- "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا

(1) الكتاب: 296/2 - 297.

(2) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 1306/3.



قيصر بعده..."⁽¹⁾، وقد ذكر سيبويه شواهد نثرية أخرى من كلام العرب نحو: "لا قضية ولا أبا حسن"⁽²⁾، وقوله: "أما البصرة فلا بصرة لك، وأما الحارث فلا حارث لك"⁽³⁾، إلا أن جمهور البصريين المانعين لإعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة قد ردُّوا تلك السماعات الصحيحة شعراً نحو: (لا هيثم) ونثراً نحو (لا كسرى)، و(لا قيصر)... إلخ.

بل لقد ذهب سيبويه إلى تأويل تلك الشواهد بالحكم على تلك المعارف الواردة فيها بالتنكير معنى وإن كان لفظها لفظ المعارف بدليل صحة استبدالها بالنكرة وصحة وقوعها موقع اسم (لا) النكرة بنحو قوله: فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تُعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين (علي) وأنه قد غُيِّب عنها..."⁽⁴⁾، وأضاف أبو حيان الأندلسي وجهين آخرين لتأويل المعرفة بالنكرة باعتبار وجهين: "أحدهما: أنه نفي لكل مَنْ تسمَّى بهذا الاسم فصار فيه عموم، فأطلق (هيثم) على كل مَنْ هذا اسمه، وعلى هذا الوجه تُنزَعُ (أل) منه إذا كان فيه، والثاني: أن يكون على حذف مضاف، وذلك المضاف نكرة تقديره: ولا مثل هيثم وكذلك باقي هذه الأسماء"⁽⁵⁾، فحاصل تلك التأويلات ثلاثة هي: التأويل لتلك المعرفة بالنكرة معنى لا لفظاً لصحة الاستبدال بينهما،

1- صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي ح (3618)، وفي غيره من الكتب بالأرقام التالية:

3120، 3121، 3618، 3619، 6629، 6630، 2919، وورد الحديث في بعض

الروايات قوله "لا كسرى بعد كسرى"، ولا قيصر بعد قيصر" وصحيح مسلم، كتاب الفتن

وأشراط الساعة ح (75).

2 (الكتاب: 297/2.

3 (السابق: 389/1.

4 (السابق: 297/2.

5 (ارتشاف الضرب من لسان العرب 1307/3 - 1308.

والثاني تأويلها بالنكرة لفظاً ومعنى مع تأويل وسيلة معرفتها إلى وجه آخر، والثالث: تقدير محذوف نكرة وحمل المعرفة بعدها على البدلية من النكرة.

تلك المعرفة الواقعة اسماً لـ (لا) النافية للجنس في الشواهد السابقة ليست معرفة حقيقية، بل تُعدُّ تلك الأسماء المعارف ظاهراً نكرات⁽¹⁾، إذ هي رُكام لغوي يمثل بقية من ظاهرة لغوية قديمة عند بعض فصحاء العرب الذين يستعملون الأعلام خاصة والمعارف عامة استعمال النكرات إذا كانت بغير وسيلة تعريف لفظية، ومن ثمَّ صلَّح دخول (لا) النافية للجنس على تلك الأعلام، وطلباً لتحرير محل النزاع في هذه المسألة أودَّ الإشارة إلى أنَّ الأعلام عند سيبويه مُعرَّفة بأصل الوضع، إلا أنَّه أجاز الحكم على هذه الأعلام بالتكثير، إذا حلَّت محل النكرة في سياقات معينة نحو قوله: "وعلى هذا الحد تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، كأنك قلت: هذا رجلٌ منطلقٌ، فإنما دخلت النكرة على هذا العَلَم الذي إنما وُضع للمعرفة ولها جيء به فالمعرفة هنا الأولى"⁽²⁾، وأضاف إلى ذلك قوله: "وعلى هذا الحد تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، ألا ترى أنك تقول: هذا زيدٌ من الزيدين، أي: هذا واحد من الزيدين، فصار كقولك: هذا رجلٌ من الرجال"⁽³⁾، يبدو في النص السابق أنَّ سيبويه قد أجرى العَلَم نحو: (زيد) مجرى النكرة نحو: (رجل) في النصين السابقين، وليس هذا الإجراء من سيبويه سلباً لتعريف

1 (يُحمل على صيغة إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة نظائرها مما يلزم فيه النكرات في أبواب النحو العربي نحو: الحال، التمييز، والمجرور بـ (من) الاستغراقية، والاسم التالي لـ (رُبِّ) و(كُلِّ) في العربية.

2 (الكتاب 97/2).

3 (الكتاب 103/2).



العلم كما يظن بعضُ الباحثين، ولكن أراه مُمثلاً لمرحلة قُدُمى من مراحل التعريف والتكثير في العربية.

مرَّ التعريف والتكثير في العربية بثلاث مراحل متداخلة هي: المرحلة الأولى: مرحلة قُدُمى اندثرت تُمثِّل أوليات الاستعمال اللغوي حيث كان العرب لا يُفرِّقون بين النكرة والمعرفة بعلامة مائزة فكانت العلامة حينئذٍ صِغرية، بل كان قصدُ المتكلم هو المعيار والضابط في عدِّ بعض الأسماء معرفة أو نكرة، ففي النصين السابقين لسيبويه يبدو شاهد واضح على ذلك، إذ عدَّ سيبويه (زيداً) نكرة؛ لأنها تحل محل النكرة في تأويله النحوي، ولعل الراجح القول بأن تنكير (زيد) وتعريفها في مثل هذه السياقات يرجع إلى قصد المتكلم المُغَيِّب عن المخاطَب بطول العهد بتلك التراكيب المستعملة عند العرب.

أما المرحلة الثانية فتتمثل في التنظير النحوي حيث عُدَّت النكرة أصلاً للمعرفة لبساطتها وخفتها وكثرة استعمالها ولأوليتها واستغنائها عن العلامة... إلخ⁽¹⁾، أما المعارف فيلزمها علامة لفظية نحو (أل) والإضافة، بل لقد عدَّ سيبويه التعريف للعلم بالإضافة الأصل والقياس، وليس بأصل الوضع، حيث جاء قوله في الباب الذي عقده للأسماء الغالبة "وتقول: هذا زيدُ ابنِ عَمْرٍكَ... وأما زيدُ ابنِ زَيْدِكَ فقال الخليل: هذا زيدُ ابنِ زَيْدِكَ، وهو القياس، وهو بمنزلة: هذا زيدُ ابنِ أخيك؛ لأنَّ زيداً إنما صار ههنا معرفةً بالضمير الذي فيه، كما صار الأخُ معرفةً به"⁽²⁾ والأرجح القول بأن تلك الأمثال تمثل المرحلة الوسطى في تكثير الأسماء وتعريفها حيث آثر المتكلم التعريف بعلامة لفظية دون غيرها.

1 (انظر: في مقومات أخرى للأصالة بحثي "الأصول الكبرى بين سيبويه والشافعي" ص56.

2 (الكتاب، 507/3.



أما المرحلة الثالثة فتمثل قمة التنظير النحوي حيث عُدَّ النحاة علامات التعريف، وقالوا أيضاً بالعلامات المعنوية نحو: قصد المتكلم وفق ما نراه مستقرّاً في الفصحى التي بين أيدينا الآن فصار العلمُ مُعرِّفاً بأصل الوضع، والمنادى المفرد علماً أو نكرة مقصودة معرفة بالقصد والتعيين، فالأساس الذي يقوم عليه التعريف والتكثير عند الخليل وسيبويه أساس معنوي (١)، يرشحه قصدُ المتكلم وعلمُ المخاطب، وهذا الأساس المعنوي قد يصحبه دليل لفظي أولاً يصحبه، فالمعرفة والنكرة عندهما بمعنييهما لا بلفظيهما، فقد تكون صورة الكلمة نكرة لكنها معرفة والعكس صحيح (١).

وفق هذا التصور يمكن لي القول بأنَّ العلمَ في العربية قد مرَّ بتلك المراحل الثلاثة، إذ قد تستخدم كلمة (زيد) معرفة أو نكرة وفق قصد المتكلم، وقد تُعرَّف بالعلامات اللفظية نحو "الزيد" أو "زيدكم"، ثم استقر الحال وفق المرحلة الثالثة حيث صار العلم يُعرَّف بأصل الوضع أصالة، وصارت الاستعمالات اللغوية وفق المرحلتين الأولى والثانية تُمثل رُكاماً لغوياً نجده متناثراً في تراثنا، وجمهور النحاة على القول بتعريف العلم بأصل الوضع لا غير، وهو الأوضح، ولا غرو أن تعريف العلم بآل أو بالإضافة اللفظية لغة لبعض العرب، وهو استخدام فصيح أيضاً عند مَنْ يُلزم التعريف وسيلة، وصَدَى تلك اللغتين نجده ماثلاً في الأعلام في تراثنا، إذ نجد من العرب مَنْ يُؤثِّر التسمية بـ(عباس، وحسن، وحسين، ومرسي، وسعد، وفضل... إلخ)، وهناك مَنْ يأبى استخدامها إلا مُعرِّفة بعلامة لفظية نحو الألف واللام فيقولون: "العباس، والحسن، والحسين، والمرسي، والسعد،

1 (انظر أصل هذه الفكرة في بحثي "الحوار بين الخليل وسيبويه، النداء أنموذجاً"، دراسة

نحوية تداولية ص 489.



والفضل، والعلاء... إلخ"، فهذه الأعلام الغالبة سواء أكانت أوصافاً نحو "الحارث، والعباس، والحسن، والحسين"، أو مصادر نحو: الفضل، والعلاء، تلزمها (أل) المعرفة اللازمة لها، وتلك العلامة (أل) عند النحاة تصير بعد نقل تلك الأسماء إلى العلمية للمح الأصل الذي نُقلت عنه (صفة) أو (مصدر) وليست للتعريف، لأن التعريف عند جمهور النحاة في الأعلام يكون بأصل الوضع، ولعل الراجح القول بأن تلك الأعلام الغالبة المصدرة بـ(أل) صارت أعلاماً بالقصد والتعيين وليس بـ(أل)، وأن (أل) فيها لازمة وجزء منها لا ينفك عنها، وقد يُعدُّون تلك العلامة اللفظية (الألف واللام) لاصقة أمامية لازمة لتلك الأسماء، ولا تفارقها البتة فأشبهت حينئذٍ لفظ الجلالة (الله)، وكذا ورد في بعض أشعارهم "الوليد، واليزيد، وأم عمرو، واليزيد... إلخ إلا أن النحاة قد رأوا أن تلك العلامة (الألف واللام) في تلك الأعلام زائدة للمح الأصل⁽¹⁾.

ومِن الجدير بالإشارة أن شاهد صحيح البخاري "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده" اجتمعت فيه اللغتان الفصحيتان، فـ(كسرى) و(قيصر) التي لم تباشرها (لا) النافية للجنس عكَّ على لغة الجمهور حيث صار العلم عندهم معرفة بأصل الوضع والتعيين ولا يُشترط فيه وجود علامة لفظية، أما (كسرى) و(قيصر) التي باشرتها (لا) النافية للجنس فهي نكرة على لغة بعض العرب الذين يلزمون المعارف علامات لفظية، والنكرات بلا علامات، والراجح لدي حَمَل تلك الشواهد ونظائرها على لغة بعض العرب الذي يلزمون المعارف أدوات لفظية في المرحلة الأولى من المراحل التي مر بها التعريف والتكثير، فـ(كسرى) الأولى معرفة عكَّ على أحد ملوك فارس، وكذا (قيصر) الأولى، أما

1 (انظر تلك الشواهد وغيرها في: مغني اللبيب لابن هشام 325/1 - 329، وارتشاف

الضرب من لسان العرب 967/2 - 968.



(كسرى) و(قيصر) التي باشرها (لا) النافية للجنس فهي نكرة على الحقيقة حيث أصبح لفظاً (كسرى) و(قيصر) شائعين في الاستخدام، ولم يصبحا علمين على واحد بعينه من ملوك فارس والروم، وإنما هما مجرد لقبين يطلقان على كل مَنْ مَلَكَ فارس أو الروم مما يُشعر بنوع من العموم المرشح لصحة وقوعه اسماً لـ(لا) النافية للجنس، فـ (كسرى) و(قيصر) التي لم تباشرها (لا) النافية للجنس ذات وجهين ، إذ تصلح أن تكون معرفة بأصل الوضع ، وقصد المتكلم ، ويجوز اعتباره نكرة بالاعتبار السابق.

ولا ضير في استخدام العربي لأكثر من لغة؛ لأنّ الفصحى قد يجتمع في كلامه لغتان فصيحتان فصاعداً، قرّر ذلك نفرٌ من العلماء منهم ابن جني حيث قال: "وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يُحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك - كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان- فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، وكثرتهما واحدة فإنّ أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على (دينك اللفظين)؛ لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها. وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فالحقت - لطول المدة واتصال استعمالها- بلغته الأولى"⁽¹⁾، وعلة ذلك تبدو واضحة فيما حكاه يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء حيث قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير"⁽²⁾.

المسألة الثامنة:

(1) الخصائص: 372/1، وينظر نحوه في الخصائص: 386/1 - 387.

(2) الخصائص: 386/1.



منع سيبويه وقوع خبر (كاد) مقروناً بـ(أن) في النثر لعدم سماعه من العرب، وأجازه في الضرورة الشعرية، حيث قال: "ويُضطرُّ الشاعر فيقول: كِدْتُ أن... - ثم قال:- وكِدْتُ أن أفعل لا يجوز إلا في شعر، لأنه مثل (كان) في قولك: كن فاعلاً، ويكون فاعلاً"⁽¹⁾. وأضاف سيبويه إلى ما سبق قوله: "واعلم أن من العرب، من يقول: عسى أن يفعل، يشبُّها بكاد يفعل، فيفعل حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب...، وأما كاد فإِنَّهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كَرَبَ يفعل، ومعناها واحد، يقولون: كَرَبَ يفعل، وكادَ يفعل... وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبُّوه بعسى"⁽²⁾، ووافق جمهور النحاة سيبويه فيما ذهب إليه إلا أن السماع اللغوي لعدد من الأحاديث الصحيحة في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما يؤكد جواز اقتران خبر (كاد) بـ(أن) في النثر، وليس الأمر مقصوراً على الضرورة الشعرية فقط، جمع ابن مالك بعض هذه الشواهد في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"⁽³⁾، وذلك كما يلي:

1- قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - "يا رسول الله، والله ما كِدْتُ أن أصلي (العصر) حتى كادت الشمس تغرب"⁽⁴⁾.

2- وقول أنس - رضي الله عنه - أنه قال: "بينما رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب يوم الجمعة، إذ جاءه رجل، فقال: يا رسول الله: قَحَطَ المطر، فادعُ الله أن يسقينا، فدعا فمطرنا، فما كدنا أن نصل

(1) الكتاب: 12/3.

(2) السابق: 158/3 - 160.

(3) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 98 - 99.

(4) صحيح البخاري، كتاب الأذان ح (641).



إلى منازلنا... " (1).

3- وقول جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - "والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تتضج" (2).

4- وقول جُبَيْر بن مطعم - رضي الله عنه - "كاد قلبي أن يطير" (3).

ويضاف إلى ذلك أيضًا أحاديث أخرى جَمَعَتْهَا وردت في الصحيحين من قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - وكلام بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - غير ما ذكره ابن مالك آنفًا، وذلك كما يلي:

5- قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "أَصْدَقُ كلمة قالها شاعر كلمة لبيد

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ..." (4)

وكاد أمية بن أبي الصلت أن يُسلم" (5).

6- وقوله - صلى الله عليه وسلم - : "فانطلقنا إلى ثقب مثل التنوز، أعلاه ضيقٌ، وأسفله واسع، يتوقد تحته نارًا، فإذا اقترب ارتفعوا حتى كاد أن يخرجوا، فإذا خمدت رجعوا فيها" (6).

7- وقوله - صلى الله عليه وسلم - مخاطبًا عائشة - رضي الله عنهما - : "وهل تدريين لِمَ كان قومك رفعوا بابها؟ قالت: قلت: لا، قال:

1 (صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، ح (1015).

2 (صحيح البخاري، كتاب المغازي ح (4101).

3 (صحيح البخاري، كتاب التفسير ح (4854).

4 (هذا الشطر صدر بيت للبيد وعجزه: وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ. انظر: ديوانه 85.

5 (صحيح البخاري، كتاب مناقب الصحابة، ح (3841)، وصحيح مسلم، كتاب الشعر،

ح (2256) وسنن ابن ماجه، كتاب الأذان ح (3758)، برواية (كاد أن يسلم).

6 (صحيح البخاري، كتاب الجنائز، ح (1386).



تَعَزُّرًا أَنْ لَا يَدْخُلَهَا إِلَّا مَنْ أَرَادُوا ، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ يَرْتَقِي ، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ" (1).

8- وقوله - صلى الله عليه وسلم- في حديث الرؤية: "... حتى إن بعضهم ليكاد أن ينقلب" (2).

9- وقوله - صلى الله عليه وسلم- : "إنما الناس كالإبل المئة ، ولا يكاد يُوجد فيها راحلة" (3).

10- وقول عائشة - رضي الله عنها- في شأن الخلاف بين الأوس والخزرج بسبب حادثة الإفك: "... حتى كاد أن يكون بين الأوس والخزرج شرٌّ في المسجد" (4).

11- وقول عمر بن أبي مليكة في شأن أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما- لما رفعوا أصواتهما عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : "كاد الخيران أن يهلكا" (5).

12- ما رُوي عن مجاهد في وصف طواف الرسول- صلى الله عليه وسلم- : "لا يكاد أن يدع أن يستلم الركن اليماني" (6).

ذهب سيبويه إلى أن "هذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة

1 (صحيح مسلم، كتاب الحج ، ح (1333).

2 (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، ح (183).

3 (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ح (5797)، هذا الحديث إسناده صحيح على شرط البخاري ، ورجاله ثقات، ورواه البخاري بلفظ: "إنما الناس كالإبل المئة ، لا تكاد تجد فيها راحلة " باب الرقاق ، ح (6498)0

4 (صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي ح (4757).

5 (صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي ح (4845).

6 (معرفة السنن والآثار للبيهقي، ح (3032).



بعضها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال⁽¹⁾، فـ(كاد) وأخواتها أدوات فعلية تتصور جملة فعلية أخرى أو مصدرًا مؤولاً في محل نصب خبرًا لـ(كاد) وأخواتها، ودلالاتها الحدثية على المقاربة أو الرجاء أو الشروع هي الأظهر فيها، أما الزمن فيها فأراه ليس خالصًا للحال أو للاستقبال؛ لأنَّ (كاد) وأخواتها تشير إلى وجود تطور وتدرج في حصول الحدث، أمّا تخصيص الزمن بالحالية أو الاستقبال فلا تنشأ بلا شك من الفعل المضارع المتصّدر جملة الخبر، يقول الأعلام الشنتمري: "وأما كِدْتُ أفعُلُ وما أشبهه، فإنما لزموا فيه الفعل؛ لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه، ومُدَّانته، وقرب مُواقفته فإذا قلت: كدتُ أفعُل كذا، فليست بمخبر أنك فعلته، ولا أنك عَرِيتَ منه عُرِي مَنْ لم يَرْمُهُ، ولكنك رُمْتُهُ، وتعاطيت أشياء منه، حتى لم يبق بينك وبينه إلا مُواقفته لفعله، أو على حدِّ فعله، ولفظ (كدت أفعُل) أدلّ على حقيقة المعنى، وأخصرُ في اللفظ"⁽²⁾، يبدو من النص السابق للأعلام الشنتمري في تفسير كلام سيبويه أنَّ (كاد) وأخواتها بمثابة الأدوات الشبيهة بالفعل من حيث دلالتها على الحدث، أما دلالتها الزمانية فليست خالصة إذ هي تدل على بداية الزمن الفعلي (الحال - الاستقبال) فكأنها علامات لغوية مُنبئة عن زمن الفعل الذي يليها حينئذٍ، ولذا أشبهت الأفعال ولكنها ليست خالصة في الفعلية.

من الجدير بالتأمل في هذا السياق أنَّ تلك الطائفة من الأفعال أو الحروف كما سمّاها سيبويه وهي: أفعال المقاربة نحو: (كاد، وكرب، وأوشك) وأفعال الرجاء نحو: (عسى، حرى، اخلولق)، وأفعال الشروع نحو: (طفق، أخذ، أنشأ، أقبل، جعل...) إلخ لا يجمعها رابط إلا أنها تنتمي إلى

(1) الكتاب: 161/3.

(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه 313/2.



التركيب الشبيه بالفعل [كاد] وأخواتها، (فعل + جملة فعلية فعلها مضارع) مسبوقة بـ(أن) تصريحاً أو تقديرًا ومشابهتها لأَم الباب في الأفعال الناقصة (كان) ولا شك أنَّ الفارق الدلالي بين أفعال المقاربة وأفعال الشروع جليٌّ لا خفاء فيه، وهو (التضاد) بينهما، لأن خبر (كاد) وأفعال المقاربة يقتضي عدم الوقوع، على حين أن خبر (شرع) وأخواتها يقتضي الوقوع، ولذلك لعلَّ الأرجح إلحاق تلك الأفعال بباب (كان) وأخواتها وليس بباب (كاد) وأخواتها.

فـ(كاد) تقتضي اقتراب حصول الفعل المتصدر خبرها، وتختص بعدم حصول خبرها ووقوعه حقيقة، على حين أنَّ (عسى) الدالة على الطمع والإشفاق تقتضي وجوب حصول خبرها، ولا تعدو العلاقة التي أشار إليها سيبويه بينهما إلا في اقتضاء خبرها لـ(أن) أو عدم اقتضائه لها، فقد حمَل سيبويه (كاد): التي اقترن خبرها بـ(أن) على (عسى) حيث قال: "وقد جاء في الشعر: كاد أن يفعل، شبهوه بـ(عسى)"⁽¹⁾، وفي الوجه الآخر أيضاً حمَل (عسى) غير المقترن خبرها بـ(أن) على (كاد) حيث قال سيبويه: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل"⁽²⁾؛ لأن سيبويه عدَّ (عسى) أصلاً في تخليص الفعل بعدها للدلالة على الاستقبال، أما (كاد) فهي أصل في تخليص الفعل بعدها للدلالة على الحالية، وذلك: "لأنَّ حُكْمَ (عسى) أن يَقَعَ بعدها (أن) مع ما يتصل بها، لأنها خلافُ (كاد)، لبُعْدِها من الحال، فمن حيث لم يُسْتَعْمَلْ بَعْدَ (كاد) (أن) لقُرْبِها من الحال، اسْتُعْمِلَ بَعْدَ (عسى) لبُعْدِها من الحال، فَحُكِّمَ (عسى) أن يُسْتَعْمَلَ بعدها

(1) الكتاب: 160/3.

(2) السابق: 158/3.



(أَنْ)، وَحُكْمُ (كَاد) أَلَا يَسْتَعْمَلُ بَعْدَهَا (أَنْ) ⁽¹⁾.

وإذا تأملنا الأنماط التالية:-

1- كاد محمد يسافر.

2- كاد محمد أَنْ يسافر.

3- كاد محمد أَلَّا يسافر.

أدركنا أَنَّ المعنى في التركيب الأول والثاني عدم السفر؛ لأنَّ مقارنة السفر تعني عدم السفر، أما المعنى في التركيب الثالث فهو حصول السفر؛ لأنَّ مقارنة عدم السفر تعني السفر وفقاً لقاعدة نفي النفي إثبات، ولذا لما لحقت (لا) النافية لخبر كاد المُصَدَّرُ بـ(أَنْ) والمنفي ضمناً لعدم حصول خبر كاد ووقوعه حقيقة صار نفياً لنفي، فيتحقق حينئذٍ الإثبات ووقوع السفر لا محالة، أما الفارق الدلالي بين التركيب الأول والثاني فيتمثل في أَنَّ دلالة الفعل المضارع (الحال والاستقبال)، و لذا قولنا (يسافر) في التركيب الأول بدون (أَنْ) المصدرية بعد (كاد) الدالة على قرب وقوع الخبر يؤكد دلالة التركيب على الحالية وقرب وقوع الخبر يقيناً، أما إلحاق (أَنْ) المصدرية بالفعل المضارع في جملة الخبر فдал على تخليص زمن المضارع للاستقبال مما يعني احتمالية عدم حصوله غالباً، ولعل ما ذهبْتُ إليه قبلُ يُفسَّرُ ورود جمهرة من الأحاديث بروايتين بإثبات (أَنْ) وبدون (أَنْ)، ففي حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أمية بن أبي الصلت برواية "كاد أمية أَنْ يُسَلِّمَ" بإثبات (أَنْ) دلالة أكيدة على أنه لم يُسَلِّمَ يقيناً، أما الروايات التي وردت بدون (أَنْ) فدلالاتها ظاهرة على أَنَّ أشعاره اقتربت به من الإسلام فهو على الدرب سائر لكنه لم يصل، وكأنني بتلك الأدوات

1 (التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ص269.



الفعلية (كاد) وأخواتها ذات دلالة واضحة على الحدث وليس لها دلالة زمنية، وإنما تنصرف دلالاتها إلى جهة الحدث، وامتداده على الخط الزمني بين القرب والبعد عن الحالية أو الاستقبال.

وقد أحسن ابن مالك في تعليقه على هذه الظاهرة بقوله: "تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروئاً ب(أن)، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه، والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروئاً ب(أن)، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن...، ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروئاً بأن، من استعماله قياساً لو لم يرد سماع، لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقارنة هو دلالة الفعل على الشروع، كطفق وجعل، فإن (أن) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتأفيا، وما لا يدل على الشروع كعسى وأوشك وكرب وكاد فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب" (1).

إن اقتران خبر (كاد) ب(أن) صحيح في القياس فصيح في الاستعمال للشواهد النثرية من الحديث الشريف وكلام العرب، ناهيك عن الشعر العربي، فالاستعمال فصيح، والسماع صحيح ثابت في أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكلام الصحابة والتابعين وهم حجة لأنهم في المدى الزمني للاحتجاج به عند العلماء، ولا شك أن هذين الاستعمالين لـ(كاد + اسمها + جملة فعلية فعلها مضارع)، و(كاد + اسمها + أن + فعل مضارع) يمثلان الصورة الصحيحة للمسموع العربي، وقد جزم غير واحد



من الشراح بأن اقتران خبر (كاد) بـ(أن) بأنه لغة فصيحة، قال النووي: "قوله (حتى إذا كاد أن يدخل) هكذا هو في النسخ كلها (كاد أن يدخل)، وفيه حجة لجواز دخول (أنه) بعد (كاد) وقد كثر ذلك، وهي لغة فصيحة، ولكن الأشهر عدمه"⁽¹⁾، ومما يدل على أنهما لغتان اجتماعهما في حديث واحد في قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه: - "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب"⁽²⁾.

ولا ضير في أن يجمع الفصح بين استعمالين متفاوتين في الشهرة لجواز اجتماع أكثر من لغة في كلام العرب⁽³⁾، بل ذهب ابن جني إلى أكثر من ذلك إذ جزم بأن كلام العربي الفصح الموافق للقياس يجب الأخذ به وإن لم يكن مسموعاً إلا منه دون غيره من العرب حيث قال: "إذا اتفق شيء من ذلك نُظِرَ في حال ذلك العربي وفيما جاء به، فإذا كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يُحَسَّنَ الظن به، ولا يُحْمَلَ على فساد، فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغاً أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدُها، وعفا رسمُها، وتأبَّدت معالمُها"⁽⁴⁾، ويؤيد هذا الرأي لابن جني ما قاله "يونس بن حبيب: قد قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي 9/385.

(2) صحيح البخاري، كتاب الأذان، ح (641).

(3) انظر: الخصائص 372/1، وقد سبق نقل النص كاملاً في نهاية المسألة السابقة 0

(4) الخصائص 385/1 - 386.



أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير" ⁽¹⁾، ويشهد لذلك أيضاً ورود معظم الشواهد الحديثية التي وردت فيه (كاد) غير مُقترنة بـ(أن) في روايات أخرى اقترن فيها الخبر بـ(أن)، وليست تلك اللغة النادرة إلا أدنى درجات القلة على الرغم من مطابقتها للقياس ⁽²⁾، فالراجح لديّ أن اقتران خبر (كاد) بـ(أن) أقل شيوعاً من عدم اقترانها ⁽³⁾، ولعل ذلك راجع إلى أن الآيات القرآنية لم يرد فيها شاهد على هذه الظاهرة، مما دعا إلى إهمال كثير من المتكلمين لاقتران خبر (كاد) بـ(أن).

1 (الخصائص 386/1.

2 (انظر: (كاد) واتصال خبرها بأن في التراث ، د/ محمد الباتل ص35.

3 (لقد أحصيت من خلال استخدام موسوعة "المكتبة الشاملة" اقتران خبر (كاد) بـ(أن) في متون الأحاديث الشريفة في أكثر من مائتي موضع بخلاف المكرر، وفي أكثر من سبعين موضعاً بخلاف المكرر لـ(يكاد) المقترن خبرها بـ(أن).



المسألة التاسعة:

استعمال (من) في ابتداء الغاية الزمانية

اشتهر بين النحاة أنّ سيبويه يمنع استعمال (من) في ابتداء الغاية الزمانية؛ لأنها أصالة لابتداء الغاية المكانية في مقابل (مُذ) التي تقع لابتداء الغاية الزمانية، وذلك واضح في قوله: "وأماً (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن... وأماً (مُذ) فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتهما"⁽¹⁾، ووافق جمهور البصريين سيبويه على حين ذهب الكوفيون إلى إفادتها ابتداء الغاية الزمانية أيضاً، وهو الصحيح لكثرة شواهد شعراً ونثراً، يقول أبو حيان الأندلسي: "ومن معانيها - أي (من) - ابتداء الغاية في المكان، نحو: خرجت من البصرة، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كثر ذلك في كلام العرب نثراً ونظماً، وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه، وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد"⁽²⁾.

يشهد السماع اللغوي بكثرة إفادة (من) لابتداء الغاية الزمانية في القرآن الكريم والحديث الشريف، وذلك كما يلي:

1- قوله تعالى: (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)⁽³⁾.

1 (الكتاب: 224/4 - 226.

2 (ارتشاف الضرب من لسان العرب: 4/1718، وانظر نحوه في: شرح الرضي للكافية،

حيث قال: "والظاهر من مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك (نمت من أول الليل، إلى

آخره)، و(صمت من أول الشهر إلى آخره)، وهو كثير الاستعمال" شرح الكافية للرضي؛

القسم الثاني، المجلد الثاني: 1139

3 (سورة التوبة، الآية 108.



2- قوله تعالى: (وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ) ⁽¹⁾.

3- قوله تعالى: (ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ) ⁽²⁾.

4- قوله تعالى: (تُخِيسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ) ⁽³⁾.

5- قوله تعالى: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) ⁽⁴⁾.

والآيات الدالة على ذلك كثيرة تتظفر في مظانها، ومن الأحاديث النبوية ما يلي:

6- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم: - "مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراً فقال: مَنْ يعمل لي من غدوة النهار إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: مَنْ يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى، ثم قال: مَنْ يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فأنتم هم، فغضب اليهود والنصارى فقالوا: ما لنا أكثر عمالاً وأقل عطاء؟ قال: هل نقصتكم من حقكم؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه مَنْ أشاء" ⁽⁵⁾.

7- قوله - صلى الله عليه وسلم: - "أرايتكم ليلتكم هذه؟ فإن رأس مئة سنة منها لا يبقى مِمَّنْ هو على ظهر الأرض أحد" ⁽⁶⁾.

1 (سورة البقرة، الآية 4.

2 (سورة البقرة، الآية 51، 92.

3 (سورة المائدة، الآية 106.

4 (سورة الروم، الآية 4.

5 (صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، ح (2268).

6 (صحيح البخاري، كتاب العلم، ح (116)، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة ح

(2537).



8- وقول عائشة - رضي الله عنها - في حديث الإفك: "... إذ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس، ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل" (1).

9- وقول أنس - رضي الله عنه:- "فلم أزل أحبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمئِذٍ" (2).

10- وقول بعض الصحابة - رضوان الله عليهم:- "فمَطَرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ، وَمِنْ الْغَدِ، وَبَعْدَ الْغَدِ، وَالَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى" (3).

11- وفي رواية أخرى بلفظ "فمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ" (4).

وجَّه البصريون تلك الشواهد وغيرها الدالة على وقوع (من) لابتداء الغاية الزمانية بتقدير مضاف، أو بتضمين (من) معنى آخر، أو بزيادتها طرداً للقاعدة النحوية على وتيرة واحدة، تلك المسألة أراها خير نموذج للإشكال الواقع بين القاعدة النحوية والاستعمال اللغوي، وأصل الظاهرة ينبع من فلسفة التظهير النحوي، إذ جعل سيبويه (من) لابتداء الغاية المكانية أصالة، وقابلها بـ(مُذ) لابتداء الغاية الزمانية أصالة، حيث بُني التظهير النحوي وفق نظرية الأصل والفرع، ولذا عدَّ سيبويه والنحاة بعده لكل حرف من حروف المعاني معنى أصيلاً، وما عدا ذلك من المعاني يكون من باب تناوب حروف الجر أو من باب التضمين على خلاف واسع بين البصريين والكوفيين في ذلك، ولذلك لا يستقيم عندهم أن يكون

(1) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، ح (2661).

(2) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، ح (5439).

(3) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، ح (933).

(4) صحيح البخاري، كتاب الاستقضاء، ح (1016).



للحرف الواحد أكثر من معنى أصالة، يؤكد ذلك ما ختم به سيبويه كلامه في النص السابق عن (من) حيث قال: "ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها" (1).

لم يستشهد سيبويه بشواهد صريحة دالة على وقوع (من) لابتداء الغاية الزمانية لأنه لم يسمعها مع صحتها، ولكنه بحسه النحوي ارتضى تقدير ما يصلح معه دلالة (من) على ابتداء الغاية الزمانية، فله في تلك المسألة قولان، أشهرهما: أن تقع لابتداء الغاية المكانية لا غير، والثاني: أنها قد تقع لابتداء الغاية الزمانية، حيث جاء في "باب ما يُضمَر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف" قوله: "ومن ذلك قول العرب:

مِنْ لَدْ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا

نُصِبَ لأنه أراد زمانًا، والشَّوْلُ لا يكون زمانًا ولا مكانًا، فيجوز فيها الجر، كقولك: مِنْ لَدْ صلاة العصر إلى وقت كذا، وقولك: مِنْ لَدْ الحائط إلى مكان كذا، فلمَّا أراد الزمان حَمَلَ الشَّوْلُ على شيء يَحْسُنُ أن يكون زمانًا إذا عَمِلَ في الشَّوْلِ... كأنك قلت: مِنْ لَدْ أن كانت شَوْلًا إلى إِتْلَائِهَا" (2)، وقد فَسَّرَ السَّيْرَاءُ التَّقدير النحوي لهذا التركيب عند سيبويه بقوله: "والمعنى أَنَّ (لَدْ) إنما يضاف إلى ما بعده من زمان يتصل به أو مكان إذا اقترنت بها إلى؛ كقولك: جلست من لَدْ صلاة العصر إلى وقت المغرب...، فلمَّا كان الشَّوْلُ جمع الناقصة الشائل لم تصلح أن تكون زمانًا،...، فأُضْمِر ما يصلح أن يُقَدَّر زمانًا، فكأنه قال: مِنْ لَدْ أن كانت

(1) الكتاب 226/4.

(2) الكتاب: 264/1 - 265، والشَّوْلُ: "الإبل التي ارتفعت ألبانها وجُفَّتْ ضرعوها، وأتى عليها من نتائجها سبعة أشهر وثمانية..." انظر الكتاب 264/1، هامش (4).



شولاً ومن لدُ كونها شولاً إلى إتلائها، وإنْ كانت بمعنى كونها وهو مصدر، والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة، كقولك: جئتكَ مقدّم الحاج وخلافة المقتدر، وصلاة العصر، على معنى أوقات هذه الأشياء⁽¹⁾.

تلك المسألة تُعدُّ من أوضح الظواهر التي تابع فيها معظمُ النحاة سيبويه حذو القذة بالقذة، دون تدبُّر وتأمل للمسموع من العرب نظماً ونثراً، بخلاف ما قرَّره سيبويه، والحق أننا لسنا متعبدین بأقوال النحاة البصريين أو الكوفيين ومن قبلهم سيبويه، فكلُّ يؤخذ من قوله ويُرَدُّ عليه مع إجلالنا وتقديرنا لفضل العلماء الأوائل، إلا أن العلم لا يحيط به بشرُّ واحد، بل هو منظومة متكاملة، يَتِمُّ فيها اللاحق عمل السابق ويفسِّره ويزيد عليه وينقُضه... إلخ، فسيبويه حجة في نقله لكنه ليس حجة في كل ما فهمه من كلام العرب، فكلامه يَحتمل الصواب والخطأ، وأحسن عبد المجيد بن أبي الفرج الرُّوذراوَرِي حيث قال: "والناس لِفِرطُ جهودهم على ما ألفوا يظنون أن ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وأنَّ قوله المنتهى في معرفة كلام العرب، ولا خفاء في أنَّه الجواد السابق في هذا المضمار، فأما أن يُعْتَمَدَ أنه أحاط بجميع كلام العرب، وأنه لا حق إلا ما قاله فليس الأمر كذلك، فما من أحدٍ إلا ويُقبَلُ قوله ويُرَدُّ منه"⁽²⁾، فالصواب في هذه المسألة مع الكوفيين الذين يجيزون وقوع (من) لابتداء الغاية الزمانية والمكانية.

1 (شرح كتاب السير في 163/2 - 164، وانظر نحوه في: النكت في تفسير الكتاب 461-460/1.

2 (الأشباه والنظائر في النحو 262/3.



زيادة (من)

مَنَع سيبويه القول بزيادة (من) إلا بشرطين، أحدهما: أن تقع في كلام غير موجب، أي يسبقها: (النفى، أو الاستفهام، أو النهي)، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة، وهذان الشرطان مفهومان من كلام سيبويه، وإن لم يصرح بهما كما في قوله: "وليس (عن) و(على) ههنا بمنزلة (الباء) في قوله: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)"⁽¹⁾، و(ليس بزيد)؛ لأنه (عن) و(على) لا يُفَعَّلُ بها ذاك، ولا يَمَنُ في الواجب"⁽²⁾، وضابط هذه الزيادة عند سيبويه هو صحة الكلام وتمامه بدونها، يقول سيبويه: "وقد تُدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجرّ، لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. ولو أُخْرِجَتْ (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعية، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس"⁽³⁾، فزيادة (من) في العربية تفيد أحد معنيين، هما: التنصيص على العموم، وتوكيد العموم، واختار الكوفيون والأخفش⁽⁴⁾، والفارسي⁽⁵⁾ القول بزيادتها مطلقاً في الموجب وغير الموجب، ولا يشترط في مجرورها التكرير لأنه سُمع من كلام العرب مجرورها معرفة، ورشّح هذا الاختيار أيضاً ابن مالك بقوله: "وزيادة (من) على هذا الوجه لا يراها سيبويه، لأنه يشترط في زيادتها شرطين،

1 (سورة النساء، الآية 79، 166، وسورة الفتح الآية 28.

2 (الكتاب 38/1، وانظر نحوه في: 130/2، 276.

3 (السابق 225/4.

4 (انظر: رأي الأخفش في معاني القرآن، 464/2، 488.

5 (انظر: " رأي أبي علي الفارسي في: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح لها،



أحدهما: تَقْدُّمُ نهي أو نفي أو استفهام، والثاني: كون المجرور بها نكرة، والأخفش لا يشترط ذلك ويقولُه أقول، لثبوت زيادتها دون الشرطين نثراً ونظماً⁽¹⁾.

السماع اللغوي شاهد لصحة زيادة (من) بلا شرط، أي: في الموجب وغيره، لورود مجرورها نكرة ومعرفة كثير في القرآن الكريم والحديث الشريف، وذلك كما يلي:

- 1- قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِكُمُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى)⁽²⁾.
- 2- وقوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبِإِ الْمُرْسَلِينَ)⁽³⁾.
- 3- وقوله تعالى: (... أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ)⁽⁴⁾.
- 4- وقوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ)⁽⁵⁾.
- 5- وقوله تعالى: (وَنَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ)⁽⁶⁾.
- 6- وقوله تعالى: (لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ)⁽⁷⁾.
- 7- وقوله تعالى: (يُحَلَّقُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ)⁽⁸⁾.

1 (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 126.

2 (سورة نوح، الآية 4.

3 (سورة الأنعام، الآية 34.

4 (سورة البقرة، الآية 105.

5 (سورة يس، الآية 34.

6 (سورة الزمر، الآية 75.

7 (سورة البقرة، الآية 266.

8 (سورة الكهف، الآية 31.



والآيات كثيرة تُنظر في مظانها، ومنها في الحديث الشريف ما يلي:

8- قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ مِنْ أَشَدِّ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابًا الْمَصُورُونَ " (1).

رَدُّ البصريون مِنْ وافقوا سيبويه في اشتراط زيادة (مِنْ) في الكلام غير الموجب ومجرورها النكرة برود أبرزها أَنَّ (مِنْ) في بعض تلك الشواهد غير زائدة، وحَمَلَ بعضهم تلك الظاهرة على ابتداء الغاية، أو أنها لبيان الجنس، أو أنها زيدت في الموجب على سبيل الحكاية (2).

تبدو فلسفة سيبويه في تحليله لهذا التركيب الوارد فيه (مِنْ) زائدة مَبْنِيَّة على حِزِّ الكلام غير الموجب (النفي والنهي والاستفهام) وما يستلزمه مِنْ تنكير مجرورها وَفَق الشائع لدى النحاة أَنَّ الضابط للتعريف والتتكير هو الشيع والتعيين، لَكِنْ سيبويه أضاف إلى هذا الضابط ضابطاً آخرَ غير لغوي، وهو قصد المتكلم والمخاطب وما يصحبهما مِنْ سياق الحال بإقبال المتكلم والمخاطب أو إعراضه مما يؤكد اجتماعية اللغة، يؤكد ذلك قوله في سياق تعليقه على قول العرب "ما أتاني مِنْ رجل، و"ما رأيت مِنْ أحدٍ" قوله "ولو أُخْرِجَتْ (مِنْ) كان الكلام حسناً، ولكنه أَكْدَ بِمِنْ لَأَنَّ؛ هذا موضع تبويض، فأراد أَنَّهُ لم يَأْتَهُ بعضُ الرجال والناس" (3)، نلاحظ ذلك جيداً في حديث سيبويه عن هذين التركيبين: "ما أتاني مِنْ رجل"، و"ما رأيت مِنْ أحدٍ"، حيث ختم حديثه بالتعبير الأمثل الذي يحقق مقصد المتكلم وفائدة المخاطب، فيرشد له القول: "ما أتاك أحد"، حيث يصير النفي عاماً، وتلك اللفظة تجمع في دلالاتها معنى العدد والجنس وما يتصل

1 (صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، ح (2109).

2 (انظر: شرح المفصل لابن يعيش : 13/8.

3 (الكتاب 225/4.



بالاستعمال المجازي للكلام كدلالة الذكورة على القوة والنفاذ، حيث قال: "يقول الرجل: أتاني رجلٌ، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاكَ رجلٌ، أي: أتاكَ أكثرُ من ذلك، أو يقول أتاني رجلٌ لا امرأةً، فيقال: ما أتاكَ رجلٌ، أي امرأةً أنتك، ويقول: أتاني اليومَ رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاكَ رجلٌ، أي أتاكَ الضعفاء، فإذا قال: ما أتاكَ أحدٌ صار نفيًا عامًا لهذا كله، فإنما مجراه في الكلام هذا" (1). في ضوء ما سبق بيانه يمكن القول أن وقوع (من) زائدة في كلام موجب وورود مجرورها معرفة استعمال صحيح ثابت يشهد له شواهد كثيرة شعراً ونثراً، وقد يؤوّل صحة وقوع مجرورها معرفة بأن مقصد المتكلم وفائدة المخاطب هما الضابطان في صحة هذا التركيب في سياق الكلام الموجب، فالكلام فيها محمول على التوكيد.

وختاماً من المعلوم لدى العلماء أن مصطلح (الزيادة) أو (الإحكام) مصطلح نحوي منجّض، ولا يلزم أن يكون معنى المصطلح مطابقاً لدلالته الوضعية أو الاجتماعية، بل المراد منه في القرآن الكريم استعماله المجازي عند النحاة، وهو "الزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، لأنه لم يرد في تلك التراكيب للقيام بوظيفة الوصل والتعليق بين عناصر التركيب، سواء أكان هذا الحرف عاملاً أم مهملاً، وإنما كان وروده لمقاصد وأغراض بلاغية يدركها العربي، ومن باب التمام يؤكد ذلك قول سيبويه السابق ذكره في صدر هذه المسألة وهو قوله: "وقد تدخل أي: من- في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)... (2)".

1 (السابق 55/1، وانظر نحوه في 61/2، 20/3 - 21... إلخ.

2 (السابق 225/4.



المسألة الحادية عشرة:

حروف الجر بين التناوب والتضمن

في إطار نظرية الأصل والفرع التي أصلها سيبويه في تنظيره لقواعد العربية نرى تناوله لمعاني حروف الجر في إطار منظومة الأصل والفرع حيث أثبت لكل حرف معنى واحداً وجعله أصلاً لِمَا عَدَاهُ مِنَ المعاني التي قد يُؤدِّيها هذا الحرف اتساعاً، وسأضرب لذلك بعض النماذج أكتفي في هذا السياق بستة أنماط، كما يلي:

النمط الأول: استعمال (إلى) بمعنى (في):

قال سيبويه: "وَأَمَّا (إِلَى) فَمُنْتَهَى لِبِتْدَاءِ الْغَايَةِ، تَقُولُ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا... فَهَذَا أَمْرٌ (إِلَى) وَأَصْلُهُ وَإِنْ اتَّسَعَتْ"⁽¹⁾، فـ(إِلَى) تنقيد انتهاء الغاية مطلقاً، ولم يسمع سيبويه ما يفيد خروجها عن هذا المعنى، وما أوهم ظاهره خلاف هذا المعنى رُدُّ إليه بالتأويل، إلا أَنَّ السماع اللغوي الصحيح مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ والحديث الشريف يشهد بصحة ورودها لمعانٍ آخر منها: المصاحبة، والتبيين، ومرادفة لـ(الباء) و(اللام)... إلخ، وورودها بمعنى (في) يشهد له شواهد كثيرة، كما يلي:

1- قوله تعالى: (لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)⁽²⁾.

2- قوله تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ)⁽³⁾.

(1) الكتاب 231/4.

(2) سورة النساء، الآية 87، وسورة الأنعام، الآية 12.

(3) سورة آل عمران، الآية 12.



3- قوله تعالى: (فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى)⁽¹⁾.

4- قوله - صلى الله عليه وسلم: - "وَلَا تَلْقُوا السِّلْعَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ"⁽²⁾.

النمط الثاني: استعمال (إلى) بمعنى (من) كما يلي:

1- ورد في صحيح البخاري قول الرسول - صلى الله عليه وسلم: - "يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيَسْتَشْهَدُ..."⁽³⁾.

2- ويؤكد صحة هذا الاستعمال ورود الفعل (ضحك) وقد عُدِّيَ به (من) على الأصل في قوله - صلى الله عليه وسلم: - "لَقَدْ عَجِبَ لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ، -أَوْ: ضَحَكَ- مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ"⁽⁴⁾.

النمط الثالث: استعمال (في) بمعنى (من):

قال سيبويه: "وَأَمَّا (فِي) فَهِيَ لِلْوَعَاءِ: تَقُولُ: هُوَ فِي الْجِرَابِ، وَفِي الْكِيسِ، وَهُوَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ... وَإِنْ اتَّسَعَتْ فِي الْكَلَامِ فَهِيَ عَلَى هَذَا، وَإِنَّمَا تَكُونُ كَالْمَثَلِ يُجَاءُ بِهِ يُقَارِبُ الشَّيْءَ وَلَيْسَ مِثْلَهُ"⁽⁵⁾، (فِي) تَفِيدُ الظَّرْفِيَّةَ مَطْلَقًا سِوَاءَ أَكَانَتْ ظَرْفِيَّةً حَقِيقِيَّةً أَمْ مَجَازِيَّةً، وَقَدْ يَكُونُ الظَّرْفُ فِيهَا زَمَانِيًّا أَوْ مَكَانِيًّا، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهَا سِبْيَوِيَّةٌ غَيْرُ هَذَا الْمَعْنَى الْأَصْلِ، وَقَالَ بَرْدٌ مَا عَدَاهُ مِنَ الْمَعَانِي إِلَيْهِ مِمَّا قَدْ يَثْبُتُ لَهَا مِنْ بَابِ الْإِتْسَاعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، عَلَى

1 (سورة النازعات الآية 18.

2 (صحيح البخاري، ح (2826).

3 (صحيح البخاري، ح (4889).

4 (صحيح البخاري، ح (4889).

5 (الكتاب 226/4.



حين أن السماع اللغوي يؤكد صحة ورودها بمعان آخر نحو: التعليل والمقايسة والمصاحبة والاستعلاء.... إلخ، ومن ذلك استعمال (في) بمعنى (من) في عدة شواهد قرآنية وحديثية كما يلي:

1- قوله تعالى: (أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ)⁽¹⁾.

2- قوله تعالى: (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا)⁽²⁾.

3- قوله تعالى: (وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)⁽³⁾.

4- وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم: - "بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت حتى إني لأرى الرِّيَّ يخرج في أظفاري"⁽⁴⁾، فالأظافر إما أن تكون مبتدأ الخروج أو ظرفه، ولذلك جاز وقوع (في) بمعنى (من)، بدليل الرواية الأخرى للحديث، وذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "حتى إني لأرى الرِّيَّ يخرج من أطرافه"⁽⁵⁾.

5- قوله - صلى الله عليه وسلم: - "فإنَّ فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة"⁽⁶⁾، بدليل الرواية الأخرى التي جاءت فيها (من) بدلاً من (في).

1 (سورة النمل، الآية 25.

2 (سورة النساء، الآية 5.

3 (سورة النحل، الآية 89.

4 (صحيح البخاري، ح (82).

5 (صحيح البخاري، ح (7007).

6 (صحيح البخاري، ح (702).



النمط الرابع: استعمال (في) بمعنى التعليل:

أثبت هذا المعنى لـ(في) ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح⁽¹⁾، وله شواهد عديدة من القرآن والحديث الشريف كما يلي:

1- قوله تعالى: (لَوْلا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)⁽²⁾.

2- قوله تعالى: (وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)⁽³⁾.

3- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض"⁽⁴⁾.

4- وقوله - صلى الله عليه وسلم - في شأن إنسانين يُعَذَّبَانِ في قبريهما: "يعذبان، وما يعذبان في كبير"⁽⁵⁾.

5- وقوله صلى الله عليه وسلم: "ورجلان تحابا في الله، اجتمعا عليه وتفرقا عليه"⁽⁶⁾.

النمط الخامس: استعمال (على) بمعنى (الباء):

أثبت سيبويه لـ(على) معنى الاستعلاء فقط حقيقة أو مجازاً، وحكم

1 (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص 67 - 68).

2 (سورة الأنفال، الآية 68).

3 (سورة النور، الآية 14).

4 (صحيح البخاري، ح (3318)).

5 (صحيح البخاري، ح (216)).

6 (صحيح البخاري، ح (660)).



بأنَّ ما قد يُوهِم ظاهره خلاف ذلك فمن باب الاتساع، ويُردُّ إلى الاستعلاء تأويلاً، حيث قال: "أما (على) فاستعلاء الشيء، تقول: هذا على ظهر الجبل... وأما مررتُ على فلانٍ فجرى هذا كالمثل، وعلينا أميرٌ كذلك، وعليه مالٌ أيضاً... فقد يتسع في الكلام ويجيء كالمثل" ⁽¹⁾، لكن السماع اللغوي يشهد بصحة استعمال (على) لعدة معانٍ آخر نحو: المصاحبة، والمجاورة، والتعليل، والظرفية... إلخ، وفي القرآن الكريم والحديث الشريف شواهد عدة تشهد لصحة استعمالها بمعنى (الباء)، وذلك كما يلي:

1- قوله تعالى: (حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ) ⁽²⁾، حيث "قرأ أُبَيُّ ابن كعب وعبد الله بن مسعود والأعمش "حقيق بالآ" أقول..."، وذلك بوضع الباء في موضع (على) ⁽³⁾.

2- قوله تعالى: (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) ⁽⁴⁾.

- حيث "قرأ عبد الله بن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن جبيرة وعروة وهشام بن جندب ومجاهد ويعقوب ورويس وروح من طريق ابن مهران ويزيد بن حبيش وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وابن محيصن، واليزيدي، واختارها أبو عبيد (بظنين) بالطاء، أي "بمَثْمَهُم" ⁽⁵⁾، وقد وَجَّهَ الرماني هذه القراءة بقوله: "(بظنين) بالطاء، أي: بالغيب؛ لأنه لا يُقال: ظننت عليه كذا، أي: اتَّهمته،

(1) الكتاب، 230/4 - 231.

(2) سورة الأعراف، الآية 105.

(3) معجم القراءات، 3/114.

(4) سورة التكوين، 24.

(5) معجم القراءات، 10/330.



فأما مَنْ قرأ (بضنين) بالضاد فـ(على) في موضعها، لأنه يقال: ضننت عليه بكذا، أي: بخلت"⁽¹⁾.

3- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم:- "ما من الأنبياء نبيّ إلى أُعطي ما مثله آمن عليه البشر"⁽²⁾، فقوله: (آمن عليه البشر) أي: آمن به البشر، أي: بسببه البشر، فالفعل (آمن) لا يتعدى إلا بالباء أو اللام، ولعل استعمال (على) في هذا الحديث جاء لإبراز معنى العلية.

4- قوله - صلى الله عليه وسلم:- "إذا مرَّ أحدكم في مسجدنا أو في سوقنا ومعه نبلٌ فليمسك على نصالها"⁽³⁾، أي بنصالها، بدليل الرواية الأخرى: "أمسك بنصالها"⁽⁴⁾.

5- قوله - صلى الله عليه وسلم:- "إياكم والجلوس على الطرقات"⁽⁵⁾، أي: بالطرقات، بدليل ورود الرواية الأخرى الثابتة، وهي قول "الطرقات"⁽⁶⁾.

6- قوله - صلى الله عليه وسلم:- "امضوا على اسم الله"⁽⁷⁾.

7- قوله - صلى الله عليه وسلم:- "فليذبح على اسم الله"⁽⁸⁾.

النمط السادس: استعمال (عين) بمعنى (بعد):

1 (معاني الخروف للرماني ص108.

2 (صحيح البخاري، ح (4981).

3 (صحيح البخاري، ح (7075).

4 (صحيح البخاري، ح (451).

5 (صحيح البخاري، ح (2465).

6 (انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 10/11.

7 (صحيح البخاري، ح (4179).

8 (صحيح البخاري، ح (5500).



صرح سيبويه بأن استعمال (عن) عند العرب للمجاززة حقيقة أو مجازاً، وألح إلى أن بعض العرب يستعمل (عن) بمعنى (على)⁽¹⁾، لكنه ساقه بصيغة توهيم التضعيف، يقول سيبويه: "وأما (عَن) فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أَطْعَمَهُ عَنْ جُوعٍ... وقد تقع (مِنْ) موقعها أيضاً، تقول: أَطْعَمَهُ مِنْ جُوعٍ، وكساه مِنْ عُرْيٍ، وسقاه مِنْ الْعِيْمَةِ"⁽²⁾، يبدو في النص السابق إثبات سيبويه استعمال (عن) بمعنى (مِنْ)، لكنه صَدَّرَ كلامه بما يفيد التقليل أيضاً، بل قد تقع (عن) بمعنى الاستعلاء والتعليل والسببية والظرفية... إلخ، والسماع اللغوي شاهد لذلك كله، إلا أن مجال حديثنا هنا هو استعمالها بمعنى (بعد)، حيث وردت شواهد كثيرة من القرآن الكريم والحديث الشريف، وذلك كما يلي:

- 1- قوله تعالى: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)⁽³⁾، أي (حالا بعد حال)، أو (طبقة بعد طبقة)⁽⁴⁾.
- 2- قوله تعالى (عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ)⁽⁵⁾، أي "بعد قليل"⁽⁶⁾.
- 3- قوله تعالى: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ)⁽⁷⁾، بدليل ورودها في آية المائدة بوضع (بعد) مكان (عن)، وذلك قوله: (مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ)⁽⁸⁾.

-
- 1 (انظر: الكتاب، 226/4، حيث يقول سيبويه: "قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس، وناس يقولون: رميت عليها" 226/4.
 - 2 (الكتاب 226/4 - 227.
 - 3 (سورة الانشقاق، الآية 19.
 - 4 (انظر: البحر المحيط، : 437/8، الدر المصون: 738/10.
 - 5 (سورة المؤمنون، الآية 40.
 - 6 (انظر: الجنى الداني 247.
 - 7 (سورة النساء، الآية 46، وسورة المائدة، الآية 13.
 - 8 (سورة المائدة، الآية 41.



4- وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم:- "يا عبد الرحمن بن سمره، لا تسأل الإمارة، فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها"⁽¹⁾، أي: بعد مسألة، وصَحَّ ذلك لكون البعديّة والمجاورة معيّنان متقاربان، سَجَّلَ ذلك السيوطي وناقشه قائلًا: "قال بعض شيوخنا: قال أبو حيان: ووقعها بمعنى: بعد لِيَتَقَارَبَ معنى البُعديّة والمجاورة، لأنّ الشيء إذا جاء بعد الشيء فقد عدا وقته وجاوزه..."⁽²⁾.

الحرفُ القسم الثالث من أقسام الكلام المتفق عليها عند النحاة، وهو "ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل"⁽³⁾، فالفعل عُرِّفَ عند النحاة بالسلب للإسناد وللتمام، فالحرف لا يتم به وحده إسناد، ومعناه غير مستقل في ذاته، وإنْ نُسِبَ النحاة إليه المعاني كما هو جَلِيٌّ في كتب الحروف، ولكنَّ الحقيقة أنّ معنى الحرف غيري وليس ذاتيًا، غير أنّ مذاهب النحاة قد تفاوتت في نسبة هذا المعنى إلى ضميمة الفعل السابق على تلك الحروف أو إلى ضميمة الاسم المجرور أو المخفوض بها، وقد أحسن ابن يعيش في تلخيصه لعلاقة حروف الجر بما قبلها وما بعدها من الفعل وما حُمِلَ عليه واللاحق بها الاسم المجرور قائلًا: "وجملة الأمر أنّ حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم من حيث كان وما بعده في موضع نصب، أي على المفعولية ونحوها، وبمنزلة جزء من الفعل من حيث تُعَدَّى به فصار حرف الجر بمنزلة الهمزة والتضعيف من نحو: أذهبتَ زيدًا، وفرَّحته، فاعرفه"⁽⁴⁾.

(1) صحيح البخاري، ح (6622).

(2) همع الهوامع 191/4.

(3) الكتاب 12/1.

(4) شرح المفصل 10/8.



قد أقام النحاة تنظيرهم لحروف المعاني على أساس من العمل (علاقة الحرف بالاسم بعده) وال لزوم والتعدي (علاقة الحرف بالفعل قبله)، وقد كان من ثمار هذا التنظير ظهور مذهبين للنحاة في معاني حروف الجر، وذلك كما يلي: أما المذهب الأول فهو مذهب الكوفيين وبعض أعلام البصريين، نحو: الأخفش والمبرد وابن السراج⁽¹⁾، حيث يقولون بنبابة حروف الجر ومقتضى هذا المذهب اشتراك المعاني النحوية المختلفة في الحرف الواحد نحو: إفادة (إلى) انتهاء الغاية مطلقاً، والمصاحبة، والتبيين، وموافقة اللام، و بمعنى (في)، و(الباء)، و(عند) و(على)... إلخ، أو تَوْزُّع المعنى الواحد على أكثر من حرف، نحو: اشتراك حروف (الباء) و(اللام) و(من)، في إفادة السببية.

وأما المذهب الثاني فمذهب البصريين وبعض أعلام الكوفيين، نحو: الفراء⁽²⁾، ووافقه الزجاجي وابن جني، وعليه أكثر المتأخرين من النحاة، حيث يقولون: لا نبابة في الحروف، ويُضَمَّن الفعل الذي تُعَدَّى بحرف جر غير معتاد تعديه به معنى فعل آخر مُناسِب يتعدى بذلك الحرف، وإلا فهو من وضع الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ⁽³⁾، نحو تضمينهم للفعل (أحسن) معنى الفعل (لطف) حتى يصح تعديته بالباء عندهم في آية سورة يوسف (... وَقَدْ أَحْسَنَ بِي)⁽⁴⁾ ونظائره كثيرة، وأصل هذا المذهب راجع إلى رأي سيبويه في غير موضع من كتابه نحو قوله: "وباء الجرّ إنما هي للإلحاق

1 (انظر: معاني القرآن للأخفش 205/1 - 206، والمقتضب 319/2 - 320، والأصول في النحو 414/1 - 415.

2 (معاني القرآن للفراء، 299/2 - 300.

3 (ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني ص46.

4 (سورة يوسف، الآية 100.



والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلتُ به، وضربته بالسوط،
ألزقتُ ضَرْبَكَ إياه بالسَّوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله" (1).

يظهر من تأمل المذهبين السابقين أنَّ الجار له صلة وثيقة بالفعل وما
أشبهه قبله، والاسم المجرور به بعده وذلك كما يلي: (فعل + جار + مجرور).
وتحرير تلك العلاقة كما يلي:

- مذهب البصريين القائل بتضمين الفعل معنى فعل آخر مناسب
للحرف، ونفي النياية في حروف الجر مبنيٌّ على مذهبهم في أنَّ الحروف
وُضعت للاختصار والاختزال للعملية الإسنادية، فحروف الجر كلها
عندهم تُضمَّر في طيَّاتها عملية إسنادية مجردة، وما الاسم المجرور بها إلا
منصوب على المفعولية للفعل السابق عليها، يقول ابن الخشاب (ت 567هـ):
"الحروف موضوعة في الأصل للاختصار، ومعانيها التي تدل عليها معاني
أفعال هي نائبة عنها" (2)، وعلى هذا تُعدُّ التعدية صفة أصيلة لحروف الجر
خاصة، فهي وَصْلَةٌ إلى المحل الأسمى حتى يكون المجرور بها في معنى
المفعول به فيكون منصوب المحل، يؤكد هذا المفهوم المالقي بقوله: "وأعلم
أنَّ الباء وسائر حروف الخفض لا بد أن تكون مُعلَّقة بفعل أو ما فيه معنى
الفعل أو رائحة الفعل، لأنَّ الجار والمجرور في موضع معمول مستدع لواحد
من ذلك" (3).

أما مذهب الكوفيين بتضمين حروف الجر أو نيايتها فقائم على
تعدد دلالات الحروف وفق مقتضيات السياق، وهذا المذهب - أراه -

1 (الكتاب 217/4، وانظر نحوه في 226/4، 230 - 231.

2 (المرتجل ص 168.

3 (رصف المباني في شروح حروف المعاني للمالقي : ص 229.



الأرجح والأصوب والأقرب إلى الواقع اللغوي دون تعسف أو تأويل بالمجاز أو بالتضمنين مما لا حاجة إليه، ولا حاجة لنا إلى القول بمعنى واحد أصل، وَرَدَّ غيره من المعاني إليه كما ذهب سيبويه وَمَنْ وافقه، وهو اختيار المالقي، حيث قال: "وهذا المعنى في كلام العرب في الباء - أي الإلصاق - أكثر من غيره فيها، حتى إِنَّ بعضَ النحويين قد ردُّوا أكثر معاني الباء إليه، وإن كان على بُعد، والصحيح التنوع كما ذُكِرَ ويُذَكَّر" (1).

- يبدو مما سبق بيانه أن حرف الجر هو البؤرة والمرتكز في المركب الجري، إلا أن النحاة قد اختلفوا في مدى تقاربه واتساقه مع ما قبله وما بعده، فسيبويه قد صرح في غير موضع بأن الجار والمجرور متلازمان لا ينفصلان ولا يحذف أحدهما ويبقى الآخر، فهو تركيب لا يقبل الانقسام والفصل بين جزئيه، حيث قال: "قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة" (2)، وعلى هذا حكم سيبويه بقبح حذف الجار، وأنكر على يونس بن حبيب إجازته لذلك، حيث قال: "وزعم يونس أنَّ من العرب مَنْ يقول: إنَّ لا صالح فطالح، على: إن لا أكن مررتُ بصالح فطالح، وهذا قبيح ضعيف، لأنَّك تُضمُّ بعد (إن لا) فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تُضمُّر بعد (إن لا) في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح، ولا يجوز أن يُضمَّر الجار، ولكنهم لمَّا ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغير من الفعل... " (3)، ومع هذا فقد صرَّح سيبويه بجواز حذف الجار لكثرة في كلامهم طلباً للتخفيف فيما كثر

(1) السابق 221 - 222.

(2) الكتاب 164/2، وانظر نحوه في 175/1.

(3) الكتاب 262/1 - 263، ولعلي أفرد لمسألة (حذف حرف الجر) مبحثاً قادمًا - ،

شاء الله.



استعماله حيث قال: "وليس كل جارٍ يُضمَر؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قَبِحَ، ولكِنَّهم قد يُضمرونه ويَحذفونه فيما كَثُرَ من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أَكثروا استعماله أَحْوَجُ"⁽¹⁾. ولذا نرى النحاة ينسبون المعنى إلى الحرف دون الفعل أو الاسم، ولا يعني هذا أَنَّ الحرف مستقل بالمعنى، بل المعنى مُضمَّن في الحرف، ولا يظهر إلا باستصحاب الفعل أو شبهه قبله والاسم المجرور به بعده.

الخلافاً بين النحاة مداره على القول بتضمين الحروف أو تضمين الأفعال فيما خالف معهودهم التنظيري من كلام العرب في مركب الجار والمجرور، أما تضمين الأفعال فأولى من تضمين الحروف عند سيبويه وجمهور البصريين ومَن وافقهم وهو عندهم موافق لمنطق العرب في كلامهم وقياسهم، فكل حرف معنى واحد أصل، وما عداه يُؤوَل على الاتساع بتضمين الفعل معنى فعل آخر مناسب للحرف، يؤكد ذلك الشاطبي بقوله: "هذا الاتساع بوضع الكلم بعضها مكان بعض أولى أن يُنسب إلى الأفعال التي لها التصرف بحق الأصل بحيث يصير الفعل إلى معنى فعل آخر، فيبقى الحرف على وضعه الأصلي، فإنَّ الحمل على المعنى في الأفعال سَنَنٌ واضحٌ، وأمر مستعمل كثيراً جداً، مناسب في القياس، فإذا ساغ ذلك في الأفعال فلا يصح أن يُنسب إلى الحروف"⁽²⁾. وقد عد ابن

1 (الكتاب 163/2، ولذلك شواهد كثيرة، وَعَدَّ النحاة بعض مواضع حذف الجار قياسية نحو: قبل المصدر المؤول، وأن يكون حرف الجر من حروف القسم، والاسم المجرور به لفظ الجلالة، وهكذا نحو قوله صلى الله عليه وسلم: "صلاة الرجل في الجماعة تُضَعَّف على صلاته في بيته وفي سوقه خمس وعشرين ضعفاً"، فتح الباري بشرح صحيح البخاري 166/1، أراد به (بخمسة وعشرين).

2 (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي : 642/3 - 643، وأصل هذا المعنى تجده عند ابن جني في الخصائص 308/2 - 390، 3/ 21



جني هذا الوجه من خصائص العربية، وجعله جديرًا بالقبول والإعجاب، حيث قال: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به؛ ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبَّله وأُسِّ به، فإنه فصلٌ من العربية لطيف، حسنٌ يدعو إلى الأُنس بها والفقاهة فيها"⁽¹⁾، هذا التضمين للأفعال حل دلالي معجمي قائم على أنَّ الأفعال مُتصرفَة وهي أولى بهذا التضمين الدلالي من الحروف وهو الأصل في العمل.

أما قول الكوفيين بتضمين الحروف وتناوبها فحل نحوي استلزمته الصنعة النحوية، ولأنَّ الجر خاص بالأسماء وحروف الجر مختصة بالأسماء مما يلزم الاتصال بينهما، ولذا تأوَّلوا الكلام على تناوب الحروف للمعاني وليست الأفعال لتلازمها مع الأسماء أصالة، ولا عبْرَة لقولهم بأن الحروف جامدة تلزم مواضعها التي وُضعت لها ولا تتصرف تصرف الأفعال؛ لأنَّ التصرف الدلالي في تلك المعاني الكامنة في الحروف يظهر جلياً باستصحابها للأسماء بعدها في ضوء معطيات السياق المقامي والمقالي، ولذا لا أرى وجهاً راجحاً لقول الإمام الشاطبي: "هذه المواضع التي تُوضَع فيها الحروف بعضها مكان بعض ظاهراً مُستَكرّاً، وذلك أنه قد تَقَرَّرَ في الحروف أنها لا تتصرف وتلزم مواضعها التي وضعت فيها، وكونُ الحرف يخرج عن أصل معناه فيُضمَّن معنى حرف آخر حتى يُوضَع في موضعه تُصَرَّفُ ظاهره، فالواجب فيما كان ظاهره هذا ألا يُرسل القول فيه إرسالاً، وألا يقال بظاهره إلا أن دعت إليه ضرورةٌ ولم يُوجد عنه مُلتحد"⁽²⁾.

(1) الخصائص 310/2.

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 642/3.



وختاماً أشير إلى أنَّ الاتساع عند سيبويه قائم على التشبيه بين الأشياء، وقد عمَّدَ إليه سيبويه تفسيراً للظواهر اللغوية الخارجة عن الأصل على مستوى الاستعمال اللغوي في مجال معاني الحروف وغيرها، وهذا الاتساع يرجع إلى المعنى أساساً، وهذا الاتساع أراه معبراً عن القدرة اللغوية للمتكلمين وتواصلهم مع المخاطبين.

المسألة الثانية عشرة:

حذف حرف النداء مع اسم الجنس المُعَيَّن واسم الإشارة

مَنَعَ سيبويه حذف حرف النداء قبل اسم الجنس المُعَيَّن (نكرة مقصودة) واسم الإشارة إلا في الضرورة الشعرية، إلا أنه أقرَّ بسماعه في النثر لكنه حكم على هذا المسموع بالضعف والقلّة حيث قال: "ولا يَحْسُن أن تقول: هذا، ولا رَجُلٌ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلٌ، ولا يجوز ذلك في المبهَم؛ لأنَّ الحرف الذي يُنبِّه به لزم المبهَم كأنه صار بدلاً من أيُّ حين حذفته، فلم تقل يا أيها الرجلُ، ولا يا أيُّ هذا، ولكنك تقول إن شئت: مَنْ لا يزال مُحَسِّنًا، افعلْ كذا وكذا لأنه لا يكون وصفاً لأيّ.

وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر، وقال العَجَّاج:

جاري لا تستكري غديري

يريد يا جارية، وقال في مَثَل (أَفْتَنُّ مَخْنُوقٌ)، و(أَصْبَحُ لَيْلٌ)، و(أَطْرِقُ كَرًّا)، وليس هذا بكثير ولا قوي⁽¹⁾.

هذا المنعُ لحذف حرف النداء قبل اسم الجنس المُعَيَّن واسم الإشارة هو "مما منعه البصريون وأجازوه الكوفيون وإجازته أصح لثبوتها في الكلام الفصيح"⁽²⁾، هذا الحذف من الكلام فصيح لثبوتها شعراً ونثراً، وعلة ذلك أن النداء لكثرة استعماله يكثر فيه الحذف، وفي هذا الموضع حَسُن الحذف لحرف النداء قبل النكرة مما ليس بعَلَم نحو: اسم الإشارة واسم الجنس المعين؛ لأنَّ المنادى صار كالمعرفة لتعريفه بالقصد والتعيين المستفاد من النداء، يؤكد ذلك أبو علي الفارسي بقوله: "قوله أي

1 (الكتاب 230/2 - 231.

2 (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص211.



سيبويه - من النكرة، يريد ما كان غير عَلم، مما يُعرَّف في النداء بالإشارة إليه، وكان قبل النداء نكرة...قال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون سيبويه أراد بقوله: وتحذف (يا) من النكرة، ما كان غير عَلم مما يُعرف بالنداء⁽¹⁾، وهذا الحذف لا يُعدُّ ضرورة شعرية وليس شاذًّا ولكنه يتفاوت بين الكثرة والقلة، بل هو قياسي عند الكوفيين ومَن وافقهم، قال المرادي: "والإنصاف القياس على اسم الجنس، لكثرتة نظمًا وشعرًا، وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر"⁽²⁾، والصواب الذي أرتضيه أن هذا الحذف ثابت نثرًا مع اسم الإشارة بقلّة، ومع اسم الجنس المُعيَّن بكثرة، وذلك كما يلي:

1- قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسَكُمُ)⁽³⁾، والمراد: (يا هَؤُلَاءِ)⁽⁴⁾.

2- قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ)⁽⁵⁾.

- وهذه قراءة الجمهور (ربُّ) بكسر الباء اكتفاءً بها عن الياء أو على أصل التقاء الساكنين، وقرأ أبو جعفر وابن محيصن وابن كثير في رواية وابن جماز عن نافع (ربُّ) بضم الباء على أنه منادى مفرد...⁽⁶⁾، أي يا ربُّ.

1 (التعليقة على كتاب سيبويه: 373/1 - 374، وينظر نحوه في: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 175/2).

2 (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 3/ 1056).

3 (سورة البقرة، الآية 85).

4 (شرح المفصل، 16/2).

5 (سورة الأنبياء، الآية 112).

6 (معجم القراءات 69/6).



3- وقوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا)⁽¹⁾.

- حيث "قرأ ابن محيصن وأبو جعفر بخلاف عنه (ربُّ) بضم الباء في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وكأنه صرف النظر عنها، فأنزله منزلة المجرد منها- أي: يا رَبُّ- وقراءة الجماعة بالكسر (ربُّ) على مراعاة ياء المتكلم المحذوفة"⁽²⁾، أي: يا ربُّ0

4- وقول أبي هريرة - رضي الله عنه:- قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم:- "... وبينما رجلٌ في غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئبُ: هذا استنقذتها مني، فَمَنْ لها يوم السَّبْعِ يوم لا راعي لها غيري، فقال الناس: سبحان الله ذئب يتكلم، قال: فإنني أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر"⁽³⁾، أي: يا هذا استنقذتها مني.

5- وقوله - صلى الله عليه وسلم- في قصة موسى -عليه السلام- حيث أخذ موسى عصاه وطلب الحجر فجعل يقول: "ثوبي حجرٌ ثوبي حجر"⁽⁴⁾، أي: ثوبي يا حجر.

احتجَّ الكوفيون وَمَنْ وافقهم على جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس المُعَيَّن نحو: (ربُّ) واسم الإشارة نحو (هؤلاء) بعدد من القراءات القرآنية الصحيحة الثابتة في القراءات السبع، قرأ بها عبد الله بن كثير المكي (ت 120هـ)، ونافع بن عبد الرحمن المدني (ت 159هـ)، وقرأ

1 (سورة البقرة، الآية 126، ونحوه في: سورة الأعراف، الآية 143.

2 (معجم القراءات 1/191.

3 (صحيح البخاري، باب أحاديث الأنبياء ح (3471).

4 (صحيح البخاري، باب أحاديث الأنبياء، ح (3404)، وصحيح مسلم، كتاب الحيض، ح(75).



ببعضها من أصحاب القراءات العشر أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت 130 هـ)، ووافقهم أيضاً ابن محيىن محمد بن عبد الرحمن المكي (ت 123 هـ) من أصحاب القراءات الأربع عشرة.

أما الأحاديث النبوية فهي في أعلى درجات الصحة لورودها في صحيح الإمام البخاري نحو: اسم الإشارة في قوله - صلى الله عليه وسلم:- (هذا استتقتُها مني)، واسم الجنس المعين نحو قول: موسى- عليه الصلاة والسلام- (ثوبي حجر)، وقد ردَّ البصريون الشواهد النثرية السابقة باحتمالات منها: نصب (هؤلاء) على الاختصاص بإضمار (أعني)، وقيل: اسم الإشارة في محل رفع خبر المبتدأ... إلخ، ووجهوا حديث: (هذا استتقتُها) بجواز اعتبار (هذا) في محل نصب على الظرفية أو على المصدرية، وأنكروا الاستشهاد بحديث (ثوبي حجر) لورود روايات بإثبات الياء طارحين رواية الإمام البخاري بحذف الياء، أما القراءات الواردة لقوله تعالى: (ربُّ إني...) الآية السابقة فلم يشيروا إليها وهي خير دليل وأنصح ببيان دال على هذه الظاهرة.

لا مرأ أن المعنى هو الضابط الرئيس في تحقيق النداء في العربية وليست الصيغة، إذ الصيغة تبع للمعنى ولا ينعكس، وحذف أداة النداء دال على أن النداء مجرد تنبيه للمخاطب لتحقيق مضمون جواب النداء، وهذا الاختصاص بالأمر أو النهي أو الإخبار ونحوها من الأغراض التي يرغب المتكلم أو (المنادي) في إيصالها للمخاطب، فالتواصل إذا تحقَّق بين المتكلم والمخاطب بالإقبال على المتكلم أغنى عن ذكر أدوات النداء التي يُصدَّر بها الخطاب حال الغفلة أو النوم ونحوها. وهذا الحذف لأدوات النداء جائز وفق طبيعة النداء في العربية، إذ يكثر فيه الحذف؛ "ولمَّا فعلوا هذا بالنداء لكثرت في كلامهم، ولأنَّ أوَّل الكلام أبداً النداء، إلَّا أن تُدعَّه



استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المُكَلِّم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً لأنهم مما يُغَيِّرُونَ الأكثرَ في كلامهم⁽¹⁾، فحذف أداة النداء أصل إذا ظهر المعنى لكثرة استعمال العرب تلك التراكيب بدون أداة النداء نحو قوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)⁽²⁾، فالنكرة مما كان غير عَلمٍ نحو: اسم الجنس المُعَيَّن وما حُمِلَ عليه من أسماء الإشارة والضمائر... إلخ يجوز حذفها لصحة السماع اللغوي بذلك شعراً ونثراً، ولأن تلك النكرة غير العَلم صارت كال معرفة بالإشارة والقصد والتعيين بنداؤها، يؤكد ذلك الأعلام الشنتمري في شرحه للكتاب بقوله: "فجاز حذف حرف النداء منها لكثرة استعمالهم لها فصارت كال معرفة فَحَسُنَ جواز الحذف فيها"⁽³⁾.

1 (الكتاب 208/2.

2 (سورة يوسف، الآية 29.

3 (النكت في تفسير كتاب سيبويه 175/2.



المسألة الثالثة عشرة:

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

مَنَعَ سيبويه العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فلا يجوز أن تقول: (مررت بك وزيد) مُعلِّلاً لهذا المنع بالتمام التركيبي بأنَّ الفعل يستغني بالفاعل، بخلاف المضاف فإنه لا يستغني بالمضاف إليه؛ لأنه بمنزلة التثوين فهما كالاسم الواحد لا ينفكان، ولذا رَدَّ كل ما ورد في التراث إلى الضرورة الشعرية حيث قال: "وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمُضمَر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر. وجاز: (قمت أنتَ وزيدٌ) ولم يجز (مررتُ بك أنتَ وزيدٌ)؛ لأنَّ الفعل يَسْتَغْنِي بالفاعل، والمضاف لا يَسْتَغْنِي بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التثوين، وقد يجوز في الشعر، قال:

أَبْكَ أَيُّهُ بِيَّ أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَائِبِ حَشَوْرٍ

وقال الآخر:

فَالْيَوْمَ قَرِئْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (1)

وقد تبع سيبويه في هذا المنع جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وحكى أبو حيان الأندلسي مذهبا ثالثا نُسب إلى الفراء والجرمي وغيرهما بجواز ذلك بشرط أن يسبقه التأكيد بالضمير المنفصل المرفوع ولم يُسمع له شواهد، حيث قال: "وإذا عطفت على الضمير المجرور بغير لولا فيمن قال: هو ضمير جر حقيقة فمذهب: جمهور البصريين على المنع إلا بإعادة الجار نحو: مررتُ بك وزيدٌ.



الثاني: جواز ذلك في الكلام، ولا يُشترط إعادة الخافض، وهو مذهب الكوفيين، ويونس، والأخفش، وهو اختيار الأستاذ أبي علي. الثالث: أنه إن أُكِّد الضمير جاز نحو: مررتُ بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي، وقال الفراء: يجوز مررتُ به نفسه وزيد، ومررتُ به كلهم وزيد...⁽¹⁾.

السمع اللغوي شعراً ونثراً يؤكد صحة مذهب الكوفيين، ويُضعف قول البصريين القائلين بجوازه للضرورة الشعرية، لأنَّ البيتين الذين ذكرهما سيبويه غير صالحين للاستشهاد بهما لأنهما مجهولتا النسبة، على حين أنَّ القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في أعلى درجات الصحة وثابتة النسبة وخير شاهد على صحة هذا الاستعمال وذلك كما يلي:

1- قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)⁽²⁾.

وقد قرأ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت 156هـ) من أصحاب القراءات السبع المتواترة، والحسن البصري (ت 110هـ) من أصحاب القراءات الأربع عشرة المتواترة أيضاً وغيرهما من التابعين و(الأرحام) بالجر عطفاً على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وبيان ذلك كما يلي: "قرأ حمزة وإبراهيم النخعي وقتادة والمطوعي ومجاهد والحسن البصري وابن عباس وأبو رزين ويحيى بن وثاب وطلحة بن مُصَرِّف والأعمش وابن مسعود والأصفهاني والحلي عن عبد الوارث، وأبان بن تغلب، وأبو إياس هارون بن علي بن حمزة الكوفي (والأرحام) بالخفض على أنه معطوف على

1 (ارتشاف الضرب من لسان العرب 2013/4.

2 (سورة النساء، الآية 1.



الهاء في (به) أو على مجرور بباء مُقَدَّرَة، أو بالقسم...⁽¹⁾، وليس صواباً إذن قول ابن خالويه في هذا الشأن: "قرأ حمزة وحده (والأرحام) بالجر أراد : تساءلون به وبالأرحام، فأضمر الخافض"⁽²⁾، ونحو ذلك آيات أخرى رأى الكوفيون أنها من هذا الباب في تأويلاتهم النحوية، ولم أجد لها شواهد تؤيدها من القراءات القرآنية وهي أقرب إلى التأويل النحوي وذلك كما يلي:

- 2- قوله تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتْكُمْ مَنَاسِكُكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا)⁽³⁾.
- 3- وقوله تعالى: (قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)⁽⁴⁾.
- 4- وقوله تعالى: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُثَلِّسُ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ)⁽⁵⁾.
- 5- وقوله تعالى: (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)⁽⁶⁾.
- 6- وقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)⁽⁷⁾.

1 (معجم القراءات 6/2.

2 (إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه 127/1.

3 (سورة البقرة، الآية 200.

4 (سورة البقرة، الآية 217.

5 (سورة النساء، الآية 127.

6 (سورة النساء، الآية 162.

7 (سورة الحجر، الآية 20.



7- وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم:- "إنما مثلكم واليهود والنصارى، كرجل استعمل عمالاً..."⁽¹⁾.

انبرى ابن مالك في (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لمناقشة هذه الظاهرة وإقرارها بعد إيراده للحديث السابق فقال: "تَضَمَّنَ هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين، إلا يونسَ وقطرباً والأخفش، والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله تَظْهَرُ وَنَثَرًا"⁽²⁾، ثم أخذ يضحد حجج البصريين ويبين تهافت رأيهم وضعفه قائلًا: "أما ضعف احتجاجهم فَبَيِّنْ، وذلك أَنَّ لهم حجتين: إحداهما: أَنَّ ضمير الجر شبيه بالتتوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التتوين. الثانية: أَنَّ حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحدة منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمُنِعَ العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو: (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)"⁽³⁾، والحجتان ضعيفتان"⁽⁴⁾.

أما الحجة الأولى التي ذكرها ابن مالك فمدارها على التعليل والشبه النحوي المفترض لديهم بين الضمير والتتوين، وهو شبه لا يستقيم "لأنَّ التتوين لا يُؤَكِّد ولا يُبَدِّلُ منه" وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فاللعطف عليه أسوة بهما"⁽⁵⁾، وأما الحجة الثانية فدليل ضعفها "أنه لو

1 (صحيح البخاري، كتاب الإجارة، ح (2269) وورد في مواضع آخر منه نحو: كتاب الأنبياء ح (3459).

2 (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص53.

3 (سورة فصلت، الآية 11.

4 (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص53، وانظر تعليقه لضعف تلك الحجتين في ص53- 54.

5 (السابق ص54.



كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه... وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدّمها، وتأخر ما عطف عليه، كثيرة" (1).

وافق البصريون سيبويه في علة ردّ الشواهد المسموعة حيث عطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار وهي الضرورة الشعرية، بل وصف الأعلام الشنتمري (ت 476هـ) هذا الأسلوب بقوله: "وهو من أقبح الضرورة" (2)، وبكفي لإثبات صحة مذهب الكوفيين وخطأ مذهب البصريين بشأن الآية الأولى من سورة النساء في قوله تعالى "الأرحام" بالكسر، أنها قراءة صحيحة ثابتة متواترة عن أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيات، والحكم على تلك القراءة السبعية باللحن عند البصريين خطأ وباطل؛ لأن حمزة إمام ثقة ثبت ولا يجوز الحكم على قراءته بالخطأ واللحن، قال ابن خالويه: "وليس لحناً عندي، لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزیه إلى رسول الله - عليه السلام - أنه قرأ (والأرحام)، ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر" (3)، ويؤيد صحة هذه القراءة أيضاً قراءة الحسن البصري التابعي الجليل صاحب القراءة الصحيحة المتواترة من القراءات الأربع عشر عند أصحاب هذا الفن وقرأ بها من الصحابة - رضوان الله عليهم - عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود وغيرهما - رضي الله عنهما - وكبار التابعين مثل: الحسن البصري وقتادة وإبراهيم النخعي وغيرهم.

(1) السابق ص 54.

(2) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلام الشنتمري ص 382، وانظر نحوه في "ضرائر الشعر لابن عصفور (ت 669هـ) ص 115 - 117.

(3) إعراب القراءات السبع وعللها 128/1 - 129.



وقد ضَعَفَ المبرد قراءة حمزة حيث قال: "وقرأ حمزة " الذي تساءلون به والأرحام" وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يُضْطَرَّ إليه الشاعر" (1)، ونحو ذلك ما قاله الزجاج "فأما الجري في (الأرحام) فخطأ في العربية، لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ - أيضاً - في أمر الدين عظيم" (2)، وقول الرضي: "والظاهر أن حمزة جَوَزَ ذلك بناءً على مذهب الكوفيين؛ لأنه كوفي، ولا تُسَلَّمُ تواتر القراءات السبع" (3)، وقول أبي علي الفارسي تعليقاً على هذه القراءة: "وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن" (4)، وقول الزمخشري "والجر على عطف الظاهر على المضمَر وليس بسديد؛ لأنَّ الضمير المتصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد" (5).

لم يرد لسيبويه تعليق على قراءة حمزة السابقة، ولو عَلِمَها لما قال بهذا المنع لأنها في أعلى درجات الصحة ولا يجوز مخالفتها، فهو القائل: "إلا أنَّ القراءة لا تُخَالَفُ، لأنَّ القراءة السُنَّةُ" (6)، ونقل الذهبي الإجماع على تلقي قراءة حمزة بالقبول والإنكار على كل مَنْ تَكَلَّمَ فيها (7)، فالقراءة الأصل في السماع والقياس عليها، فإذا ثبتت القراءة فلا تسأل عن غيرها لإثبات القاعدة، فالقرآن وقراءته مُقَدَّمٌ على غيره من نصوص العربية في تأصيل الظواهر اللغوية، ولسنا متعبدين بأقوال النحاة قديماً وحديثاً. قال

(1) الكامل 931/2

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج 6/2.

(3) شرح الكافية للرضي، القسم الأول 0 المجلد الثاني 1025.

(4) الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي 336/2.

(5) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري 6/2.

(6) الكتاب 148/1.

(7) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي 336/2.



أبو حيان: "ولسنا متعبدین بقول نحاة البصرة ولا غیرهم ممن خالفهم، فكم حکم ثَبَّتَ بنقل الکوفیین من کلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حکم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الکوفيون، وإنما يَعْرِفُ ذلك مَنْ له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنائس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذين عن الصحف دون الشيوخ"⁽¹⁾، ويعضد قراءة حمزة للآية من سورة النساء غيرها من الآيات في سور النساء والبقرة والحجر، وكذا رواية الحديث الشريف في صحيح البخاري: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمال عمالاً..."، وقد اختار شراح الحديث توجيهه وفق مذهب الکوفيين دون الحاجة إلى تأويلات البصريين⁽²⁾، ولا حاجة بنا إلى تلك التأويلات التي افترضها المانعون لهذه الظاهرة، نحو قولهم: إنَّ (الواو) للقسَم وليس للعطف، أو تقدير حرف جر آخر، أو تقدير معطوف عليه آخر مجرور يصح معه العطف بالجر دون إعادة الجار، فتلك التأويلات وغيرها والردود عليها لستُ في حاجة إلى سردها هنا، ويمكن الإحاطة بها في مظاهرها من كتب التراث النحوي.

1 (البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 167/3.

2 (انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري 447/4، ونحوه قول ابن حجر: "قوله في رواية عبد الله بن دينار: (إنما مثلكم واليهود والنصارى) وهو بخفض اليهود عطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار، قاله ابن التين: وإنما يأتي على رأي الكوفيين" 447/4.



المسألة الرابعة عشرة:

العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل

حكم سيبويه على الشواهد التي ورد فيها العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل بالقبح، حيث قال: "وأما ما يَقْبَحُ أَنْ يَشْرَكَهُ الْمَظْهَرُ فهو المضمَرُ في الفعل المرفوع، وذلك قولك: (فَعَلْتُ وَعَبَدُ اللَّهَ)، و(أَفْعُلْ وَعَبَدُ اللَّهَ)⁰ وزعم الخليل أَنَّ هذا إِنَّمَا قُبِحَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ هذا الإِضْمَارَ يُبْنَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ، فَاسْتَقْبَحُوا أَنْ يَشْرَكَ الْمَظْهَرُ مَضمَرًا يُغَيِّرُ الْفِعْلَ عَنْ حَالِهِ إِذَا بَعُدَ مِنْهُ... فَإِنْ نَعَتَهُ حَسُنَ أَنْ يَشْرَكَهُ الْمَظْهَرُ، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال الله عز وجل (اذهب أنت وربك)⁽¹⁾، و(اسكن أنت وزوجك الجنة)⁽²⁾، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوَّله وأكدّه كما قال: قد علمت أن لا تقول ذلك، فإن أخرجت لا قُبِحَ الرفع... وقال الله عز وجل: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا)⁽³⁾، حسن لمكان لا، وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:

قلت إذا أقبلت وزهرٌ تهادى كنعاج الملائع سفن رملًا⁽⁴⁾

ثم أضاف إلى ذلك قوله: "واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبت وعبدُ الله، وذهبت وعبدُ الله، وذهبت وأنا؛ لأنَّ (أنا) بمنزلة المظهر. ألا ترى أن المظهر لا يشاركه إلا أن يجيء في الشعر..."⁽⁵⁾.

وافق جمهور البصريين سيبويه، وخالفهم الكوفيون، فلم يشترطوا

1 (سورة المائدة، الآية 24.

2 (سورة البقرة، الآية 35، وسورة الأعراف الآية 19.

3 (سورة الأنعام الآية 148.

4 (الكتاب 378/2 - 379.

5 (الكتاب 380/2.



وجود فاصل بين المتعاطفين بتوكيده بضمير منفصل أو بغيره⁽¹⁾، والسماع اللغوي يشهد بصحة مذهب الكوفيين بجواز العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فصل لثبوت ذلك شعراً ونثراً في عدد من القراءات والأحاديث الشريفة، وذلك كما يلي:

1- قوله تعالى: (وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ)⁽²⁾.

- قال السمين الحلبي "وَقُرِئَ (والطير) رفعاً"⁽³⁾، وجاء في معجم القراءات "وَقُرِئَ في غير السبع (والطير) بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي مُسَخَّر، وذهب العكبري إلى أنه عُطِفَ على الضمير في (يُسَبِّحْنَ)"⁽⁴⁾.

2- وقوله تعالى: (احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ)⁽⁵⁾.

- "قرأ عيسى بن سليمان الحجازي (وأزواجهم) بالرفع عطفاً على ضمير (ظلموا) أي: احشروا الذين ظلموا وظلم أزواجهم فاهدوهم"⁽⁶⁾.

3- وقوله تعالى: (عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)⁽⁷⁾. قال الفراء: "فأضمر الاسم في (استوى) ورد عليه (هو) وأكثر

1 (انظر: ارتشاف الضرب، 2013/4، وانظر: معاني القرآن للفراء 95/3.

2 (سورة الأنبياء، الآية 79.

3 (الدر المصون 185/8، ولم ينسب أبو حيان هذه القراءة إلى أحد من القراء.

4 (معجم القراءات 39/6.

5 (سورة الصافات، الآية 22.

6 (معجم القراءات 18/8.

7 (سورة النجم، الآيات 5- 7.



كلام العرب أن يقولوا (استوى هو وأبوه) ولا يكادون يقولون (استوى وأبوه) وهو جائز" (1).

4- ومن الحديث الشريف ما رُوي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "... كثيراً ما كنت أسمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقول:- كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ..." (2).

5- وقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه:- "إني كنت وجارٌ لي من الأنصار في بني أمية، وهو من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على النبي - صلى الله عليه وسلم -" (3).

6- ما رُوي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، أنه قال: كان - صلى الله عليه وسلم - في بيت أم سليم، فقامتُ ويَتِيمٌ خَلْفَه، وأم سليم خلفنا" (4).

اختار ابن مالك صحة مذهب الكوفيين قائلًا: "تَضَمَّنَ الحديث الثاني والثالث، أي قول عمر وعلي - رضي الله عنهما - في روايته، صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير مفصول بتوكيد أو غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر، إلا على ضعف، ويزعمون أن بابَه الشعر، والصحيح جوازه نثرًا ونظمًا" (5)، وأضاف ابن مالك إلى الشواهد السابقة

1 (معاني القرآن للفراء 95/3).

2 (صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة ح(3677).

3 (صحيح البخاري، كتاب المظالم، ح (2468)، وروي بلفظ (كنتُ أنا وجار لي)، كتاب العلم، ح (3677).

4 (صحيح البخاري، كتاب الأذان، ح(871).

5 (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 114.



قوله تعالى: (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)⁽¹⁾، وَوَجَّهَهَا بقوله: "فإن واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين⁰ ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به. لأنها بعد العطف، ولأنها زائدة، إذ المعنى تام بغيرها"⁽²⁾، ويتضح مما ورد سابقاً صحة القول بجواز العطف على الضمير المرفوع المتصل مباشرة بلا فاصل بين المعطوفين بتوكيد أو غيره شعراً أو نثراً، ولا يصح قول البصريين أن ما ورد في هذا الشأن شاذ أو قبيح أو محمول على الضرورة، والقول بأن الواو للحال وليست للعطف في الآيات المُستشهد بها، وأن الأحاديث مروية بالمعنى.

عَلَّ الفارسي مَنَعَ البصريين العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل بتصحيح البنية التركيبية للعطف في مثل هذه التراكيب، وهو عطف الاسم على الفعل حيث قال: "وإنما قَبُحَ العطفُ على المُضْمَرِ المرفوع غير المنفصل؛ لأنه إما أن يكون مستكناً في الفعل نحو: زيدٌ ضَرَبَ واضربَ أو متصلاً به اتصال الجزء كالألف في قاما... فلماً كان كذلك كان العطف عليه في الظاهر بمنزلة العطف على الفعل، فلما لم يصح عطف الاسم على الفعل لم يُجَوِّزُوا أيضاً نحو: اذهبْ زيدٌ، وذهبتْ زيدٌ..."⁽³⁾، ولذا تراهم حريصين على تصحيح البنية العطفية بما يرشح أنها من باب عطف الاسم على الاسم، وليس من باب عطف الاسم على الفعل، فالزموا المتكلم بضرورة وجود فاصل مُرَشَّح لعطف الاسم الوارد بعد أداة العطف على ضمير الرفع المتصل مستتراً أو بارزاً وليس على الفعل، وذلك نحو: الضمير والتوكيد اللفظي والمعنوي، والمفعول به، والتمييز،

1 (السابق ص148.

2 (السابق ص115.

3 (المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني 958/2، وانظر نحوه في: الإنصاف في مسائل

الخلاف للأنباري 381.



والنداء، و(لا)، و(كم)... إلخ⁽¹⁾، وأضاف ابن يعيش توجيهًا آخر لقبح وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل، وهو أن المراد من العطف الاشتراك في تأثير الفعل، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، ولذلك "قُبِحَ أن تقول (قُمْتُ وزيدٌ) حتى تقول: (قُمْتُ أنا وزيدٌ) فتؤكد، فيكون التأكيد مُنبِّهًا على الاسم، وبصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد، وإن لم يكن في الحقيقة معطوفًا عليه، إذ لو كان معطوفًا عليه لكان تأكيدًا مثله، وليس الأمر كذلك، لأنَّ المراد إشراكه في عمل الفعل لا في التأكيد"⁽²⁾، حيث أشار إلى وجوب توكيد ضمير الرفع المتصل، وإذا لم يؤكد لزم تطويل الكلام قبل إيقاع المعطوف بالمفعول به، والتمييز، والنداء... إلخ مما يُغني عن تقوية الضمير بالتوكيد من باب تأصيل العطف للاسم الظاهر على نظيره الضمير وليس على الفعل.

ألمح سيبويه في النصين السابقين إلى علة العطف على ضمير الرفع المتصل بفاصل بقوله: "فإن نَعْتَهُ حَسُنَ أن يَشْرَكَهُ المُظْهَرُ، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ... وذلك أنك لما وصفته حَسُنَ الكلام حيث طَوَّلَهُ وأكَّده"⁽³⁾، لفظ (النعت) الوارد ذكره في هذا النص يُقصدُ به التوكيد بالضمير ونحوه، ولا يُقصدُ به سيبويه النعت الاصطلاحي المعروف عند المتأخرين، حيث جعل توكيد ضمير الرفع المتصل بالتوكيد ونحوه مما يطول به الكلام ويصلح به التركيب العطفى حينئذٍ، وبصير العطف جزمًا عطفًا للاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل، وليس على الفعل وكأنه أراد بهذا الفاصل تصحيح بنية التركيب العطفى حينئذٍ حيث يمنع عنده

1 (انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 5 للشاطبي / 150- 153.

2 (شرح المفصل 77/3.

3 (الكتاب 378/2.



عطف الاسم على الفعل كما هو الظاهر من كلامه، هذا التعليل الأصيل لتلك الظاهرة عند سيبويه التقطه أبو علي الفارسي وابن يعيش والأنباري وصاغوه بعبارة صريحة تفيد أنه لما لم يصح عطف الاسم على الفعل لم يجوزوا قول بعضهم (ذهبتُ وزيدٌ)، فسيبويه أول مَنْ علَّلَ لقبح هذا التركيب، وليس أبا علي الفارسي كما صرح أستاذي الدكتور/ محمد عبد المجيد الطويل قائلاً: "غير أنض أبا علي التفت التفاتة بارعة لم نرها عند سيبويه أو المبرد، وهي البحث عن علة قبَّح العطف على ضمير المرفوع بلا فصل" (1).

يُفهم من كلام سيبويه والفارسي وابن يعيش والأنباري وغيرهم من النحاة أنَّ موضع العطف على ضمير الرفع المتصل موضع لبس وإشكال واحتمال في التركيب العطفى سواء أكان المعطوف عليه ضميراً مستتراً أو متصلاً ملفوظاً، وكلا التركيبين قبيح عندهما، إلا أنَّ الأول أشدَّ قبحاً من الثاني لاستتاره، إذ يصح أن يكون العطف من باب عطف الاسم على الفعل، ومن باب عطف الاسم على الاسم، وهو المقصود من باب عطف الظاهر على المضمَر، فالعطف على اللفظ الأصل في العربية والأصل في مجال العطف أن يكون بين المفردات، ولما كان اللفظ (ضمير الرفع المتصل يأتي مستتراً وبارزاً في العربية) كان الموضع في حال استتار الضمير مجالاً للإشكال والاحتمال واللبس، إذ المعطوف عليه ليس بارزاً، بل هو عنصر فارغ في اللفظ وليس عليه دليل لفظي، بعكس ضمير الرفع المتصل البارز الذي يشغل موضعاً في اللفظ في صدر المركب العطفى، ولذا لجأ النحاة إلى القول بضرورة وجود فاصل من توكيد ونحوه ليس لتصحيح بنية

1 (التوجيه النحوي عند ابن املك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

د/ محمد عبد المجيد الطويل ص 34.



المركب العطفى كما سبق بيانه، ولكنى أراه للتوكيد المحض للمعطوف عليه المستتر أصالة، وللمعطوف عليه (الضمير المتصل المرفوع البارز) طرداً للقاعدة النحوية، ورفعاً للبس والاحتمال في تلك التراكيب، لكن المتأخرين من النحاة قد آثروا اللفظ وقالوا بأن الفاصل لتصحيح بنية العطف حتى يكون العطف للاسم الظاهر على الاسم (ضمير الرفع المتصل) وليس على الفعل، حيث يمتنع حصول ذلك عند جمهور النحاة، ودليل صحة ذلك بنية المركب العطفى حينئذٍ صحيحة في حال الفصل وعدمه، لأن العبرة بالمقاصد والأغراض لا بالألفاظ والكلمات في العربية، وهذا أصل نفيس يجب الرجوع إليه واعتماده في أبواب العربية ولا سيما في بابي العطف والتوكيد.

المسألة الخامسة عشرة:

الفصل بين المتضايفين

قال سيبويه: "ولا يجوز (يا سارقُ) الليلة أهل الدارِ إلّا في شعرٍ، كراهيةً أنْ يَفصلوا بين الجار والمجرور"⁽¹⁾، وذلك "لأنَّ الشاعر إذا اضطرَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه"⁽²⁾، وأضاف إلى ذلك قوله: "الاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء، نحو: لا مِثْلَ زيد؛ فكما قُبِحَ أن تقول: لا مِثْلَ بها زيدٍ فَتَفْصِلَ، قُبِحَ أن تقول: لا يَدَي بها لك..."⁽³⁾، تلك النصوص تدل على أنَّ سيبويه حكم بالقبح على ما ورد فيه الفصل بين المتضايفين، وأجاز وقوعه في الشعر ضرورة، ومنع وقوعه في النثر لعدم سماعه بذلك، ووافقه جمهور البصريين، إلّا أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز الفصل بين المتضايفين شعراً ونثراً لورود السماع بذلك في أفصح الكلام قراءات قرآنية وحديث شريف كما يلي:

1- قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ)⁽⁴⁾.

حيث "قرأ ابن عامر وأهل الشام (زَيْنٌ... قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شركائهم)، وذكر الفراء أنها كذلك في بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم)... وبذلك تكون قراءة ابن عامر على الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل وما بعده بالمفعول وهم (أَوْلَادَهُمْ)"⁽⁵⁾.

1 (الكتاب 176/1 - 177.

2 (السابق 280/2.

3 (السابق 279/2.

4 (سورة الأنعام، الآية 137.

5 (معجم القراءات 554/2.



2- قوله تعالى: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ) (1).

حيث "قرأ جماعة: (مُخَلِّفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ) بنصب (وَعْدَهُ) وجر (رُسُلِهِ)،
ففصل بين المتضايفين، وهذا كقراءة ابن عامر" (2).

3- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "إن الله بعثني إليكم
فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم
تاركو لي صاحبي..." (3).

جاء في الشواهد السابقة الفصل بين المتضايفين بالمفعول به كقراءة
ابن عامر، حيث جاء المضاف (قُتِلَ) مصدرًا، والمضاف إليه (شركائهم)
فاعله، والفاصل (أولادهم) منصوبًا على المفعولية، أما في آية سورة إبراهيم
فقد جاء المضاف (مُخَلِّفَ) وصفًا، والمضاف إليه (رسله) مفعوله الأول،
والفاصل (وَعْدَهُ) مفعوله الثاني، وفي الحديث الشريف جاء الفاضل جازًا
ومجرورًا، "ولأنما كرهوا ذلك لأنَّ المجرور من تمام الجار، لأنه يقوم مقام
التتوين ويعاقبه، ولا يُفصل بين الاسم وتتوينه، فكرهوا الفصل بين الجار
والمجرور لذلك" (4).

ومن العجيب أنَّ البصريين رموا القراءتين السابقتين باللحن، وادعوا
وَهُم عبد الله بن عامر (ت 118هـ) مُقرئ الشام وصاحب القراءة المتواترة
السبعية، قال أبو حيان: "وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور
البصريين يمنعونها: - متقدموهم ومتأخروهم - ولا يجيزون ذلك إلا في

1 (سورة إبراهيم، الآية 47).

2 (معجم القراءات 518/4 - 519، وقراءة ابن عامر يشير بها إلى القراءة الواردة في آية
سورة الأنعام، الآية 137).

3 (صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة، ح (3661).

4 (شرح كتاب سيبويه للسيرافي 32/2 - 33).



ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها - وهو الصحيح - لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات...⁽¹⁾، وقد تولى كثير هذا الإثم الفراء فهو أول من ردّ تلك القراءة حيث قال: "وليس قول من قال: (مُخْلِيفٌ وَعَدُهُ رُسُلُهُ) ولا (زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ المَشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بشيء"⁽²⁾، وَضَعَفَ تلك القراءة الطبري المفسّر (ت 310هـ) قائلاً: "وقرأ ذلك بعض قراءة أهل الشام: (وَكذلك: زَيْنٌ) بضم الزاي (لكثير من المشركين قتل) بالرفع (أولادهم) بالنصب، و(شركائهم) بالخفض... ففرّقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح"⁽³⁾.

وعلق الفارسي على قراءة ابن عامر للآية بقوله: "والمعنى: قتل شركائهم أولادهم ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول للمصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى"⁽⁴⁾، وحكى الأنباري رأي المصريين مُرجحاً إياه قائلاً: "والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة وَوَهُم القارئ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أقصَح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة"⁽⁵⁾. أما الرضي الاستراباذي فقد كان ردة هذه

1 (البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 231/4.

2 معاني القرآن للفراء 81/2 - 82.

3 (جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري) 137/12.

4 (الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي 548/2.

5 (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين 351.



القراءة أشدّ، وكان أكثر جرأة حين قال: "والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من كلّ - مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما - فقراءة ابن عامر ليست بذلك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"⁽¹⁾، ووصف ابن جني الفصل الوارد في قراءة ابن عامر بقوله: "وهذا في النثر حال السعة صعب جداً، ولاسيما والمفصول به مفعول لا ظرف"⁽²⁾، وقال الأزهري: "وأما قراءة ابن عامر فهي متروكة"⁽³⁾، وكان الزمخشري من أشد الطاعنين في هذه القراءة بقوله: "وأما قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً...، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته..."⁽⁴⁾.

وقد اعترض أبو حيان هذا القول المنكر للزمخشري حول قراءة ابن عامر بقوله: "وأعجب لعجّمي ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم ودياناتهم"⁽⁵⁾. ويرجع الأنباري والرضي ضعف قراءة ابن عامر إلى ضعف سندها، أو عدم ثبوتها، بل لقد ذهب الأنباري في تحليله لقراءة ابن عامر إلى رسم المصحف وحده، مما يُشعر بأن القراءة لا علاقة لها بالرواية

1 (شرح الكافية للرضي ، القسم الأول ، المجلد الثاني 942.

2 (الخصائص 407/2.

3 (معاني القراءات للأزهري 1 / 388.

4 (الكشف 401/2.

5 (البحر المحيط 232/4.



المسندة والتلقي المباشر عن العلماء حيث قال: "وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أن رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء،... ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركائهم) بالواو، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه، - أي: من تضعيف القراءة وَوَهُم القارئ - " ⁽¹⁾، إلا أن عدّ قراءة ابن عامر من القراءات المتواترة السبعية بحسب مقاييس علماء القراءة فيه ردّ صريح لهذا التحليل الفاسد وإثبات أن هذه القراءة وغيرها من القراءات المتواترة قامت على صحة الإسناد وموافقة الرسم العثماني، وتمثل وجهاً صحيحاً في العربية، إذ "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين..." ⁽²⁾، فهذه القراءة صحيحة ثابتة متواترة موافقة للعربية وللرسم العثماني، وابن عامر من الفصحاء الثقات، وهو من أعلى القراء السبعة سنداً، إذ قرأ على أبي الدرداء ومعاوية بأبي سفيان وعثمان بن عفان وغيرهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - وهو أقدم القراء هجرة فهو من كبار التابعين، وكلامه حجة ولا لحن معهود عليه.

مما يؤيد ويرجّح مذهب الكوفيين ومَن وافقهم على إجازة الفصل بين المتضايفين في النثر بالظرف والجاز والمجرور والمفعول به وغيرها حيث ورد في الحديث الصحيح الوارد في صحيح البخاري الفصل بالفعل المفعلي فيما رواه قتادة رضي الله عنه - عن أنس بن مالك حين سألته عن عدد

1 (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، 351.

2 (النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص9.



عمرات النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث ختم أنس كلامه بقوله: وعمره الجعرانة، إذ قَسَمَ غنيمةً -أراه- حنين⁽¹⁾، وهو مما لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية عند البصريين، إلا أنه وقع في الحديث الصحيح وفسره ابن حجر قائلًا: "قوله: (وعمره الجعرانة، إذ قَسَمَ غنيمةً -أراه- حنين) كذا وقع هنا، بنصب (غنيمة) بغير تنوين، وكان الراوي طرأ عليه شك، فأدخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ (أراه) وهو بضم الهمزة، أي أظنه"⁽²⁾.

وختاماً أرى أن الفصل بين المتضايفين جائز شعراً ونثراً وليس مقصوراً على الشعر للضرورة الشعرية كما زعموا، ومناطق الخلاف في هذه المسألة يرجع إلى تغييب الشواهد الحديثية سبق الإشارة إليها، والتصور الذهني للنحاة القائم على تقديمهم للشكل واللفظ على المعنى، فصار إهمالهم للمعنى حائلاً دون إجازة الفصل بين المتضايفين بغير الجار والمجرور والظرف بنحو: المفعول به والفعل والقسم، ومما لا شك فيه أن تفعيل دور المعنى في تلك السياقات يفسر لنا مثل هذه التراكيب المشككة في رأي جمهور النحاة.

(1) صحيح البخاري، كتاب العمرة، ح (7778)

(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 601/3.



المسألة السادسة عشرة:

التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب مباشرة

جَمَعَ سيبويه التعجب والتفضيل في موضع واحد في شروط ما يُراد صياغتهما منه من الألفاظ، على الرغم من أن أفعال التفضيل من الأسماء وصيغتي التعجب من الأفعال، وفي هذا السياق مَنَعَ سيبويه التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب مباشرة، ولذا حَكَمَ بأنه لا يُتَوَصَّلُ بالتعجب والتفضيل منهما إلا بفعل آخر مستوفٍ للشروط، حيث قال سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أَفْعَلُ وكان لوئاً أو خَلْقَةً، ألا ترى أنك لا تقول: ما أَحْمَرُهُ ولا ما أبيضُهُ، ولا تقول في الأعرج: ما أَعْرَجُهُ، ولا في الأعشى: ما أَعْشَاهُ، إنما تقول: ما أَشَدَّ حُمْرته، وما أَشَدَّ عِشاه، وما لم يكن فيه ما أفعَلُهُ لم يكن أَفْعَلُ به رَجُلًا، ولا هو أَفْعَلُ منه، لأنك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه، كما أنك إذا قلت: ما أفعَلُهُ، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى في أَفْعَلُ به وما أفعَلُهُ واحد، وكذلك أَفْعَلُ منه"⁽¹⁾، والتعجب والتفضيل يكون من أفعال الفرائز التي ترجع إلى قصد المتكلم وإرادته أصالةً وَفَقَ ما أُلْحَ إليه سيبويه في قوله: "كما أنك تقول: ما أَقْبَحُهُ، وإنما تريد أنه قبيح في عينك، وما أَقْدَرُهُ، إنما تريد أنه قَدَرٌ عندك"⁽²⁾.

يبدو مما سبق أن سيبويه مَنَعَ التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب مباشرة لعدم سماعه بذلك في كلام العرب، وذهب شيخه الخليل إلى أن سبب هذا المنع يرجع إلى أن الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق نحو: اليد

1 (الكتاب 97/4.

2 (السابق 100/4.



والرجل، وهي معان لازمة لا يجوز فيها التفاضل والتعجب. حكى سيبويه رأي شيخه الخليل ولم يُعلّق عليه مما يدل على قناعته به، وذلك قوله: "وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأنّ هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، وما ليس فيه فعل من هذا النحو"⁽¹⁾، وذهب بعض النحاة إلى أنّ سبب المنع زيادتها على ثلاثة أحرف أصالة أو حكمًا، يقول ابن يعيش: "وبعضهم احتج بأن أصلها -أي: الألوان والعيوب- يرجع إلى ما زاد عن الثلاثة نحو: أسودّ وأسود، وأغوار وأغور، وأما حول وعور وصيد البعير فمنقوصات من أحوال وأغوار"⁽²⁾، فهي في الحكم زائدة على الثلاثة يدل على ذلك صحة الواو والياء فيها"⁽³⁾.

أما عن مذاهب النحاة في جواز التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب فالجمهور على أنه غير قياسي، وذهب البصريون إلى أنّ ذلك ممتنع في الألوان والعيوب، فأجاز الكسائي وهشام التعجب من الألوان والعيوب مطلقًا، وذهب بعض الكوفيين إلى تقييد ذلك الجواز في الألوان والعيوب بالسواد والبياض خاصة دون غيرهما؛ لأنّها أصل الألوان كلها، واختار ابن الحاج وحدة القول بقياسية التعجب من السواد والبياض من الألوان شعراً ونثراً، حكى ذلك أبو حيان الأندلسي بقوله: "واختلف في العاهات والألوان، فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يُتعجب من العاهات، وأجاز ذلك الأخفش والكسائي وهشام، نحو: ما أعور، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز من الألوان، وأجاز ذلك الكسائي، وهشام مطلقاً نحو: ما أحمر، وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان،

(1) السابق 98/4.

(2) لعل ابن يعيش قد فاتته ذكر أصل (صيد) وهو بالقياس (اصيادًا).

(3) شرح المفصل 91/6.



وسمع الكسائي: (ما أَسْوَدَ شعره) وَمِنْ كَلَامِ أُمِّ الْهِثَمِ: (هو أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الْغَرَابِ)، وَفِي الْحَدِيثِ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ (لَهَا أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ) وَفِي الشَّعْرِ: (رَجَزَ):

أَبْيَضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي إِبَاضٍ (1)

أَبْيَضُهُمْ سِرِّيَالٌ طَبَّاحٌ (2)

وهذا عند البصريين شاذ، لا يقاسُ عليه، وقال ابن الحاج: عندي جواز اقتياس (ما أَفْعَلَهُ) فِي السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ فِيهَا، بَلْ أَقُولُ: مَا أَبْيَضَ زَيْدًا، وَمَا أَسْوَدَ فَلَانًا فِي الْكَلَامِ وَالشَّعْرِ (3).

لم يسمع سيبويه التعجب والتفضيل مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ مَبَاشَرَةً، وَرَدَّ الْبَصَرِيُّونَ مَا سُمِعَ شَعْرًا وَنَثْرًا، وَوَصَفُوهُ بِالنَّدْرَةِ وَالشَّدُوذِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَقْيَسٍ، عَلَى حِينِ اخْتَارَ الْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِيُّ وَهْشَامُ جَوَازَهُ فِي الْعُيُوبِ وَالْعَاهَاتِ مَطْلَقًا، وَرَأَى الْكَسَائِيُّ وَهْشَامُ جَوَازَهُ مَطْلَقًا فِي الْأَلْوَانِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى تَخْصِيصِ هَذَا الْجَوَازِ وَقَصْرِهِ عَلَى السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ مِنَ الْأَلْوَانِ دُونَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ، وَلَعَلَّ الرَّاجِحَ هُوَ اخْتِيَارُ الْكَسَائِيِّ وَهْشَامِ وَالْقَوْلُ بِجَوَازِ ذَلِكَ مَطْلَقًا دُونَ قَيْدٍ أَوْ شَرْطٍ، لَكِنَّهُ أَقْلُ شَيْعَةٍ مِنَ التَّعْجِبِ وَالتَّفْضِيلِ مِنْهُمَا بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ مَبَاشَرَةٍ، وَيَشْهَدُ لَصِحَّةِ ذَلِكَ عَدَدٌ مِنَ النُّصُوصِ الثَّابِتَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يَلِي:-

1 (البيت منسوب لرؤية ، انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 2083/4 ، هامش 4.

2 (البيت منسوب لطرفة ، انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 2083/4 ، هامش 5.

3 (ارتشاف الضرب من لسان العرب 2082/4 - 2083.



1- قوله تعالى: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا) (1).

2- وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم:- "حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء، مَنْ شَرِبَ منها فلا يظمأ أبداً" (2).

3- وقوله - صلى الله عليه وسلم:- "استوصوا بالنساء، فإنَّ المرأة خُلقت من ضلع، وإنَّ أعوج شيء في الضلع أعلاه، فإنَّ ذهبت تقيمه كسرته، وإنَّ تركته لم يزل أعوج، فاستوصوا بالنساء" (3).

4- قول أبي هريرة - رضي الله عنه - في وصف جهنم: "أترونها حمراء كنفاركم هذه، لُهي أسودُّ من القار، والقار: الزفت" (4).

قرأ أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) والكسائي (ت 189هـ)، وفي رواية عن عاصم (ت 127هـ)، من أئمة القراء السبعة، وفي رواية عن يعقوب بن إسحاق (ت 205هـ) من أئمة القراء العشرة، وفي رواية عن يحيى اليزيدي (ت 202هـ) من أئمة القراءات الأربع عشرة، قوله تعالى: (أعمى) في آية سورة الإسراء السابقة بإمالة اللفظة الأولى وفتح الثانية لأنها للتفضيل بدليل العطف عليها بقوله تعالى: (وأضلُّ) حكى ذلك بدقة الدكتور/عبد اللطيف محمد الخطيب بقوله: "وقرأ أبو عمرو برواية أبي زيد، ونصير عن

1 (سورة الإسراء، الآية 72.

2 (صحيح البخاري، كتاب الرقاق ح(6579)، وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، ح (2292).

3 (صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، ح (3331)، وصحيح مسلم، كتاب الرضاع، ح (1468).

4 (الموطأ لابن مالك، باب ما جاء في صفة جهنم، ح (1826)، ح (2843)0



الكسائي، والبرجمي عن أبي بكر عن عاصم، ورويس عن يعقوب، واليزيدي: (أَعْمَى - أَعْمَى) بإمالة الأول وفتح الثاني. أمّا إمالة الأول فلأنه ليس أفعَل تفضيل، فآلفه متطرفة لفظاً وتقديراً، والأطراف محلُّ التغير غالباً. وأمّا فتح الثاني فلأنه للتفضيل، ولذا عُطِف عليه (... وَأَضَلُّ) فآلفه في حكم الوسط" (1).

وأضاف د/عبد اللطيف محمد الخطيب إلى ذلك حكايته لبعض توجيهات العلماء لتلك القراءة الثابتة السبغية الصحيحة فقال (2): جاء في التاج: "ومنهم مَنْ جعل الأول من عَمَى القلب، والثاني من عَمَى البصر، وإلى هذا ذهب أبو عمرو - رحمه الله تعالى - فأما الأول لما كان من عَمَى القلب، وترك الإمالة في الثاني لما كان اسماً، والاسم أبعد من الإمالة"،

وقال الفارسي فيما نقله عنه الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب - ولم أجده في كتب أبي علي الفارسي - قوله:

"الوجه في تصحيح قراءة أبي عمرو أن المراد بالأعمى في الكلمة الأولى كونه في نفسه أعمى، وبهذا التقدير تكون الكلمة تامة فتقبل الإمالة، وأمّا الكلمة الثانية فالمراد من الأعمى أفعَل التفضيل، فكانت بمعنى أفعَل من، وبهذا التقدير لا تكون لفظة أعمى تامة، فلم تقبل الإمالة".

1 (معجم القراءات 98/5).

2 (معجم القراءات 98/5 - 99، وانظر: أصول هذه النقول التي رصدها الدكتور/ عبد اللطيف محمد الخطيب أثبتها منسوبة إلى مصادرها الأولى، تاج العروس للزبيدي / عمي، ومفاتيح الغيب للرازي 16/21، وحجة القراءات لأبي زرع 407، والبيان في إعراب القرآن للعكبري 829/2، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي 84/1).



وقال أبو زرعة: "وكان أبو عمرو أَحَذَقَهُمْ، ففَرَّقَ بين اللفظين لاختلاف المعنيين، فقرأ: (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى) بالإمالة، (فهو في الآخرة أعمى) بالفتح، فجعل الأول صفة بمنزلة (أحمر وأصفر)، والثاني بمنزلة (أفعل منك)، أي: أعمى قلباً".

وقال العكبري: "والثانية: - أي: أعمى - هي أفعل التي تقتضي من، ولذلك قال وأضل، وأمال أبو عمرو الأولى دون الثانية، لأنه رأى أنَّ الثانية تقتضي (من)، فكان الألف وسط الكلمة التي تُمَثَّلُ أعمالهم...".

وقال مكِّي: "وعِلَّةُ أبي عمرو في فتحه الثاني أنه اسم في موضع المصدر، والأول ليس بمعنى المصدر، فأمال الأول وفتح الثاني للفرق، وكان المصدر أولى بالفتح، لأنَّ ألفه إذا لفظ به ليست من الياء في قول جماعة من النحويين إنما هي عوض من التتوين إذا قلت: هو أشدُّ عمىً منك، فوقفت على عمى، وقفت بالألف التي هي عوض من التتوين وفيه اختلاف".

ولا حجة لِمَنْ رَدَّ تلك الأحاديث بأنها مروية بالمعنى، فهي في أعلى درجات الصحة؛ لأنها ثابتة في الصحيحين، ولا يصح حمل تلك الشواهد الصحيحة على الشذوذ والندرة، بل يجب إثباتها، ولا فرق بينها وبين المشهور في هذا الباب إلا في درجات التفاوت في الفصاحة، فهي فصيحة في درجة أدنى قليلاً من الأفصح المشهور في كلامنا، فقله:- صلى الله عليه وسلم- "ماؤه أبيض من اللبن" تنبيهاً على الأصل المرفوض عند النحاة⁽¹⁾،

1 (ينظر في ماهية هذا المصطلح الأبحاث التالية: "الأصول المرفوضة عند النحويين العرب في ضوء النقوش المسندية" د/ طارق النجار ، و"الأصول المرفوضة" د/ محمد الشهري ، و"أثر الأصول المرفوضة في توجيه القراءات الشاذة في المحتسب لابن جني" د/ المتولي محمود المتولي ص 10 - 27.



أشار إلى ذلك الإمام القرطبي بعد أن عرض لنماذج من هذه الأصول المرفوضة في باب التفضيل وغيرها، قائلاً: "وكل ذلك جاء مَبْهَةً على الأصل المرفوض، والمستعمل الفصيح، كما جاء في الرواية الأخرى: (أشدّ بياضاً من الثلج)"⁽¹⁾. ولا معنى لقول مَنْ قال: من مُتَعَسِّف النحاة: لا يجوز التلفظ بهذه الأصول المرفوضة، مع صحة هذه الروايات وشهرة تلك الكلمات"⁽²⁾.

وختاماً أقول يجوز بناء التعجب والتفضيل مباشرة من الألوان والعيوب مطلقاً خلافاً لاختيار سيبويه بالمنع ولتخصيص بعض الكوفيين ذلك بالألوان دون العيوب، أو في السواد والبياض خاصة وفقاً للمسموع الثابت من كلام سيد المرسلين محمد - صلى الله عليه وسلم - ولا حجة صحيحة للنحاة المانعين بناء التعجب والتفضيل من الألوان والعيوب؛ لأن حجّتهم مبنية على افتراض أسبقية وضع لغوي على آخر، أي: وضع الألوان والعيوب قبل وضع التفضيل خوفاً من اللبس، حكى ذلك الادعاء الرضي الإستراباذي في قوله: "وهذا التعليل إنما يتم إذا بَيَّنَّ أنْ أفعال الصفة مُقَدَّمُ بناؤه على أفعال التفضيل وهو كذلك؛ لأنَّ ما يَدُلُّ على مطلق ثبوت الصفة مُقَدَّمُ بالطبع على ما يَدُلُّ على زيادة على الآخر في الصفة، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع"⁽³⁾.

(1) صحيح مسلم، باب إثبات حوض نبينا وصفاته ح (865)، ح (6129)، ح (6130).

(2) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي 92/6.

(3) شرح الرضي للكافية، تحقيق، يوسف حسن عمر، 0 449/3



المسألة السابعة عشرة:

(سوى) بين الظرفية والاسمية

مما فهم على غير وجهه في كتاب سيبويه قول النحاة إنَّ (سوى) بكسر السين وضمها و(سواء) ظرفان، حيث نقلوا عن سيبويه كلاماً يفيد أنه لم يثبت لديه مجيء (سوى) متصرفاً؛ ولذا حكم بأنها ظرف مكان بمعنى المكان ملازم للنصب على الظرفية ولا تخرج عن الظرفية وملازمة للنصب إلا في الضرورة الشعرية، وذلك في نحو قوله: "وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلّا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول 000 الأعشى: (وما قصدت من أهلها لسواءك...)، فعلوا ذلك لأنَّ معنى سواء معنى غير... وليس شيء يضطرونَّ إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً..."⁽¹⁾. وقال في موضع آخر: "ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر، قال بعض العرب لما اضطرَّ في الشعر جعله منزلة غير... وبذلك على أنَّ سواءك وكزير بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررتُ بمن سواءك وعلى من سواءك، والذي كزير، فَحَسُنَ هذا كَحَسُنَ مَنْ فيها والذي فيها، ولا تُحَسِّنُ الأسماء هنا ولا تُكثِّرُ في الكلام، لو قلت: مررتُ بمن فاضلٌ، أو الذي صالحٌ، كان قبيحاً، فهكذا مجزى كزير وسواءك"⁽²⁾.

ذهب أبو القاسم الزجاجي إلى أنَّ (سوى) و(سواء) من الأسماء وليست ظروفًا، حيث قال: "والذي يكون به الخفض ثلاثة أشياء: حروف وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف... وأما الأسماء فنحو: مثل، وشبه،

(1) الكتاب 31/1 - 32.

(2) السابق 407/1 - 409.



وشبيهه، وسيوى، وسُواء، وسَوَاء...⁽¹⁾، وشرح ابن أبي الربيع ذلك في البسيط بقوله: "يظهر من أبي القاسم -أي الزجاجي- أنها -أي: سوى بتوعاتها- أسماء وليست بظروف، ونصّ سيبويه أنها من الظروف التي لا تتصرف، وإنما تتصرف في الشعر، وأنشد على ذلك:

إذا جلسوا مِنّا ولا من سوائنا

فأدخل عليها (من)، ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنّ إدخال (من) عليها يكون في الكلام - أي: في النثر- وجعل إدخال (من) على الظروف كلها قياساً. وهذا ليس بشيء، وإدخال (من) على الظروف كإدخال حروف الجر كلها تصرف... ولا تستعمل (سوى) اسماً مجروراً بمن ولا بغير (من) إلا في الشعر⁽²⁾. والعلة التي دعت سيبويه إلى عدّ (سوى) و(سواء) ظرفين أمران كما ذكر ابن أبي الربيع في قوله: "أحدهما: عدم تصرفها، وعدم التصرف إنما يوجد في الظروف، وفي المصادر، وفي الأسماء المبهمة، فإن جعلنا (سوى) ظرفاً فيكون عدم تصرفه له نظير، وإن جعلناها غير ظرف لم يكن لذلك نظير، وبلا شك أن ما له نظير أولى في الظن مما لا نظير له. الثاني: أن سيبويه -رحمه الله- حكى أن العرب تقول: مررتُ بمن سواك، ومن هنا بمنزلة الذي، ولا بد لها من صلة، والصلة ظرف أو جملة، فلا يمكن أن تكون جملة لنصبها، فلم يبق إلا أن تكون ظرفاً..."⁽³⁾.

وردت مجموعة من النصوص الصحيحة المسموعة من العرب دالة على

1 (الجمل في النحو للزجاجي، ص 60 - 61.

2 البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع 882/2 - 883.

3 السابق 883/2.



أَنَّ (سوى) اسم وليست ظرفاً، إلا أن سيبويه ومَن وافقه خَصُّوا ذلك بالضرورة الشعرية، وردُّوا غيرها من الشواهد النثرية تارة، ورموها بالشذوذ تارة أخرى، وقالوا: الشاذ لا يحتكم إليه، وقالوا بَرْدُ الأحاديث النبوية وعدم الاحتجاج بها لأنها مروية بالمعنى، ولكنَّ صحيح المسموع يثبت استعمال (سوى) اسماً دائماً وليست ظرفاً كما عند الزجاجي⁽¹⁾ واختاره ابن مالك، وحكم بأنها ليست ظرفاً لأمرين: "أحدهما: إجماع أهل اللغة على أَنَّ معنى قول القائل: "قاموا سواك" و"قاموا غيرك" واحدٌ، وأنه لا أحد منهم يقول إنَّ سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أنَّ مَنْ حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أُضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية⁽²⁾، ثم أخذ يُعَدُّ الشواهد الشعرية والنثرية الدالة على اسميتها، ومن ذلك في الحديث الشريف ما يلي:

1- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: "دعوت ربي ألا يُسلَّط على أمتي عدوٌّ من سوى أنفسهم"⁽³⁾.

2- وقوله - صلى الله عليه وسلم -: "ما أنتم في سواكم من

(1) انظر: الجمل في النحو 60- 61.

(2) شرح الكافية الشافية لابن مالك 2/ 716- 717

(3) صحيح مسلم، كتاب الفتن، ح (2887) وسنن الترمذي، كتاب الفتن ح (2176)، وروايته هي: "سألته ألا يسلط عليهم عدوٌّ من غيرهم"، وسنن ابن ماجة، كتاب الفتن، ح (3951).



الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود" (1).

ويضاف إلى ما سبق دليل ثالث على اسميتها وامتناع وقوعها ظرفاً لقول سيبويه "فعلوا ذلك لأنَّ معنى سَوَاءَ معنى غير" (2)، فسوى مثل غير بإطلاق، فهذا الكلام لسيبويه نصٌّ صريح دال على اسميتها عنده على خلاف ما شاع عنه أنها ظرف لا غير، وإذا وقعت اسماً فضرورة، فمعنى مساواة سيبويه بين (سوى) و(غير) انتفاء الظرفية عنها كما هي منتفية عن غير، إذ لو كانت ظرفاً لكانت مُضْمَنَةً معنى (في)؛ لأنَّ معنى الظرف هو: "ما ضُمِّنَ معنى (في) من الأسماء الدالة على الزمان والمكان" و(سوى) ليست مُضْمَنَةً معنى (في) ولا هي اسم زمان ولا مكان حقيقة، فلا ظرفية حقيقية فيها، فهي وغير سواء في الاسمية وفي إعرابها... إلخ، ونقل الإمام الشاطبي عن النجاة أنَّ هذا المذهب لابن مالك هو اختيار الكوفيين حيث قال: "ما ذهب إليه الناظم -أي: ابن مالك- هو مذهب الكوفيين أنها تكون عندهم غير ظرف. وحجته في ذلك القياس والسمع، أمَّا القياس فإنَّ سواء أصلها الوصف... كقوله تعالى: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ) (3)، ... وإذا كانت غير ظرف في أصلها بل صفة متصرفة، فالأصل بقاؤها على ما كانت عليه من التصرف حتى يقوم الدليل على التصرف، ولم يَقم بَعْدُ، ثم تضمينها معنى حرف الاستثناء لا يوجب لها عدم التصرف... وأيضاً فإنَّ معنى (سوى) و(سواء) معنى (غير)، وقد ثبت تصرف غير في باب الاستثناء

1 (صحيح مسلم، كتاب الإيمان، ح (553)، وصحيح البخاري، كتاب البرقاق ح (6528)، (6529)، وكتاب الأنبياء، ح (3348)، وكتاب التفسير، ح (4741)، وسنن ابن ماجة، كتاب الزهد، ح (4283).

2 (الكتاب 32/1.

3 (سورة فصلت، الآية 10.



وغيره، فكذلك يجب فيما كان في معناها⁽¹⁾.

ختاماً يجب الإقرار أن (سوى) اسم وليست ظرفاً البتة عند سيبويه، وأن النصين السابقين في صدر هذه المسألة لا يقصد فيها سيبويه بـ(سوى) الظرفية الحقيقية، ولكن الظرفية فيها هي الظرفية المجازية، فـ(سوى) قد تعامل مُعاملة الظرف لكن لا يلزم من ذلك وسمُّها بالظرفية الحقيقية، بل لقد صرَّح سيبويه باسميتها عند تشبيهها بـ(غير) في قوله: "فعلوا ذلك لأنَّ معنى (سواء) معنى (غير)"⁽²⁾. فالقول بظرفيتها حقيقة ممتنعة لأنها غير مُضمَّنة معنى (في)، ولأنها صفة متصرفة في الأصل، ولا يلزم من معاملتها معاملة الظروف أن تكون ظرفاً "فإنَّ حرف الجر يُعامل معاملة الظرف، ولم يكن بذلك ظرفاً، وإنَّ سُمِّيَ ظرفاً فمجازاً، فكذلك إنَّ أُطلق على (سوى) لفظ الظرف مجازاً فجائز، أما إطلاقه حقيقة فممنوع"⁽³⁾، وعلى هذا يجب تصحيح هذا الوهم في أذهان كثير من النحاة الباحثين في شأن (سوى)، فـ(سوى) اسم بمعنى (غير) لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، وقد تعامل معاملة الظروف وتُسَمَّى ظرفاً مجازاً كما عند سيبويه، ويُعدُّ (سيبويه) أوَّل مَنْ قال باسميتها، وليس الكوفيون أو الزجاجي خاصة.

(1) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 398/3.

(2) الكتاب 32/1.

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 400/3.



الخاتمة

تحصيل لأهم النتائج:

تظهر في النثر عامة والشاهد القرآني والحديثي خاصة وظيفة اللغة الأساس في الإبلاغ والتفاهم والتواصل، وهو بلا شك مجال أرحب من مجال الشعر المشكوك في صحة رواية بعضه وحجيته وجهالة نسبته إلى أصحابه وتعدد رواياته 000 إلخ، بخلاف الشواهد القرآنية والحديثية التي تمتاز عن غيرها بالصحة والثبوت القطعي سواء في القرآن الكريم وقراءاته الصحيحة والحديث النبوي الشريف الثابت في كتب الصحاح.

القراءات القرآنية صارت انعكاساً صادقاً لطبيعة اللهجات العربية في عصر التدوين وقبله وكذا الحديث النبوي الشريف المروي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكلام الصحابة - رضي الله عنهم - فهم حجة في الدين واللغة معاً، وكلام كبار التابعين أيضاً فهم أرسخ قدماً في عصور الاحتجاج من غيرهم.

قد كان منهج سيبويه في هذا المضمون ردّ الشواهد التي تخالف ما منعه من تراكيب وظواهر لغوية، ووسمها بالضرورة الشعرية إذا كانت نظماً، أما إذا كانت شواهد نثرية فكثيراً ما كان يلجأ إلى تأويلها تصحيحاً للقاعدة التي ارتضاها وطرداً للقاعدة النحوية على وتيرة واحدة، أو حمل تلك الشواهد المخالفة لرأيه على مخالفة القياس، أو وصفها بالندرة والقلة والشذوذ... إلخ.

لم يرد مصطلح (الاستقراء) في كتاب سيبويه، وأول ظهور لهذا المصطلح في التراث النحوي نجده عند ابن السراج (ت316هـ) في الأصول، على حين استخدم سيبويه مصطلح (الإحصاء) بتتويعاته ودرجاته المتعددة بين القلة والكثرة والندرة والشذوذ... إلخ، وهذا المصطلح عند سيبويه لا



يستلزم الحصر كما يُظنُّ، فالحصر عنده نسبي وفق العينة والنصوص التي سمعها وجمعها من كلام العرب.

تُعَدُّ التوجيه النحوي في العربية يرجع إلى إغلاق المجال التطويري لقواعد العربية على الرغم من انفتاح مجال النصوص المسموعة من العرب وديمومته في عصور الاحتجاج وبعدها، فقواعد النحاة تُمَثِّل الثبات مقابل نصوص اللغة المسموعة التي تمثل المُتغيِّر حيث لم يشملها التصور الذهني للناظر في كلام العرب حيث بنى النحاة تصورهم للعربية لحظة الثبات فقصروا الاحتجاج على زمان ومكان معين، بل تفاضوا عن نصوص كثيرة مُمَثَّلة اللهجات العربية رغم اعترافهم بأنها كلها حجة، وبنوا قواعدها على الأشهر والأكثر استعمالاً، وعدُّوا ما عداها مخالفاً للفصحى، والصواب أنه فصيح وفق معيار الكثرة والشيوع، لكنه في الدرجة التالية للأفصح، فالفصاحة ليست وجهاً واحداً ولكنها درجات ومستويات متعددة.

الأصوب والأرجح جواز ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) لثبوته بالسماع الصحيح تصريحاً في القرآن الكريم والحديث الشريف، وليس الخبر الوارد في هذه الشواهد المسموعة كوناً مطلقاً مما يجب معه حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) عند سيبويه والجمهور، ولا يجب طرد تلك المسألة على وتيرة واحدة ؛ لأنَّ المسألة فيها بيان وتفصيل يتوزع بين الكون العام والكون الخاص الذي يُدرك معناه بذكره، والذي لا يُدرك معناه بذكره، وحينئذٍ تتوزع الأحكام بين وجوب الحذف، ووجوب الذكر، ووجوب الحذف والذكر للخبر.

حذف (الفاء) في جواب (أمّا) استعمال فصيح تُعَضِّدُه الشواهد القرآنية والحديثية، ولا حجة لمن وسم تلك الشواهد بالندرة والشذوذ، أو قدَّر محذوفاً مُصدِّراً بالفاء، غير أنه في درجة أدنى من الاستعمال الأفصح من حيث كثرة الاستعمال لا غير.



جرّصُ النحاة على طرد الأحكام على وتيرة واحدة في تنظيرهم حمَلهم على تأويل كل ما خالف قواعدهم ولو كان مسموعاً صحيحاً ثابتاً في قراءات متواترة وشاذة أو في أحاديث صحيحة، وكان الأجدر بهم إثبات كل مسموع صحيح وإن خالف قواعدهم وعدم ردّه أو تضعيفه أو رمية بالشذوذ والتأويل بألوانه المتعددة تحقيقاً لمضمون قولهم : كل لغات العرب حجة وإن تفاوتت في درجات الفصاحة والبيان، فلا ضير في إثبات أقوال العرب الصحيحة ولاسيما إذا ثبتت في قراءات صحيحة أو أحاديث شريفة مع وُسْمِها بأنها فصيحة وليست فُصحى.

السبب وراء ردّ سيبويه والنحاة للتركيب المُشْكِل (إنَّ + منصوب + منصوب) يرجع إلى التضارب الحاصل بين التنظير النحوي والاستعمال اللغوي، مما جعلهم يُصَحِّحُون ويُقَدِّمُون التركيب (إنَّ + منصوب + مرفوع) لشيوعه، وجعلوه المثال والأنموذج والقاعدة على الرغم من تحقق النصب في هذا التركيب قبل الرفع، حيث سَوَّى سيبويه بين عمل (إنَّ) وأخواتها وعمل أفعال القلوب في العربية، فلماً غاب الرفع في هذا التركيب المُشْكِل حصل حينئذ واقع لغوي غير مُتجانس مع تنظيرهم مما دفعهم إلى رفضه ووُسْمِهِ بالشذوذ دون البحث عن تفسير لهذا الإشكال.

التركيب المُشْكِل (إنَّ + مرفوع + مرفوع) يُمثِّل مرحلة أولى من مراحل استخدام تلك الحروف حيث جاءت تلك الحروف دالة على تقوية الإثبات وتوكيده مع (إنَّ) وتخصيصه مع غيرها، فالمنعنى العام وهو الإثبات لم يتغير لكِنَّه خُصِّصَ بتلك الحروف، فكان الملمح الدلالي لتلك الحروف هو المُعَوَّل عليه في بداية استخدام تلك الحروف، ولم تكن حينئذ عاملة فيما بعدها ؛ ولذا بقي ما بعدها على أصله جملة اسمية (مبتدأ مرفوع + خبر مرفوع) .



رَدَّ سيبويه والجمهور المسائل التي دار حولها البحث ونظائرها برود
وفيرة أبرزها : الشذوذ والندرة والقلة والضرورة واللهجة ... إلخ من
المصطلحات الدالة على عدم الاطراد والشيوع والكثرة والغلبة، ومما لا
شك فيه أنَّ تلك المصطلحات الدالة على الاطراد والشذوذ مُنبِّهة على
الأصلين الرئيسين : السماع والقياس، لتحقيق معيار الكم أو (الكثرة
والقلة) في التنظير النحوي عند العرب ولا يلزم من هذا التصور الذهني
عند النحاة إهمالهم لما أُطِّق عليه شاذًّا، بل قد تراهم قد سعوا في رصده
وتوجيهه على الضرورة الشعرية أو التأويل بألوانه المتعددة رغبة في استيعاب
كل المسموع عن العرب وإحكامًا لقواعدهم وطرْدًا لها على وتيرة واحدة،
ومن ثَمَّ كان كلام سيبويه والنحاة الأوائل حول معيار الاطراد والشذوذ
من باب الوصف لدرجات الاستعمال اللغوي عند العرب وتفاوت درجات
الفصاحة بينهم، فبلغات العرب كلها حجة، على حين صار هذا المعيار لدى
كثير من الدارسين والنحاة مُوحياً بأنَّ غير المُطَرَّد ليس صواباً ولا يجوز
الكلام به ؛ ولذا ترى بعض أعلام النحاة كالمبرد والفراسي والزمخشري
والرضي وغيرهم يَرُدُّون تلك القراءات المتواترة والشاذة والأحاديث النبوية
الصحيحة تغليباً لمقتضيات النظر النحوي على الأصول المرعية في حجية
لغات العرب كلها على خلاف الفهم القويم الذي أَرَادَه سيبويه وجمهور
النحاة الأوائل.

ينبع منهج سيبويه في التنظير النحوي من الوصف الكامل لكلام
العرب والتحليل لتراكيبه والحكم عليها واحترام المسموع وتقديمه على
القياس، فلم يُعْهَد عليه رَدُّه للقراءات القرآنية متواترة وشاذة ولا الحديث
الشريف، فسيبويه إما أن يُقَرَّبُ بها ويصفها بأوصاف دالة على الكم وفق
معيار الاطراد والشذوذ، أو لا يذكرها لعدم إحاطته بها ؛ لأنَّ تصنيف



القراءات إلى متواترة وشاذة لم يُعرف في عهده، أو لأنه لم يستحضرها زمن تصنيفه كتابه إحساناً مِنَّا للظن بعلم ثقة من أعلام العربية - رحمه الله - ولا عجب أن يُستدرك عليه في بعض مسائل العربية تنمة لهذا التنظير، ورصدًا لمستويات اللغة العربية ولهجاتها مع تفاوتها في درجات الفصاحة لا غير، وليس من باب الصواب والخطأ فكلام العرب كله حجة .

يجوز فتح همزة (أنْ) قبل (لام) الابتداء المؤكدة المسبوقه بفعل قلبي لثبوت القراءة المتواترة بذلك نحو : قراءة أبي عمرو بن العلاء وغيرها من القراءات الشاذة المروية عن أعلام التابعين خلافاً لسيبويه، وكفى بصحة المسموع شاهداً على ذلك الجواز، ومن أراد توجيه تلك القراءة الصحيحة وفق أصول التنظير النحوي نراه يقول بتوهم زيادة تلك اللام، وجواز الابتداء بـ (أنْ) المفتوحة الهمزة، وما الفعل القلبي الوارد قبل هذا التركيب إلا مجرد أداة لتخصيص الإثبات العام في الجملة الاسمية حينئذ.

المعرفة الواقعة اسماً لـ (لا) النافية للجنس ليست معرفة حقيقية، بل قد تُعدُّ تلك المعارف ظاهراً نكرات، فهي ركام لغوي يُمثّل بقايا من ظاهرة لغوية قُدمى عند بعض فصحاء العربية الذين كانوا يستعملون الأعلام خاصة والمعارف عامة استعمال النكرات الني كانت بغير وسيلة تعريف لفظية، وقد اجتمعت اللغتان الفصيحتان المتفاوتتان في درجة فصاحتهما في الحديث الصحيح في قوله: - صلى الله عليه وسلم - " إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده " .

تُعدُّ ظاهرة اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) خير شاهد على اجتماع لغتين فصيحيتين في كلام العرب، يشهد لذلك وفرة من الأحاديث الصحيحة، حيث وردت معظم الأحاديث في هذه المسألة بروايتين صحيحتين : إحداهما بذكر (أنْ) والأخرى بحذفها، وصار الاستعمال



اللغوي (كاد + اسمها + أنْ + فعل مضارع) يمثل لغة قليلة الاستخدام وغير شائعة ، وإنْ كثرت في الأحاديث النبوية الشريفة قياساً على الاستخدام الأوضح والأكثر شيوعاً بحذف (أنْ) في القرآن الكريم وغيره من نصوص العربية.

أقام النحاة تنظيرهم لحروف المعاني على أساس من العمل (علاقة الحرف بالاسم بعده) واللزوم والتعدي (علاقة الحرف بالفعل قبله) وقد كان من ثمار هذا التنظير ظهور مذهبين للنحاة في هذه المسألة، ومدار الخلاف بينهما مبني على القول بتضمين الحروف أو تضمين الأفعال فيما خالف معهودهم التنظيري من كلام العرب في المركب الجري، مع اتفاقهم على أنَّ حرف الجر هو البؤرة والمركز في المركب الجري، ومناطق الخلاف بينهم يتراوح بين الحل المعجمي بالقول بتضمين الأفعال والحل النحوي بتضمين الحروف.

التعريف والتذكير في العربية - أراه - مرَّ بثلاث مراحل هي : المرحلة الأولى: مرحلة قُدِّمَ اندثرت ثُمَّلَّ أوليات الاستعمال اللغوي، حيث كان العرب لا يُفرِّقون بين النكرة والمعرفة بعلامات مائزة، فصارت العلامات حينئذ صفرية، وكان قَصْد المتكلم هو المعيار الضابط في التعريف والتذكير، أما المرحلة الثانية فتتمثل في التنظير النحوي حيث عُدَّت النكرة أصلاً للمعرفة لبساطتها وخفتها وكثرة استعمالها وأوليتها واستغنائها عن العلامة، أما المعارف فيلزمها علامة لفظية نحو (أل) أو الإضافة، وتأتي المرحلة الثالثة فتتمثل قمة التنظير النحوي حيث عُدَّت النحاة علامات التعريف اللفظية، وقالوا أيضاً بالعلامات المعنوية نحو : قصد المتكلم، وجعل سيبويه الأساس المعنوي الذهني أصلاً فارقاً في التعريف والتذكير، وقد يصحب هذا الأساس المعنوي علامة لفظية أو لا يصحبه،



فالمعرفة والنكرة عنده بمعناها وليس بلفظها، فقد تكون صورة الكلمة نكرة لكنها معرفة والعكس صحيح.

السماع اللغوي الوارد في القراءات القرآنية الصحيحة والأحاديث الشريفة يؤكد مذهب الكوفيين بجواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ولاسيما قراءة حمزة الزيات المتواترة للآية الأولى من سورة النساء "والأرحام" بالكسر، حيث لم يرد تعليق لسببويه على هذه القراءة، ولو علمها لَمَّا قال بهذا المنع لأنها في أعلى درجات الصحة ولا يجوز مخالفتها ؛ لأنَّ القراءة سنة عنده، مما يؤكد أنَّ الإحصاء الذي قال به سببويه نسبي، وليس جامعاً مانعاً كما يظن بعض الباحثين، وليس حمزة وحده من انفرد بهذه القراءة كما زعم ابن خالويه، ولكنَّ تلك القراءة قرأ بها جَمهرة من أعلام الصحابة والتابعين من القراء.

المقاصد والأغراض لا الألفاظ والكلمات أصل نفيس في العربية يجب الرجوع إليه واعتماده في أبواب العربية ولاسيما في بابي العطف والتوكيد، ولذا صحَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل، وما الفاصل الواجب ذكره عند النحاة إلا أثراً من آثار الشكّل الذي التزم به جَمهرة النحاة، وهذا الفاصل ليس لتصحيح بنية التركيب العطفی، ولكنني أراه لمجرد التوكيد المحض طرداً للقاعدة النحوية على وتيرة واحدة، ورفعاً للبس والاحتمال في مثل هذه التراكيب.

الفصل بين المتضايفين ليس مخصوصاً بالضرورة الشعرية، بل هو جائز في النثر بالظرف والجار والمجرور والمفعول به وغيرها لصحيح المسموع من الأحاديث الشريفة، ومناطق الخلاف في هذه المسألة عند النحاة راجع إلى تغييب الشواهد الحديثية، وتقديمهم للشكل واللفظ على المعنى، فصار إهمالهم للمعنى حائلاً دون إجازة الفصل بين المتضايفين بالجار



والمجرور والظرف والمفعول به والفعل والقسم، ولذا يجب تفعيل دور المعنى في تلك السياقات لتفسير تلك التراكيب المشكّلة عند جمهور النحاة.

يجوز بناء التعجب والتفضيل مباشرة من الألوان والعيوب مطلقاً خلافاً لاختيار سيبويه بالمنع ولتخصيص بعض الكوفيين ذلك بالألوان دون العيوب، أو في السواد والبياض خاصة لصحة المسموع من الأحاديث الشريفة.

يُعدُّ سيبويه أول مَنْ قال باسمية (سوى) وليس الكوفيين أو الزجاجي خاصة، فـ(سوى) اسم وليست ظرفاً ألبتة عند سيبويه كما يظن الكثيرون، وما الظرفية التي أطلقها سيبويه على (سوى) إلا الظرفية المجازية وليست الظرفية الحقيقية، فقد تُعامل (سوى) معاملة الظرف، لكن لا يلزم من ذلك وسمها بالظرفية الحقيقية، حيث صرّح سيبويه باسميتها في سياق التشبيه الذي عقده بين (سوى) و(غير) ولاشك أن هذه المسألة من المسائل الواجب تصحيح الأفهام فيها عند سيبويه حيث فُهِمَت على غير وجهها.



قائمة المصادر والمراجع

❖ الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت 215هـ):

- معاني القرآن، تحقيق، فائز فارس، ط. الأولى، 1400هـ = 1979م.

❖ الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (370هـ):

- معاني القرآن، تحقيق ودراسة، د/ عيد مصطفى درويش، ود/ عوض بن حمد القوزي، ط. الأولى 1412هـ = 1991م.

❖ الأعلام الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476هـ):

- تحصيل عين الذهب من معدن الأدب في علم مجازات العرب، حققه وعلّق عليه، د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، 1415هـ = 1994م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط. الأولى، 1407هـ = 1987م.

❖ الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ):

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة، د/ جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، 2002م.



❖ الباقولي، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين (ت 534هـ):

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، دراسة وتحقيق، د/ عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، عمان، ط0 الأولى، 1421هـ=2001م.

❖ البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم المغيرة بن بردزبة (ت 256هـ):

- صحيح البخاري مطبوع مع فتح الباري لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الثانية، 1418هـ=1998م.

❖ البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ):

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - تحقيق. عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. الثانية، 1979م.

❖ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت 458هـ):

- معرفة السنن والآثار، وثق أصوله وخرّج أحاديثه وعلق عليه، د/عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، دار الوعي، حلب، ودار فتيبة، دمشق، ط. الأولى، 1412هـ=1991م.

❖ الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت 297هـ):

- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، تحقيق، كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، 1408هـ=1987م.

❖ الجرجاني، أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت 471هـ):



- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق، د/ كاظم بحر المرجان، مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م.

❖ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف الدمشقي (ت 833هـ):

- غاية النهاية من طبقات القراء، عُنِي بنشره ، برجستراستر، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط. الأولى ، 1351هـ = 1932م.

- النشر في القراءات العشر، تصحيح، علي محمد الضباع، (د.ت).

❖ ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ):

- الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط. الثانية، 1403هـ = 1983م.

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، 1414هـ = 1994م.

❖ ابن حجر، أحمد بن علي (ت 852هـ).

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة ، بيروت ، 1379هـ = 1959م.

❖ أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت 745هـ).

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، 1418هـ = 1998م.

- تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق ، الشيخين ، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط. الأولى، 1413هـ = 1993م.



❖ ابن خالويه : الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان (ت 370هـ):

- إعراب القراءات السبع وعللها ، حققه وقدم له ، د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط. الأولى ، 1413هـ = 1992م.

- ليس في كلام العرب، تحقيق ، أحمد عبد الغفور العطار ، مكة المكرمة ، ط. الثانية ، 1399هـ = 1979م.

❖ خديجة الحديثي (دكتورة):

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، بغداد، 1981م.

❖ ابن خروف، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي (609هـ)

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، دراسة وتحقيق، خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس، ط0 الأولى ، 1425هـ = 1985م.

❖ ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت 567هـ):

- المرتجل، حققه وقدم له ، علي حيدر، دمشق، 1392هـ = 1972م.

❖ لبيد ، بن ربيعة بن مالك بن جعفر :

- الديوان ، اعتنى به ، حمدو طمّاس، دار المعرفة ، بيروت ، ط 0 الأولى ، 1425هـ = 2004م.



♦ الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين ، محمد بن أحمد عثمان
(ت748هـ):

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، حقق الجزء الأول، محمد
رضوان عرقسوسي ، دار الرسالة العالمية ، دمشق ، ط. الأولى ، 1430
هـ=2009م.

♦ الرازي، فخر الدين ، محمد بن عمر التميمي (604هـ):

- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية، بيروت،
ط. الأولى ، 1421هـ=2000م.

♦ ابن أبي الزبيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت 688هـ).

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة، د/ عياد بن
عيد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى ، 1407هـ =
1986م.

♦ الرضي، محمد بن الحسين الإستراباذي (ت688هـ):

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق، د/ حسن بن محمد
بن إبراهيم الحفظي، د/ يحيى بن بشير المصري، مطبوعات جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط. الأولى ، 1417هـ=1996م،
ونسخة أخرى بتحقيق، يوسف حسن عمر، منشورات جامعة
قاريونس، بنغازي، ط. الثانية، 1996.

♦الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ):

- معاني الحروف، تحقيق، د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار
الشروق، جدة، ط. الثانية، 1401هـ- 1981م.



❖ الزبيدي، أبو بكر، محمد بن الحسن (ت379هـ):

- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط. الثانية، (د.ت).

❖ الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (ت1205هـ):

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، عبد الستار فراج وآخرون، دار الحكمة، مطبعة حكومة الكويت، 1392هـ = 1972م.

❖ الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري (ت311هـ):

- معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق، د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط. الأولى، 1408هـ = 1988م.

❖ الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ):

- الجمل في النحو، حققه وقدم له ، د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ، ط. الخامسة ، 1417هـ = 1996م

❖ أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (القرن الرابع الهجري):

- حجة القراءات، حققه وعلق عليه ، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. الخامسة ، 1418هـ = 1997م.

❖ الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ):

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الأولى، 1376هـ = 1957م.



❖ الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر بن محمد الخوارزمي
(ت538هـ):

- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق الشيخين/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى، 1418هـ=1998م.

❖ ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل (ت316هـ):

- الأصول في النحو، تحقيق، د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، 1405هـ=1985م.

❖ ابن سلام، محمد الجمحي (ت231هـ):

- طبقات فحول الشعراء، تحقيق، أبو فهر، محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (د.ت).

❖ السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ):

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق، د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط. الأولى، 1407هـ=1987م.

❖ السهيلي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ):

- نتائج الفكر في النحو، تحقيق، د/ محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة (د.ت).

❖ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ):

- الكتاب، تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط. الثانية، 1977م.



❖ السيرا في، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان
(ت368هـ):

- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد
علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، 1429هـ=2008م.

❖ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ):

- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد الإله نبهان، وغازي
مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1407هـ=
1987م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، د/ عبد العال سالم
مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399هـ=1979م.

❖ الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ):

- المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية، ج3، تحقيق،
د/ عياد بن عيد الثبتي، ج5، تحقيق، د/ عبد المجيد قطامش،
مطبوعات معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة
أم القرى، ط. الأولى، 1428هـ=2007م.

❖ الشافعي، أبو عبد الله، محمد بن إدريس (ت204هـ):

- الرسالة، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية،
(د.ت).

❖ الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي (ت654هـ).

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق، د/ تركي بن سهو
العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، 1413هـ=1993م.



♦ طارق النجار (دكتور):

- الأصول المرفوضة عند النحويين العرب في ضوء النقوش
المسندية، مجلة كلية التربية (القسم الأدبي) جامعة عين شمس، المجلد
الثالث، العدد الثالث، 2009م

♦ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت310هـ):

- جامع البيان عن تأويل القرآن، حققه وعلّق عليه ، محمود محمد
شاكر، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط. الثانية ، (د.ت).

♦ ابن الطراوة، أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي
(ت528هـ):

- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تقديم وتحقيق،
د/عياد بن عيد الثبيتي، ، دار التراث، مكة المكرمة، ط. الأولى،
1414هـ = 1994م.

♦ عبد اللطيف محمد الخطيب (دكتور):

- معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، 1422هـ = 2002م

♦ العجّاج، عبد الله بن روبة بن لبيد بن صخر (ت 96هـ) :

- الديوان ، تحقيق ، د/ عزة حسن ، دار الشرق العربي ،
1416هـ = 1995م.

♦ ابن عصفور: أبو الحسن ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
الإشبيلي (ت669هـ):

- شرح جمل الزجاج (الشرح الكبير)، تحقيق، د/صاحب جعفر
أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، 1400هـ = 1980م.



- ضرائر الشعر، وضع حواشيه ، خليل عمران المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. الأولى ، 1420 هـ = 1999م.

- المقرب، تحقيق، أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط. الأولى، 1391 هـ - 1971م.

♦ العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ):

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط. الثانية 1407 هـ = 1987م.

♦ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الففار (ت 377هـ):

- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق، د/ عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط. الأولى، 1410 هـ = 1990م.

- الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق، الشيخان، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ود/ أحمد عيسى المعصراني، دار الكتب العلمية ، ط. الأولى، 1428 هـ = 2007م.

♦ الفارسي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان (ت 739هـ):

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ت 354هـ) ، حققه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه ، شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. الأولى ، 1412 هـ = 1991م .

♦ الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت 207هـ):

- معاني القرآن، تحقيق/ محمد علي النجار وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.



❖ القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم (ت 656 هـ).

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حققه وعلّق عليه،
محيي الدين ديب وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، ط. الأولى 1417 هـ =
1996 م.

❖ ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت 273 هـ):

- سنن ابن ماجة، تحقيق، د/بشار عوّاد معروف، دار الجيل،
بيروت، ط. الأولى، 1418 هـ = 1989 م

❖ المالقي، أحمد بن عبد النور (ت 702 هـ):

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق، د/ أحمد محمد
الخرائط، دار القلم، دمشق، ط. الثانية، 1405 هـ = 1985 م.

❖ مالك، أبو عبد الله، مالك بن أنس (ت 179 هـ).

- موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، إعداد، أحمد
راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ط. الثانية عشرة، 1414 هـ =
1994 م.

❖ ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت 672 هـ).

- شرح الكافية الشافية، حققه وقَدّم له ، د/ عبد المنعم
أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، منشورات مركز البحث العلمي ، دار
إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى، ط. الأولى ، 1402 هـ =
1982 م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق
وتعليق، محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط، الثالثة ،
1403 هـ = 1983 م.



❖ المبرد ، أبو العباس ، محمد بن يزيد (ت285هـ):

- الكامل ، حَقَّقَه وعلَّق عليه ، د/ محمد أحمد الدالي ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط. الثالثة ، 1418هـ = 1997م .

- المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ط. الثالثة ، 1415هـ =
1994م .

❖ المتولي محمود المتولي عوض حجاز (دكتور):

- أثر الأصول المرفوضة في توجيه القراءات الشاذة في المحتسب لابن
جني، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إصدار خاص، 2013م.

- الجوار بين الخليل وسينويه، النداء أنموذجاً، دراسة نحوية
تداولية، بحث منشور في كتاب المؤتمر السابع لقسم النحو والصرف
والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، بعنوان (الخليل عبقرى
العربية)، 2012م.

❖ محمد إبراهيم عبادة (دكتور):

- الاستشهاد بالقرآن في كتاب سيبويه، بلنسيه للنشر والتوزيع،
القاهرة، ط. الأولى، 1429هـ = 2008م.

❖ محمد الباتل (دكتور):

- كاد واتصال خبرها ب (أن) في التراث، مجلة جامعة الملك سعود
، الرياض، المجلد الأول، العدد الأول، 1415 هـ = 1995م.

❖ محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور):

- الضرورة الشعرية في النحو العربي ، مكتبة دار العلوم ،
1979م.



❖ محمد ضاري حمادي (دكتور):

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية،
بغداد، ط0 الأولى، 1402هـ - 1882م.

❖ محمد عبد المجيد الطويل (دكتور):

- التوجيه النحوي عند ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط. الأولى،
1993م.

❖ محمد بن ناصر الشهري (دكتور):

- الأصول المرفوضة، مجلة العلوم الشرعية والعربية، جامعة الإمام
محمد بن سعود الإسلامية، العدد السادس، 1429هـ.

❖ محمود سليمان ياقوت (دكتور):

- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه، دراسة
لغوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت.).

❖ المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله (ت749هـ):

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق،
د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الأولى،
1422هـ = 2001م

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق، د/ فخر الدين قباوة،
ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية،
1403هـ = 1983م.

❖ مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن درد بن كوشاذ (ت 261

هـ):



- صحيح الإمام مسلم، مطبوع مع صحيح مسلم بشرح النووي، دار عالم الكتب، الرياض، ط. الأولى، 1424هـ = 2003م.

❖ مكّي القيسي، أبو محمد، مكّي بن أبي طالب (ت 437هـ):

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق، محب الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، 1401هـ = 1981م.

❖ النووي، يحيى بن شرف بن مرا بن حسن بن حسين (ت 676هـ):

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق، الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط. الثانية، 1392هـ = 1972م.

❖ هدى جنهويتشي (دكتورة):

- خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار الثقافة، القاهرة، ط. الأولى، 1414هـ = 1993م.

❖ ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت 761هـ):

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح، د/عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط. الأولى، 1423هـ = 2002م.

❖ ابن يعيش، موقف الدين، يعيش بن علي (ت 643هـ):

- شرح المفصل، مكتبة المتنبّي، القاهرة، (د.ت).

